

سلسلة أبحاث ومؤلفات

قصة طباعة «المغني» و «الشرح الكبير»

قصة اجتمع في فصولها: آل قدامة،

والملك عبدالعزيز، والعلامة رشيد رضا

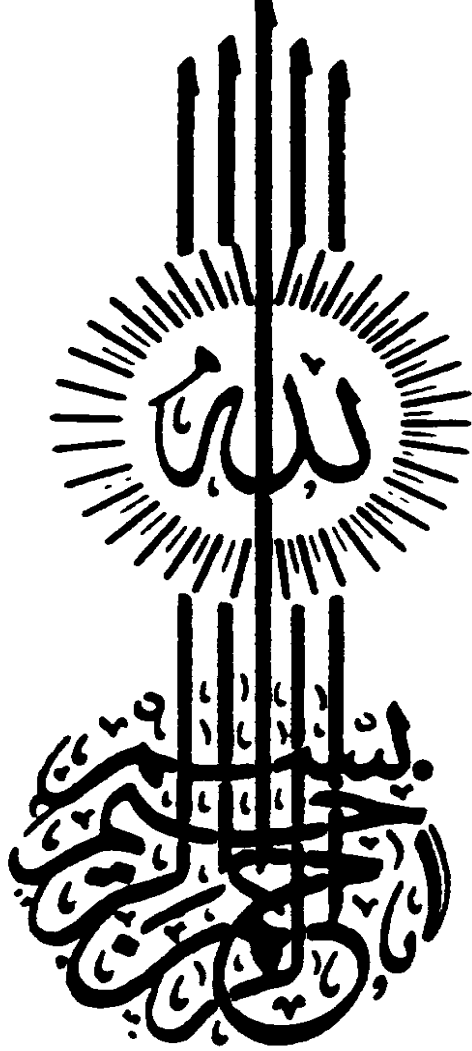
صفحة مُشرقة من تاريخ «حنايلة نجد»

ليست مجرد قصة...!!

إعداد

الدكتور / عبد الله محمد الحوالي الشمراني

almoqnea.com



(إِنَّا نَسْرَ اللّٰهُ - نَعَالِي - لِكِتَابِ « الْمَغْنِي » مِنْ رِجَالِهِ؛ فَإِنَّا  
أَمْوَجُ أَمِنَّا عَلِي « الْفِيهِ الْإِسْلَامِي » (الْأَيْمُونِ).



[محمد مرشيد رضا رحمه الله]

### بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران].  
﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ءَ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء].  
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب].  
﴿يُصَلِّحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب].

أمَّا بعد؛ فهذا قصةٌ عجيبةٌ في فصولها: توحيد، وعلم، وعمل، واحتساب، وبذل، وعطاء، ومحنة، وحسد، وعداء، وكذب، وافتراء، وابتلاء... ثم دفاع.

أبطال هذه القصة، ملوك عظام، وعلماء كبار، ومحققون فضلاء، وكتبيون نبلاء.  
القصة لها تعلقٌ بطباعة كتابين من أشهر كتب « الفقه الحنبلي »، وأحدهما من أركان « الفقه الإسلامي »، وقد حكيتها في عدة مجالس، ورأيتُ أن بعض فصولها محل جهل وخفاء، لدى بعض محبي « المذهب الحنبلي »، والسائرين بمقتضى « أصوله ».

وقد طلب مني محبٌ (غير حنبلي)، أن أكتبها وأنشرها، فاستحسنْتُ ذلك، لما فيها من فوائد، يترجَع على عرشها، محبة العلم وأهله، والاحتساب في تحقيقه، وبذله، وطبعه

ونشره، مع أمور هامة ضممتها بين أسطر القصة، أردتُ لفتَ أنظار الناس إليها، ولاسيما مَنْ في قلبه دَخْنٌ - بجورٍ - على جماعة التوحيد ب « نجد » .

ويرجع أصلُ القصة إلى أحدِ فصول كتابي « حنابلة نجد »، وفيه تاريخُهم، وتراجُمهم، ودعوتهم، وأصولهم، ومنهجهم، وأثرهم، وتراثهم، وما هذه القصة إلا صفحةٌ واحدة من صفحاتٍ مُشرقة، لهذه الطائفة التي لولا فضلها - بعد فضلِ الله - لاندثر مذهب أحمد ﷺ، شهد بذلك كبار علماء الأمة من الحنابلة وغيرهم، كما سيأتي.

والموضوع لم يُكتب فيه - تفصيلاً - من قبل، وأهم ركائز البحث لديّ كانت مقالاتٍ ومقدماتٍ للعلامة الشامي عبدالقادر ابن بدران والعلامة المصري محمد رشيد رضا، رحمهما الله، وغالب ما في البحث هو من تحليل الباحث، بناء على مُعطيات المراجع. وقد وثقتُ الموضوع لأنَّ الكلامَ المرسل قد يُظنُّ أنَّه لا يستند إلى مرجع، وترجمتُ لما ورد فيه من أعلام، ولاسيما بعضهم فقد تخفى تراجُمهم.

وقد انتهيت من هذا البحث من عدة سنوات، وكنت أتحدث عنه في بعض المجالس، وزوّدت بعض طلبة العلم بنسخةٍ منه، وبقي على صورته - هذه الحالية -، على أمل العودة إليه، ومراجعته، وتهذيبه، والزيادة عليه، ولما لم يحصل ما كنتُ أرجوه، ولكثرة السؤال عنه، نظرتُ في سريعاً، ونقّحته وصحّحته بما يسمح به وقتي.

وأخيراً؛ فهذا بابٌ في التصنيف جديد<sup>(١)</sup>، اجتهدتُ في بحثه، وتحريره، وكتابته، وأثق بأنَّ بعض كتب التراث العلمي المطبوع، مرّت - لأجل طبعها ونشرها - بقصصٍ

---

(١) أعني التأليف عن قصة طباعة « كتاب » .

وأحداثٍ ومواقف؛ كـ « صحيح البخاري » الطبعة السلطانية، و « مجموع الفتاوى »  
لشيخ الإسلام، أرجو من الله أن يبعث لها من يكتب فيها.  
أسأل الله ﷻ التوفيق والسداد، فيما أكتب وأنشر، وأن ينفع بها.  
والحمد لله رب العالمين،،،

كتبه

عبدالله محمد الجوالي الشمراني

[www.Almognea.com](http://www.Almognea.com)

twitter: @Shamrani45

fmail: Shamrani45@hotmail.com

\* \* \* \*

## خطة البحث

### [ خطة البحث ]

بعد تأمل الموضوع، وعناصره؛ رأيتُ أن يكونَ البحثُ مُكَوَّنًا من: مقدمة،  
وخمسة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي.

- المقدمة.

- خطة البحث.

- المبحث الأول: لمحةٌ علميةٌ عن الكتابين؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: [لمحةٌ علميةٌ عن « المغني »].

المطلب الثاني: [لمحةٌ علميةٌ عن « الشرح الكبير »].

المطلب الثالث: [العلاقة بين الكتابين].

المطلب الرابع: [القيمة العلمية لـ « الشرح الكبير »].

المبحث الثاني: أسباب طباعة الكتابين؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: [حال « الحنابلة » قبل طباعة الكتابين].

المطلب الثاني: [ظهور بيئة علمية تحتاج الكتابين].

المطلب الثالث: [شيمة الملك عبد العزيز، وذكاء رشيد رضا].

المطلب الرابع: [التعاقد بين الطرفين].

المبحث الثالث: طباعة الكتابين؛ وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: [مرحلة جمع النسخ الخطية].

المطلب الثاني: [مرحلة صف الحروف والطباعة].



- المطلب الثالث: [التصرف في ترتيب « الشرح الكبير »].
- المطلب الخامس: [إتمام المشروع، ونسبة الفضل لأهله].
- المبحث الرابع: عواصف ضد المشروع؛ وفيه أربعة مطالب:
- المطلب الأول: [معضلات قبل البدء بـ « المشروع »].
- المطلب الثاني: [معضلات عند العمل على « المشروع »].
- المطلب الثالث: [محنة رشيد رضا بسبب اتصاله بـ « حنابلة نجد »].
- المطلب الرابع: [محنة ابن بدران بسبب ولائه لـ « حنابلة نجد »].
- المبحث الخامس: إعادة طبع الكتابين؛ وفيه خمسة مطالب:
- المطلب الأول: [التبكير بصدور الطبعة الثانية للمشروع، مع تلافي الأخطاء].
- المطلب الثاني: [الطباعات التالية لوفاة رشيد رضا].
- المطلب الثالث: [فكرة إعادة طبع الكتابين].
- المطلب الرابع: [إعادة طبع كتاب « المغني »].
- المطلب الخامس: [إعادة طبع كتاب « الشرح الكبير »].
- الخاتمة؛ وفيها خلاصة البحث، والدروس والعبر.
- الملاحق:
- الملحق الأول: مقالتان لرشيد رضا فيما قيل عنه بعد اتصاله بـ « حنابلة نجد »،  
ودفاعه عن نفسه.
- المقالة الأولى: بيان علاقتنا بالإمام عبدالعزیز، ملك « الحجاز » وسلطان  
« نجد ».

- المقالة الثانية: أموال ابن السُّعود، التي اتُّهم بها « صاحبُ المنار ».
- الملحق الثاني: مقالة لرشيد رضا في المقارنة بين « المغني » و « المُحَلَّى ».
- الملحق الثالث: صور لبعض مَنْ ذُكروا في الكتاب.
- الملحق الرابع: صور لأغلفة الكتب المعنية بالبحث.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات والفوائد.
- فهرس الموضوعات الرئيس.

\* \* \* \*

## المبحث الأول

### لمحة علمية عن الكتابين



وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: [لمحة علمية عن «المغني»].

المطلب الثاني: [لمحة علمية عن «الشرح الكبير»].

المطلب الثالث: [العلاقة بين الكتابين].

المطلب الرابع: [القيمة العلمية لـ «الشرح الكبير»].

المطلب الأول: [لمحةٌ علميةٌ عن « المغني »]:

كتاب « المغني » لشيخ الإسلام: عبد الله بن أحمد، الموفق، ابن قدامة - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٦٢٠هـ)، مَعْلَمَةٌ فقهيةٌ على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل رضي الله عنه، وهو من أعظم دواوين الإسلام، وهو شرحٌ على « مختصر - الحَرَقِي » للإمام: عمر بن الحسين، الحَرَقِي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٣٣٤هـ).

و « مختصر الحَرَقِي » أوّلُ متنٍ في « المذهب الحنبلي »، ومن أعظم وأشهر متونه، وتوالت عليه مئات الشروح، وعلى الرغم من أن متوناً أُخرى أتت بعده وأخذت راية المتن الفقهي منه ك « المقنع »، إلا أنه لا يزال على قوته وأهميته.

و « المغني » كتابٌ علمي فقهي، يعرض الخلاف العالي (الفقه المقارن)، مع نسبة الأقوال لأصحابها، ويستدلُّ له، ولهم، ويناقش الأقوال بأدلتها، ويرجع. ولم يكتفِ المصنّف - رَحِمَهُ اللهُ - بذكر آراء المذاهب الثلاثة، بل تعدّى ذلك إلى ذكر أصحاب المذاهب القديمة المنقرضة، وعمامة أقوال الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين، والسلف، رحمهم الله أجمعين، حتى غدا - بحق - مَعْلَمَةٌ إسلامية شرعية عظيمة.

يقول ابن الناصح الحنبلي عن الموفق رَحِمَهُمَا اللهُ:

(اشتغل بتصنيف كتاب « المغني » في شرح « الحرقى »، فبلغ الأمل في إتمامه، وهو كتابٌ بليغٌ في « المذهب »، عشرٌ- مجلداتٍ، تعب عليه، وأجاد فيه، وجمل به « المذهب »)<sup>(١)</sup> ١.هـ

#### المطلب الثاني: [لمحةٌ علميةٌ عن « الشرح الكبير »]:

كتاب « الشرح الكبير » لشيخ الإسلام: عبد الرحمن بن محمد، الشمس، ابن قدامة - رحمه الله - ت (٦٨٢ هـ)، ولهذا الشرح جلالَةٌ وهيبةٌ، تنبعُ من أصله (كما سيأتي)، وهو شرحٌ على كتاب « المقنع » للإمام الموفق (السابق)، وهو من أعظم وأشهر متون « المذهب الحنبلي »، بل هو من الكتب التي تدور فتيا المذهب عليها. وقد استفاد مادة شرحه من - كتاب عمّه - « المغني »، وسيأتي مزيد وصف له. وقد قال عنه العلامة: عبد القادر ابن دران ت (١٣٤٦ هـ):

(وبالجملة فطريقته فيه: أنه يذكر المسألة من « المقنع »، فيجعلها كالترجمة، ثم يذكر مذهب الموافق فيها، والمخالف لها، ويذكر ما لكلٍ من دليل، ثم يستدل، ويُعلل للمختار، ويزيف دليل المخالف، فمسلكه مسلك الاجتهاد، إلا أنه اجتهادٌ مُقيّدٌ في « مذهب الإمام أحمد »)<sup>(٢)</sup> ١.هـ

#### المطلب الثالث: [العلاقة بين الكتابين]:

(١) « ذيل طبقات الحنابلة » ت. العثيمين (٣/٢٨٣)، وت. الفقي (٢/١٣٤).

وسياتي - بعد قليل - قول العز بن عبد السلام.

(٢) « المدخل » (ص ٤٣٥)، وضمن مقدمته لكتاب: « المغني والشرح الكبير » (١/٢) [ط. المنار].

تُوجد صلةً قرابيةً، وعلاقةً علميةً، بين مؤلّفي الكتّابين، فصاحب « المغني » هو عمّ صاحب « الشرح الكبير »، وشيخه وأستاذه أيضًا.

وحين نظر الشمس ابن قدامة، في كتاب عمّه وشيخه « المقنع »، ورأى قوّة الكتاب العلميّة، واعتماده قولاً واحداً في غالبه، ودقّة اختياره لهذا القول = عزم على شرحه، وبيان مسائله، والاستدلال لها، مع ذكر الخلاف فيها.

والشمس ابن قدامة، من شيوخ الإسلام، عالم بالحديث، والفقه، وأصوله، ومشهودٌ له بالإمامة، وقد تخرّج به شيوخ الإسلام؛ منهم: النّووي ت (٦٧٦هـ)، وابن تيمية ت (٧٢٨)، والمزّي ت (٧٤٢هـ)، والذهبي ت (٧٤٨هـ)...

ومن كانت هذه صفته؛ فغير عاجزٍ على شرح متن مختصر - لعمّه وشيخه، مبني على قولٍ واحدٍ<sup>(١)</sup>، ولكنّه رأى شرحاً عظيماً أمامه، لعمّه وشيخه، ورى - اختصاراً للوقت والجهد - أن يستفيد من هذا الشرح، فكان ما رآه، وبنى « شرحه الكبير » على شرح عمّه « المغني »، مع تصرّفٍ وزياداتٍ علمية، كما سيأتي.

ومن باب « الأمانة العلمية »، أشار إلى ذلك في مقدمة شرحه، مع بيان ما أضافه من فوائد، يقول في مقدمة شرحه:

(هَذَا كِتَابٌ جَمَعْتُهُ فِي شَرْحِ « كِتَابِ الْمُقْنَعِ »، تَأَلَّفَ شَيْخِنَا الْإِمَامُ مُوَفَّقِ الدِّينِ ابْنِ قُدَامَةَ، اعْتَمَدْتُ فِي جَمْعِهِ عَلَى كِتَابِهِ « الْمُغْنِي »، وَذَكَرْتُ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ مَا لَمْ أَجِدْهُ

---

(١) هذه الجملة الأخيرة وصفٌ لـ « المقنع »، لال « الشرح الكبير ».

فِيهِ مِنَ الْفُرُوعِ، وَالْوُجُوهِ، وَالرُّوَايَاتِ، وَلَمْ أَتْرُكْ مِنْ كِتَابِ « الْمَغْنِيِّ »، إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا  
مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَعَزَّوْتُ مِنَ الْأَحَادِيثِ، مَا لَمْ يَعِزْ، مِمَّا أَمَكَّنَنِي عَزْوُهُ<sup>(١)</sup> ١.هـ.  
ولا مدخل بعد هذا النص الجلي، لمن يفترى ويقول: إنَّ الشمس سرق كتاب  
عمّه، وربما تَلَطَّفَ، وقال: هو عالةٌ على شرح عمّه؛ فلا قيمة لشرحه.

المطلب الرابع: [القيمة العلمية لـ « الشرح الكبير »]:

بعد أن بيَّنا العلاقة بين الكتابين، بقي - الآن - سؤال هام؛ وهو:

بما أنَّ « الشرح الكبير » مُستفادٌ من « المغني »؛ فما قيمته العلمية مع وجود أصله؟  
والجواب: أنَّ القيمة العلمية تظهر في شيئين.

أولهما: الزيادات العلمية التي زادها الشمس، على « شرح » عمّه الموفق، وسبق  
الإشارة إليها في نهاية المطلب السابق.

وقد انتبه لها رشيد رضا بحكم قراءته للكتابين، في أثناء النسخ وصف الحروف  
والطبع والمراجعة، لذا قال في خاتمة الطبع:

(قَدْ تَمَّ طِبَاعَةُ كِتَابِ « الْمَغْنِيِّ » فِي فِقْهِ الْإِسْلَامِ، وَمَدَارِكِ الْمُجْتَهِدِينَ، مِنْ أُثْمَةِ  
الْأَعْلَامِ، مَعَ كِتَابِ « الشَّرْحِ الْكَبِيرِ »، الْمُقْتَبَسِ مِنْهُ، مَعَ بَعْضِ الْفَوَائِدِ،  
وَالِاسْتِدْرَاكَاتِ)<sup>(٢)</sup> ١.هـ.

ثانيهما، وهو الأهم في نظري:

(١) « الشرح الكبير » (٣ / ١) ط. المنار، و (٥ / ١) ط. التركي.

(٢) خاتمة طبع كتاب: « المغني والشرح الكبير » (٥١٨ / ١٢) [ط. المنار].

أنَّ « المغني » على أهميته وجلالته، واحتوائه على أمهات مسائل « الفقه الإسلامي »، وفروعها الجزئية، بأدلتها، وذكر الخلاف فيها = إلا أنَّه مبوبٌ على كتاب « مختصر الخِرَقِي »، والمذهب قد استقرَّ - في ترتيب مسائله على نحوٍ جديد، يوافق ترتيب « المُقْنَع »، وغالب كتب المذهب المعتمَدة، تسيّرُ وفق هذا التَّبويب. وعليه؛ فمن أراد أن ينظر في « المغني »، لبحث مسألة أشكلت عليه في « المبدع »، أو « الإنصاف »، مثلاً، فإنَّه قد لا يجدها في مظنَّتها، كما يتوقَّع حسب علمه بتبويب الأصحاب، ولكن عند رجوعه لـ « الشرح الكبير »؛ سيجد كلام المُوقِّف - بنصِّه، أو مُهدَّبًا، مع الزيادة عليه أحياناً - في مظنَّته التي يتوقعها. وبناء عليه؛ فأكبر فائدة لـ « الشرح الكبير »؛ أنَّه رتَّب مسائل « المغني » على نحو الترتيب المعتمد في كثير من « كتب الأصحاب ».

ولنا أن نقول:

إنَّ السَّمْسَ ابن قدامة بصنيعه هذا؛ قد أخرج لنا « شرحًا » عظيمًا (مقارنًا) لـ « المُقْنَع »، بقلم مؤلِّفه المُوقِّف.

\* \* \* \*



## المبحث الثاني

### أسباب طباعة الكتابين



وفيه أربعة مطالب: □

□ المطلب الأول: [حال «الحنابلة» قبل طباعة الكتابين].

□ المطلب الثاني: [ظهور بيئة علمية تحتاج الكتابين].

□ المطلب الثالث: [شيمة الملك عبد العزيز، وذكاء رشيد رضا].

□ المطلب الرابع: [التعاقد بين الطرفين].

### المطلب الأول: [حال «الحنابلة» قبل طباعة الكتابين]:

من ينظر في تاريخ «الحنابلة»؛ يجد أن ديارهم الأولى والأصيلة هي «بغداد»، ولكنها بعد فترة استقرت في «الشام»، ثم شاركتها «مصر»، وأخيراً استقرت رحاله في «نجد»، وإن كانت قد وجدت مواضع أخرى لم تخل منهم، بل من كبارهم، ووجد فيها بيوتات لهم؛ ك: «فلسطين»، و «الأحساء».

وفي «بغداد» كانت لهم شوكة، والكل يعرف من هم «حنابلة بغداد»، أهل العقيدة، والحديث، والدعوة، والاحتساب، ومن رئيسهم الإمام المبجل أحمد بن حنبل رحمه الله، الذي سلّم له الأمة «الزعامة» في عقيدتها، فلقبته - بالإجماع - «إمام أهل السنة والجماعة»، بل فورن صبره وقوة بأسه، حين أشد البلاء على عقيدة الأمة في «قرآنها»؛ بصبر وشدة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم الأول، الصديق أبي بكر في «فتنة الردة» السوداء.

وفي «الشام» وتحديدًا «الصالحية»، أقاموا مدارسهم، وألفوا فيها كتبهم، وأبدعوا في شروحاتهم، ودرّسوا الأجيال «الكتاب»، و «السنة»، و «الفقه»، و «الآداب».

لم يكن «الحنابلة» في يومٍ من الأيام أهل كثرة في العدد، بل هم أقل المذاهب اتباعًا، ولم تأت دولة تقيم مذهبهم، وتحكم به، كما حصل لـ «الحنفية»، و «المالكية»، ومع هذا خرج لهم إرث عظيم، في «الاعتقاد»، و «الحديث»، و «التفسير»، و «الفقه»، و «أصوله»، بل خرج من هذا المذهب مجددون لأمر الدين، في «الشام»، و «مصر»، و «نجد»، أشاد بفكرهم، وعلوهم، ودعوتهم، القريب والبعيد، والمسلم وغير المسلم، وإن كان قد شرق بهم من لم يستلذ شرب الماء البارد، من «المنهل الصافي».

ولكن في القرون المتأخرة، قلّ أتباع هذا المذهب، وانحسر - فقهاء، ولم يعد له قوة

علمية، ولا شهرة اجتماعية بين الناس، لأسبابٍ؛ منها: عدم قيام دولة تتبناه وتحكم به (كما سبق)، ولما لحق المذهب من طعون وافتراء، ونسبة أتباعه - ظلماً وبغيًا - إلى «المجسمة»، و «الحشوية»، والحشونة، حتى أصبح الناس في بعض «البلاد العربية» - إلى وقتٍ قريبٍ - يصفون المتشدد في لهجته، وفكره، وأخلاقه بـ «المتحنبل»!

#### المطلب الثاني: [ظهور بيئة علمية تحتاج الكتابين]:

من أسباب عدم انتشار «المذهب الحنبلي»، عدم وجود «دولة سيادية»، تتبناه، وتعمل به، مع أنه أقرب المذاهب الأربعة لـ «الدليل»، وأخرج للأمة عدة رجالٍ مجتهدين، ومجددين، ومصلحين.

ولكن شاء الله ﷻ لهذا «المذهب» خيرًا، وأراد له أن يقوم من جديد؛ ففي أواسط القرن الثاني عشر- الهجري، قام عالمٌ مجتهدٌ وأميرٌ صالحٌ، بتبني هذا «المذهب» في الأصول والفروع، ولم يكن مصدر هذه الدعوة التجديدية هذه المرة، من «العراق»، ولا من «الشام»، بل ولا حتى من «مصر»-، بل من قلب «بلاد العرب»، من بقعةٍ عاشت لقرون بعيدة عن الصراعات السياسية والفكرية، ولم تكن في يومٍ من الأيام، ذو قوةٍ عسكرية أو اقتصادية، ولم يطمع فيها أجنبي = حيث قامت «دولة نجدية» تتبنى «مذهب أحمد» في الأصول والفروع، تتبنى في الأصول «عقيدة السلف»، وتدعو إلى «التوحيد الخالص»، وتنقيته من «الشرك» ومظاهره، وفي الفروع تدعوا - مع التزام «مذهب الإمام أحمد» - إلى الدعوة إلى «الاجتهاد» و «الاتباع»، ونبذ «التقليد».

وقد أصبح لـ «الحنابلة» - من حينها - دولةٌ، ورجالٌ، وشوكةٌ، ومالٌ، وممرت هذه «الدولة السلفية الحنبلية» بثلاثة أطوار، ليس هذا مكان بسطها.

وفي الطور الثالث لها، بتأسيس وقيادة جلاله الملك عبد العزيز - وأبنائه من بعده - رَحِمَهُمُ اللهُ، انتعشت المؤسسات العلمية، والتعليم الشرعي، ودور العلم، وحلقاته، وكثرت العلماء، والفُقهاء، وتبوؤوا مناصب عُلْيَا في الدولة، وزادت أعداد طلبة العلم، وكان الجميع على « مذهب الإمام أحمد » في الاعتقاد<sup>(١)</sup>، والأصول والفروع، وقامت في « نجد » نهضة علمية حنبلية، يقودها الحُكَّام، والعُلَمَاء، والقضاة، والدعاة، بل وحتى التجار...

ولتقوم هذه « الدولة الحديثة » بمهامها الدينية والدعوية؛ أصبحت الحاجة ماسة إلى توفير الكتب العلمية المختلفة، في: التفسير، والعقيدة، والحديث، والفقه، وأصوله، واللغة، والأدب، والتاريخ، والتراجم<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا الكتب، التي احتاجت إليها المرحلة، أكثر من أي وقت مضى، الكتب الفقهية، التي على « مذهب الإمام أحمد »، ولكن الورّاقين والكتّيبين، لم يكونوا يهتمون لطباعة كتب « الفقه الحنبلي »، فقد كانت هناك مُعضلة كبيرة، تواجههم؛ منها:

- قلة المطابع، وارتفاع كلفة الطباعة.

- فقر العلماء، وطلبة العلم.

- قلة الحنابلة، وقلة من يطلب « مذهب أحمد »، فضلاً عن أن يشتري كتبه.

---

(١) أعني « معتقد أحمد » الأصلي، وهو « معتقد السلف »، وليس « المعتقد الملقق »، الذي أحدثه -

تقليدًا - بعض من تأخر من أصحابه، وتبعهم - عنادًا ومناكفةً - معاصرون، فنُسب - ظلمًا - لمذهبه.

(٢) ذكرت جهودهم في طبع ونشر هذه الكتب في المبحث السابع، من كتابي « حنابلة نجد ».

والأخيرة؛ هي أهم العضلات؛ فالطابع تاجرٌ، ولا يطبع إلا ما يُباع ويُشترى.  
وبتوفيقٍ من الله ﷻ، استطاع « حنابلةُ نجد » حكام، وعلماء، ووجهاء، وتجار، تجاوز  
هذه العضلات، فطبعوا - على قلة الموارد - عدة كتب لـ « الحنابلة »، ووزعوها على  
العلماء، والقضاة، وطلبة العلم.

ثم قامت « الدولة السعودية »، بكيانها المعروف اليوم، وقامت فيها النهضة العلمية،  
والعمرانية، والاقتصادية، فتم طباعة مئات الآلاف من مجلدات الكتب العلمية، وتم  
توزيعها - مجاناً - على العلماء، والقضاة، وأساتذة الجامعات، وطلبة العلم، والجامعات،  
والمراكز العلمية، في داخل « البلاد »، وخارجها.

وبدايات طباعة الكتب في عهد هذه الدولة، في طورها الثالث، كان قبل غناها،  
وقبل استخراج « النفط »، وقبل ثورتها الاقتصادية، بل بدأت قبل الإعلان الرسمي  
بقيام كيان « المملكة العربية السعودية »، وقبل إكمال توحيد البلاد، ولا تزال - حينها -  
معارك توحيد البلاد قائمة، وفي وقت قلة المال، واحتياج المتوفر منه في بناء الدولة؛ مما  
يدلُّ على أن نشر كتب العلم، والعقيدة الصافية، ومذهب أحمد، لم يكن بسبب وفرة  
المال، وانعدام الشقاق، ووجود الاستقرار، بل كان ديانةً وقناعة، واحتساباً ودعوة<sup>(١)</sup>.

المطلب الثالث: [شيمة الملك عبد العزيز، وذكاء رشيد رضا]:

[١ - المدخل]:

---

(١) سيأتي - بعد قليل - ما يؤكد هذا، من خلال ذكر تواريخ طباعة الكتب.

من أجل كتب «الحنابلة»، بله كتب «الفقه الإسلامي» بعامه، هو كتاب «المغني» للموفق ابن قدامة، ومع جلاله هذا الكتاب في أعين «الحنابلة»، وفي أعين فقهاء الإسلام، حتى أن الإمام العز بن عبد السلام<sup>(١)</sup>، لم تطب نفسه للفتوى، حتى ملك نسخة منه، وكتاب «المحلّي» لابن حزم<sup>(٢)</sup> = إلا أنه لم يطبع من قبل، لأسبابٍ منها:  
- تفرّق نسخه الخطية.

- ضخامة الكتاب.

(١) فقيه شافعي، من كبار علماء الأمة، بل من شيوخ الإسلام، وسادات «الفقه الإسلامي»، و «قواعده»، و «مقاصده»، تُوفّي سنة: (٦٦٠هـ).

(٢) قال الإمام الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ - في «سير أعلام النبلاء» (١٨/١٩٣):

(قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام - وكان أحد المجتهدين -: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المحلّي» لابن حزم، وكتاب «المغني» للشيخ موفق الدين.  
قلتُ: لقد صدق الشيخ عز الدين) ١هـ.

وقال ابن رجب - رَحِمَهُ اللهُ - في «ذيل: طبقات الحنابلة» (١/١٤٠):

(قال الشيخ عز الدين: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المحلّي» و «المجلّي»، وكتاب «المغني» للشيخ موفق الدين بن قدامة في جودتها وتحقيق ما فيها.  
ونقل عن ابن عبد السلام - أيضًا - أنه قال: لم تطب نفسي بالفتيا، حتى صار عندي نسخة «المغني»  
١هـ.

[تنبيه]: النقل عن ط. ت. الفقي، أما ط. ت. العثيمين (٣/٢٩٤)، ففيها سقط في الموضع المنقول.

وللعلامة رشيد رضا مقارنة بين الكتابين، سأوردها كاملة - بتعليقي - في آخر هذا الكتاب.

- ارتفاع تكلفة طبعه.

- قلة أتباع « مذهب أحمد ».

- عزوف الورّاقين والكتّيبين عنه؛ لخوفهم من عدم إقبال الناس عليه.

ولكن مع كل هذا؛ فقد شاء الله ﷻ أن تُطبع هذه المعلمة الكبيرة، وفي الوقت نفسه التي وُجِدَتْ فيها كل المعضلات السابقة، التي منعت من طبعها، وإذا أراد الله ﷻ خَلْقَ شيءٍ، خَلَقَ أسبابه.

[٢ - أصل الفكرة]:

تعود فكرة طبع « المغني » ونشره، إلى أحد كبار العلماء والمصلحين في القرن الرابع عشر، وهو الشيخ رشيد رضا<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللهُ، فقد كان طَبَعُ « المغني » أحد أمانيه، لما فيه من خير كثير، ولاحتياج فقهاء الأمة له في كل زمان، ومكان.

---

(١) هو المُفكّر النهضوي، العقلاني! السيد، الشريف: محمد رشيد رضا، الحُسَيْنِي - رَحِمَهُ اللهُ - (١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ)، من أبرز العلماء المُصلحين في القرن الماضي، وهو صاحب مجلة وتفسير ومطبعة « المنار »، ومُنشئها، تتلمذ على الشيخ محمد عبده (ستأتي ترجمته)، وتأثر به كثيرًا، فظَلَّ، ثم قرأ في المعتقد السَّلْفي، وطَبِعَ عدة كتب لأصحابه، وتأثر به مع بقية شوائب من المرحلة الماضية. انظر ترجمته في: « معجم المطبوعات » (١ / ٩٣٤)، و « الأعلام » (٦ / ١٢٦)، و « مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ » (٣ / ٢٩٣)، وله ترجمة مُميّزة في: « مشاهير علماء نجد » (ص ٤٨٦)، ويُنظر: « منهج المدرسة العقلية الحديثة » للرومي (١ / ١٧٠)، فقد قدّم عنه ترجمة علمية، مفصلة وموثقة، وهو من القلائل الذين ترجموا للرجل، بعِلْمٍ، وديانةٍ، وإنصافٍ..

يقول رحمه الله:

(إِذَا يَسَّرَ اللهُ - تَعَالَى - لِكِتَابِ « الْمَغْنِيِّ » مَنْ يَطْبَعُهُ؛ فَأَنَا أَمُوتُ آمِنًا عَلَى الْفِقْهِ  
الإِسْلَامِيِّ أَلَّا يَمُوتَ) (١) ١.هـ

قلت: هذه أُمِّيَّة، ولكنّه لا يدري ما يفعل، فنسخُ مثل هذا الكتاب الكبير، وتحقيقه،  
وضبطُ نصّه، وطباعته، يحتاجُ عزيمةً جبّارة، ومالاً وفيراً، وجهوداً مُتكاتفة، ومُشترٍ عازمٍ.

ولكن... أين كل هذا من رشيد رضا؟!

فهداه اللهُ ﷻ، إلى المَلِكِ عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ، فقام رشيد رضا بالتواصل معه، وإبلاغه  
بهذه الأُمْنِيَّة، ووافقتُ هذه الأُمْنِيَّةُ عزيمةً لدى المَلِكِ الحنبلي الشاب، فقد كان هو الآخر  
يأمل في طبع هذا الكتاب، على نفقته الخاصة (٢)، ويُعدُّ العُدَّةَ لذلك.

(١) مقدمة كتاب: « المغني والشرح الكبير » (١ / ١) [ط. المنار]، و « مجلة المنار » عدد: محرم، سنة:  
١٣٤٤هـ)، (مج ٢٦ / ٢٧٦).

(٢) نصّ رشيد رضا في خاتمة طبع كتاب: « المغني والشرح الكبير » (١٢ / ٥١٨) [ط. المنار]، على أنّ  
السُّلْطَانِ عبد العزيز تكفَّلَ بذلك من ماله الخاص، ويؤكدّه ما سيأتي بعد قليل، من عدم وجود  
موارد مالية مُتعددة للدولة حينذاك.

أمّا قول رشيد رضا في خاتمة المجلد الأول (١ / ٨٠٧):

(وقف على طبعه، وتصحيحه، وعلّق عليه بعض الحواشي، طابعه على نفقته: محمد رشيد رضا  
صاحب « المنار الإسلامي » أثنابه اللهُ تعالى) ١.هـ فقوله: (على نفقته)، لا يتعارض مع ما سبق  
ذكره، من طبع الكتاب على نفقة السلطان عبد العزيز، لأنّ ذلك كان في الطبعة الأولى للكتاب،  
ولأجلها تم التعاقد، كما قرّره رشيد رضا، وسيأتي، وقوله المذكور - هنا، كتبه في خاتمة الطبعة



وقد تمَّ هذا التواصل، حين كان يُلقَّب الملك عبد العزيز بـ « سلطان نجدٍ ومُلقَّحاتها »، أي قبل دخوله « الحجاز »، وضمَّها لـ « نجد » وملحقاتها، وقبل أن يُصبح « سلطان نجد والحجاز وملحقاتها »، بل وقبل توحيد البلاد باسم « المملكة »، وقبل أن تكبر النهضة العمرانية، وقبل أن تأتي الثروة المالية، في وقتٍ كان السُّلطان أشدَّ حاجةً للمال، وهذا يدل على اهتمامه بالعلم والعلماء، واهتمامه بطباعة الكتب ونشرها<sup>(١)</sup>.

وعند التواصل بينهما أبلغ السُّلطان عبد العزيز رشيد رضا برغبته - أيضًا - في أن يطبع مع « المغني » كتاب: « الشرح الكبير » للشمس ابن قدامة، وكتبًا أخرى. يقول رشيد رضا رحمه الله:

(مَا زِلْتُ أَفَكِّرُ فِي السَّعْيِ لِطَبْعِهِ، إِلَى أَنْ هَدَانِي اللَّهُ - تَعَالَى - إِلَى تَبْلِيغِ أُمْنِيَّتِي هَذِهِ، إِلَى السُّلْطَانِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَيْصَلِ، «إِمَامِ نَجْدٍ وَمُلْحَقَاتِهَا»، فَبَلَّغْتُ عَنْهُ أَوَّلًا، أَنَّهُ - أَيَّدَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِهِ الْعِلْمَ وَالدِّينَ، وَأَعَزَّ بِسَيْفِهِ الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ - عَازِمٌ عَلَى طَبْعِ هَذَا الْكِتَابِ، مَعَ كُتُبٍ أُخْرَى؛ لِإِحْيَاءِ الْعِلْمِ، وَتَوْسِيعِ نِطَاقِهِ فِي بِلَادِهِ. ثُمَّ خَاطَبَنِي هُوَ آخِرًا فِي طَبْعِهِ، مَعَ كِتَابِ: «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»، وَطَبْعِ تَفْسِيرِي: «ابْنِ

---

الثانية للمجلد الأول، وكان ذلك سنة: (١٣٤٧هـ)، كما هو مُبَيَّن في الموضوع نفسه، حيث إنَّ الطبعة الثانية كانت خاصة بـ « المنار »، أمَّا الطبعة الأولى التي كانت على نفقة السلطان عبد العزيز فقد تمت في سنة: (١٣٤١هـ)، كما سيأتي.

(١) هذه المعلومة المتضمنة لتاريخ البدء بطباعة الكتابين - « المغني » و « الشرح الكبير » -، وأسبابها، وظروفها؛ يجهلها الكثير من الباحثين.

جَرِيرٍ، وَ «ابْنِ كَثِيرٍ»، وَكُتِبَ أُخْرَى مِنْ كُتُبِ «السُّنَّةِ» وَ «الفِقْهِ». وَتَلَا ذَلِكَ إِزْسَالُهُ «المُغْنِي» وَ «الشَّرْحِ الكَبِيرِ» لِ «المُفْنِعِ»؛ لِيُطْبَعَا مَعًا، وَكَذَا غَيْرُهُمَا مِمَّا عَزَمَ عَلَى طَبْعِهِ، وَقَدْ شَرَعْنَا فِي طَبْعِهِمَا، وَ «المُطْبَعَةُ» غَيْرُ مُسْتَعِدَّةٍ لِإِنْجَازِ مَطْبُوعَاتٍ كَبِيرَةٍ كَثِيرَةٍ؛ فَأَخَذْنَا فِي إِعْدَادِهَا لِذَلِكَ<sup>(١)</sup> ١.هـ.

#### [المطلب الرابع: التعاقد بين الطرفين]:

أثمر التواصل بين السلطان عبد العزيز والعلامة رشيد رضا، على تعاقدهما على طباعة كتابي: «المغني»، و «الشرح الكبير»، وفق الآتي:

١- يتكفل الطرف الأول (الملك) بدفع قيمة (٥٠٠) نسخة منه، وشرائها، ليقوم بتوزيعها على العلماء والقضاة في بلاده.

٢- للطرف الثاني (الطابع)، الحق في طبع ما يشاء من الكتابين، وبيعها على حسابه.

٣- وثمَّ بندٌ ثالثٌ صيغ - لاحقًا - بطريقة عفوية، ستأتي الإشارة إليه، فكان مُكْمَلًا للعقد، وليس منه.

ولا شك أن شراء (٥٠٠) نسخة، من كتاب كبير كهذا، ودفع قيمتها، يُشكل دعمًا للمشروع، فهو مبلغٌ كبيرٌ، وسوف يُسهم في تشغيل «مطبعة المنار»، وإعدادها لطباعة مثل هذه الكتب الكبيرة، حيث أنّها لم تكن مُعدَّة لذلك مُسَبِّقًا. يقول رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ:

---

(١) «مجلة المنار» عدد: محرم، سنة: (١٣٤٤هـ)، (مج ٢٦/٢٦)، ومثله في: مقدمته لكتاب:

«المغني والشرح الكبير» (١/١١) [ط. المنار].

(وَقَدْ كَانَ أَمْرَنَا أَوْلَىٰ بِطَبْعِ (مَحْسُوتَةٍ) نُسخَةٍ مِنْهُ فَقَطُّ؛ لِيُوزَّعَ عَلَيْهَا عَلَىٰ عُلَمَاءِ «نَجْدٍ»،  
وَأَذِنَ لَنَا أَنْ نَطْبَعَ مِنْهُ مَا شِئْنَا عَلَىٰ حِسَابِنَا؛ لِأَجْلِ نَشْرِهِ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ.  
وَبَعْدَ صُدُورِ عِدَّةِ أَجْزَاءِ مِنْهُ، وَكَانَ قَدْ اسْتَوَىٰ عَلَى «الْحِجَازِ»، وَاتَّسَعَ الْبَابُ لِتَنْشِيرِ-  
مَطْبُوعَاتِهِ فِيهِ، وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَقْطَارِ، فَاشْتَرَىٰ مِنَّا أَكْثَرَ النُّسخِ الَّتِي طَبَعْنَاهَا لِأَجْلِ  
الْبَيْعِ) (١) ١.هـ.

قلتُ: شراء السلطان عبد العزيز أكثر النسخ، بعد استيلاءه على «الحجاز» هو ما  
أشرت إليه - قبل قليل - بالبند الثالث، الذي أتى عفويًا بعد إمضاء العقد.  
ولا شك أن قيمة مئات النسخ، من كتابٍ عظيمٍ، يبلغ (١٢) مجلدًا من الحجم الكبير،  
ستشكل دعمًا كبيرًا لناشر «عقلاني»، مال - قناعةً - إلى «المعتقد السلفي»، وشرع في طباعة  
كتب «السلف»، ودعم «أهل التوحيد» بطباعة كتب العلم لهم، ولا أظن أن نية دعم هذا  
التاجر الصالح، والعالم الصادق رشيد، كانت غائبة عن السلطان عبد العزيز.

\* \* \* \*

---

(١) خاتمة طبع كتاب: «المغني والشرح الكبير» (٥١٨/١٢) [ط. المنار].

## المبحث الثالث طباعة الكتابين



وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: [مرحلة جمع النسخ الخطية].

المطلب الثاني: [مرحلة صف الحروف والطباعة].

المطلب الثالث: [التصرف في ترتيب «الشرح الكبير»].

المطلب الرابع: [إتمام المشروع].

[المطلب الأول: مرحلة جمع النسخ الخطية]:

لم يكن كتاب « المغني » لابن قدامة موجوداً في « نجد »، كاملاً في نسخة واحدة، فقام العلامة عبد الله العنقري<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللهُ، بالتعاون مع تلاميذه، بالسَّعي في جمع مخطوطات « المغني » و « الشرح الكبير »، المتفرقة في بلدان « نجد »، وقراها، في المكتبات الوقفية، وعند العلماء، حتى اجتمع للعنقري نسخة تامة من كلا الكتابين، فأمر نخبة من أبرز تلاميذه رَحِمَهُمُ اللهُ، ولاسيما أصحاب الخطوط الجميلة، باستخراج نسخة كاملة مُتقنة من هذين الكتابين، من خلال النَّظر في هذه المخطوطات المتفرقة؛ ومنهم<sup>(٢)</sup>:

(١) العلامة، الفقيه، القاضي: عبد الله بن عبد العزيز، العنقري - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٧٣ هـ)، من علماء « المجوعة »، وهو من كبار فقهاء « نجد »، وتخرَّج به علماء كبار، وله عنايةٌ بـ « الحديث »، و « الفقه »، حتى قيل له « صاحب العُمدتين »، أي « عمدة الأحكام »، و « عمدة الفقه »، وكان الملك عبد العزيز يعتمد عليه في الأمور العظام، له: « حاشية » على « الروض المربع ».

انظر ترجمته في: « تراجم لتأخري الحنابلة » (ص ١١٤)، و « مشاهير علماء نجد » (ص ٣٨١)، و « تسهيل السابلة » (٣/ ١٨٢٥)، و « علماء نجد » (٤/ ٢٦٥)، و « المبتدأ والخبر » (٤/ ١٣١)، و « روضة الناظرين » (٢/ ٩)، و « معجم مصنفات الحنابلة » (٦/ ٣٦٨)، و « الأعلام » (٣/ ٩٩).

(٢) نصَّ البسام في: « علماء نجد » (٢/ ٢٩٦)، على أن من قام بهذا العمل هم أبرز تلاميذ العنقري، ولم يُسمِّهم، وفي (٤/ ٢٧٣) من المرجع نفسه، اقتصر - على قوله: (نخبة من طلاب العلم)، ثم سمى ثلاثة منهم، ولم أر من نصَّ على ذكرهم غيره، وعنه السَّيف في « المبتدأ والخبر » (٤/ ١٣٧).

وذكر أ. حمود المزيني في مقال له عن الشيخ العنقري، أن الذي نسخ الكتابين « المغني » و « الشرح الكبير »، هما الشيخان: حمود بن عبد الله التويجري، وأخوه عبد الرحمن، بطلب من شيخهم

١ - العلامة: سليمان الحمدان<sup>(١)</sup>.

٢ - الشيخ: محمد البيز<sup>(٢)</sup>.

العنقري، وظاهر كلامه، أنّها انفردا بهذا العمل.

انظر: « صحيفة الجزيرة »، صفحة « وراق الجزيرة »، الأحد (١٠ / ١٠ / ١٤٢٨ هـ)، عدد (١٢٨٠٦). قلت: لم أجد هذا في ترجمتها ولا ترجمة شيخهم العنقري، لا عند البسام ولا غيره، ثم إن تاريخ ولادتها على التوالي: (١٣٣٤ هـ)، و (١٣٣٦ هـ)؛ فتكون أعمارهم - حين بدأ المشروع العلمي المعني بالنقاش - دون (١٠) سنوات، فكيف يُكلّفون بمثل هذا المشروع، والله أعلم.

(١) العلامة، الفقيه، شيخ مشايخنا: سليمان بن عبد الرحمن، الحمدان - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٩٧ هـ)، من علماء « المجمع »، دَرَسَ بـ « المسجد الحرام »، وكان على عبادته وزهده - شديدًا على مخالفيه، صريحًا في إبراز رأيه دون مُجاملَةٍ، مِمَّا سَبَبَ له بعض المتابع مع علماء عصره، له: « الدر النضيد » حاشية على: « كتاب التوحيد »، و « هداية الأريب الأجد »، وغيرهما.

انظر ترجمته في: « علماء نجد » (٢ / ٢٩٥)، و « روضة الناظرين » (١ / ١٤٩)، و « معجم مصنفات الحنابلة » (٧ / ١٢٩)، و « علماء الحنابلة » (ص ٤٨٦)، و « تكملة: (معجم المؤلفين) » (ص ٢١٦)، و « تنمة: (الأعلام) » (١ / ٢١٤)، و « ذيل: (الأعلام) » (٣ / ٨٤).

(٢) الشيخ، القاضي: محمد بن علي، البيز - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٩٢ هـ)، كان مُدرِّسًا بـ « المعهد العلمي السعودي » بـ « مكة المكرمة »، ثم تولى القضاء في عدة جهات، آخرها رئيسًا لـ « المحكمة الكبرى » بـ « الطائف »، وكان محمود السيرة، كريم الأخلاق، مُتواضعًا، يحنو على الفقراء، مرحًا لا تُمل مجالسته، ويُباحث جلسائه في العلم، ويناقشهم.

انظر ترجمته في: « علماء نجد » (٦ / ٣٢٦)، و « روضة الناظرين » (٢ / ٣٢٥)، و « مشاهير علماء نجد » (ص ٤٣٠)، و « علماء الحنابلة » (ص ٤٨٤)، و « المبتدأ والخبر » (٥ / ٣٣٣).

٣- الشيخ: عبد الله الدهيش (١).

قلتُ: هو من تلاميذ العنقري، ولم يذكر ذلك البسام لا في ترجمته، ولا في ترجمة شيخه العنقري، وهذا غريبٌ، مع أنه نصَّ في ترجمة قرينه الحمدان، على أنه من جملة من عملوا في هذا « المشروع العلمي »، بتوجيه وإشرافٍ من العنقري.

(١) العلامة، الفقيه، القاضي، الفرضي: عبد الله بن عمر، ابن دهيش - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٤٠٦هـ)، من كبار فقهاء الحنابلة في عصره، كان جريئاً في أحكامه، ومقدماً، لا يقوم لمعارضته أحدٌ، وكان يحب العلم، وجمع الكتب، ونسخ بخطه الحسن - واستنسخ - الكثير من كتب المذهب، له: « المناسك »، و « الفقه القيم »، وحقَّق: « سير الحاث »، و « مغني ذوي الأفهام ».

وهو والد معالي الشيخ، الوجيه، الكريم، أ. د: عبد الملك بن دهيش رَحِمَهُ اللهُ، وقد تكفَّل بطبع كتب والده، ووزع الكثير منها مجاناً.

انظر ترجمته في: « زهر الخمائل » (ص ٢٦)، و « علماء نجد » (٤/٣٤٤)، و « معجم مصنفات الحنابلة » (٧/٢١٥)، و « علماء الحنابلة » (ص ٤٩٣)، و « المبتدأ والخبر » (٤/٢٠٠)، و « تنمة: (الأعلام) » (٢/١٤)، و « ذيل: (الأعلام) » (٢/١١٨).

قلتُ: لم أر من قال بأنه من تلاميذ العنقري، ولم يذكر البسام ذلك عنه، لا في ترجمته، ولا في ترجمة العنقري، ولم ينص في ترجمته على دوره في هذا « المشروع العلمي »، وإنما نصَّ على ذلك في ترجمة قرينه الحمدان.

وابن دهيش لم يأت « نجدًا » إلا بعد الشروع في طبع الكتاب؛ فقد كانت نشأته بـ « الأحساء »، وقدومه منها إلى « الرياض » كان سنة: (١٣٤٣هـ)، أي بعد الانتهاء من نسخ كتاب « المغني » و « الشرح الكبير »، ومقابلتها، ومن ثم إرسالها إلى رشيد رضا؛ لأنَّ كل ذلك تم قبل (١٣٤١هـ)، وهذا التاريخ الأخير، هو تاريخ صدور الطبعة الأولى للكتاب، فليحرر، والله أعلم.

٤ - العلامة: حمود التويجري<sup>(١)</sup>.

٥ - الشيخ: عبد الرحمن التويجري<sup>(١)</sup>.

وذكر السَّيف عند ترجمته للعنقري في « المبتدأ والخبر » (١٣٧ / ٤)، نقلاً عن البسَّام، هذا الشيخ الثالث الناسخ مع المجموعة، ولكن سمَّاه (عبد الله الدهش)، و « الدهش » أسرة من « التواجرة »، من أهل « المجمع » بلدة العنقري، ولكني لم أجد من ترجم له، أو ذكر أنَّه من تلاميذ العنقري، وأفادني أحد أعيان « المجمع »، بترجمة الشيخ: عبد الله بن عثمان الدهش (١٣٣٥ - ١٣٧٢ هـ)، ولكنَّ عمره حين النسخ كان خمس سنوات، فقطعتُ بأنَّه لن يكون المعني، فهل ما جاء عند السَّيف تصحيحٌ لما ورد عند البسَّام، أو أنَّه خطأ مطبعي في كتابه، فالله أعلم.

(١) هو شيخنا العلامة، الفقيه، القاضي: حمود بن عبد الله، التويجري (١٤١٣ هـ)، أخذ عن شيخه العنقري، ولازمه (٢٥) سنة، وأجازَه، وشيخنا من أشهر متأخري علماء « نجد »، اشتغل بالتأليف نصرَةً لـ « السُّنة » و « العقيدة الصحيحة »، وردًّا على المخالفين، له: « الاحتجاج بالأثر »، و « الرد القويم »، و « تحاف الجماعة »، و « إثبات علوم الله »، وغيرها.

وكنت أهابه لأسلوبه في كتبه، حتى قدمت لـ « الرياض » من « جدة » سنة: (١٤٠٩ هـ)، فاتصلتُ به، وطلبت زيارته فرحَّب، وكان عمري (١٩)، فالتقيتُ به وأكرمني غاية الإكرام، ثم التزمتُ حضور مجلسه بعد صلاة الجمعة، فكنت أجد العلماء الكبار والأعيان، وهو ذو سمِّ، وهيبَةٍ، ولا يتكلَّم إلا إذا سُئل، وغبت عن مجلسه مُدَّة، ولما حضرت قام من مجلسه - وأنا دون العشرين - فسلم عليَّ، ورحَّب بحماسٍ، وسألني - أمام الحضور بحُبٍ ولطفٍ -: (تأخَّرت علينا.. عسى ما شر؟!)، فوجدتُ في نفسي - أمام الحضور - غرورًا وعُجبًا!

انظر ترجمته في: « علماء نجد » (١٤١ / ٢)، و « روضة الناظرين » (٢٥ / ٣)، و « المبتدأ والخبر »

(١ / ٣٣٤)، و « معجم مصنفات الحنابلة » (٢٧٨ / ٧)، و « علماء الحنابلة » (ص ٤٩٦).



وكان الأوّل من كبار تلاميذه، ولجمال خطّ هذا التلميذ، ولجلده في النسخ والمُقابلة، وليسعة اطلاعه على « الأحكام الشرعية »؛ فقد كان له دورٌ كبير في هذا الموضوع. ولما انتهوا من النسخ والمُقابلة، صحّحوا النسخة على شيخهم العنقري. ولما اكتمل « الإعداد النجدي » لهذا « المشروع العلمي »، قام العنقري بإرسال هذين الكتابين التامّين - برفقة أخيه لأُمّه، الشيخ: محمد بن عبد المحسن العنقري<sup>(٢)</sup> - إلى الملك عبد العزيز، وفرح بهذا المجهود العلمي، فأرسل نسخة الكتابين إلى رشيد رضا لطبعهما<sup>(٣)</sup>. وقد أثنى العلامة عبد الله البسام<sup>(٤)</sup> - رَحِمَهُ اللهُ - على هذا العمل، وقال:

(١) هو الشيخ: عبد الرحمن بن عبد الله، التويجري - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٤١٦هـ)، أخذ عن العنقري، وعرض عليه القضاء فاعتذر، وله مشاركة في علوم اللغة، والأنساب، والفلك، زيادة على علوم الشرعية، من مؤلفات: « الشَّهَب المرمية » في تحريم الغناء، و « منشور الصواب » في الذب عن النبي ﷺ، و « الإفادات » استدرك فيه على البسام في « علماء نجد ». انظر ترجمته في: « علماء نجد » (٣/٩٠)، و « معجم مصنفات الحنابلة » (٧/٣٣١)، و « علماء الحنابلة » (ص ٤٢٣).

(٢) لم أقف على ترجمته، والله أعلم

(٣) انظر: « علماء نجد » (٢/٢٩٦)، و (٤/٢٧٣)، في ترجمة الحمدان، وشيخه العنقري، و « روضة الناظرين » (٢/١٣)، و « معجم مصنفات الحنابلة » (٦/٣٦٩)، ح (١)، و « صحيفة الجزيرة »، صفحة « وراق الجزيرة »، الأحد (١٠/١٠/١٤٢٨هـ)، عدد (١٢٨٠٦).

(٤) العلامة، الفقهية، القاضي، المؤرّخ: عبد الله بن عبد الرحمن البسام - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٤٢٣هـ)، عضو « هيئة كبار العلماء »، ومن كبار العلماء الذين له عنايةٌ بـ « المذهب الحنبلي »، وبـ « تاريخ

(وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا جُهْدٌ كَبِيرٌ، وَأَنَّ فَائِدَتَهُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ ظَاهِرَةٌ)<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر:

(وَجُودُ كِتَابِ « الْمَغْنِيِّ » عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ غَنِيمَةٌ كَبِيرَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْنَى)<sup>(٢)</sup> ١. هـ.

وأثنى الشيخ المؤرخ محمد القاضي<sup>(٣)</sup> - حَفِظَهُ اللهُ - على هذا العمل، وقال:

(تِلْكَ مَأْتَرَةٌ مِنْ مَأْتِرِهِ الْحَسَنَةِ)<sup>(٤)</sup>... أي: الشيخ العنقري.

قلت: كما قام « حنابلة نجد » بدورهم في جمع النسخ ومقابلتها؛ فإنَّ رشيد رضا قام بدوره - أيضاً - فيما يتعلَّق بخزائن المخطوطات بـ « مصر - »، وأخذ يبحث ويجمع نسخ

نجد، وجهوده في ذلك معروفة مشكورة، له: « توضيح الأحكام شرح: (بلوغ المرام) »، و « تيسير العلام شرح: (عمدة الأحكام) »، و « نيل المآرب في تهذيب: (شرح عمدة الطالب) ».

انظر ترجمته بقلم ابنه خالد في مقدمة: « علماء نجد » (١ / ٨١).

(١) « علماء نجد » (٢ / ٢٩٦).

(٢) « علماء نجد » (٤ / ٢٧٣).

(٣) الشيخ، المؤرخ: محمد بن عثمان بن صالح، القاضي، من علماء، ومؤرِّخي بلدة « عُنَيْزَة »، من بقية تلاميذ العلامة عبد الرحمن ابن سعدي، أنشأ « المكتبة الصالحية » في سنة: (١٣٧٣ هـ)، بـ « مسجد أم خمار » بـ « عُنَيْزَة »، وجعلها وقفاً، على ألا تُنقل من مكانها، وصار « أميناً » لها حتَّى اليوم، فهو أفدَمُ « أمين مكتبة » عرفه التاريخ، من مؤلفاته: « روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين »، وُلِدَ سنة: (١٣٤٦ هـ)، ولا يزال حيّاً، متَّعَهُ اللهُ بالصحة.

انظر: « صحيفة الرياض »، عدد: (١٥٩٠٤)، ليوم الاثنين، بتاريخ: (١٥ / ٢ / ١٤٣٣ هـ).

(٤) « روضة الناظرين » (٢ / ١٣).

الكتابين « المغني »، و « الشرح الكبير »، كما سيأتي بعد قليل، وينظر فيها وينقل منها؛ ومن ذلك قوله في حاشية أحد المواضع، بعد أن أدرج بين نص « المغني » فقرةً طويلةً:

(كل ما بين القوسين هنا، وفيما يأتي، ساقطٌ من النسخة التي أرسلت من « نجد »)<sup>(١)</sup>

ا.هـ

وقال في موضعٍ آخر من « المغني »:

(هذه الجملة ساقطةٌ من نسخة « دار الكتب »)<sup>(٢)</sup> ا.هـ

[المطلب الثاني: مرحلة صف الحروف والطباعة]:

تم الاستعداد لصف الحروف، وطبع الكتابين، بعد أن هبَّاً رشيد رضا مطبعته لطباعة هذه الكتب الكبيرة، واجتهد رشيد غاية الاجتهاد في صف الكتاب ومراجعته.

يقول - رَحِمَهُ اللهُ - في هذا الصدد:

(وَقَدْ بَدَلْتُ مَطْبَعَتُنَا الْجُهْدَ فِي تَصْحِيحِ الْكِتَابِ، بِالْمُقَابَلَةِ عَلَى أَحْسَنِ النُّسَخِ الْخَطِيَّةِ الْمَحْفُوظَةِ فِي خَزَائِنِ « الْمَكْتَبَةِ الْمَصْرِيَّةِ الْكُبْرَى الْعَامَّةِ »، وَهَذِهِ النُّسَخُ مِنْ وَقْفِ الْمَلِكِ الْمُؤَيَّدِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى )<sup>(٣)</sup> ا.هـ

وقدّم له رشيد رضا، بمقدمة علمية، تطرق فيها لمزايا الكتابين: « المغني »، « الشرح الكبير »، مع بيان مسائل هامة في عموم الشريعة، وأصول الفقه، كالإجماع، والخلاف،

(١) « المغني والشرح الكبير » (١/٤٦، ح ٢) [ط. المنار].

(٢) « المغني والشرح الكبير » (١/٦٩٣) [ط. المنار]، وانظر أيضاً: (١/٧٣٩) من المرجع نفسه.

(٣) خاتمة طبع كتاب: « المغني والشرح الكبير » (١٢/٥١٨) [ط. المنار].

وآثاره، والاجتهاد، والاتباع لـ « الكتاب » و « السنة »، والتقليد، والتعصب، وأضراره، والتيسير، وذكر أمثلة فقهية كثيرة.

### [المطلب الثالث: التصرف في ترتيب « الشرح الكبير »]:

بدأت لرشيد رضا - في أثناء طب الكتابين في كتاب واحد، مُعضلةً أُخرى، وهي كيف يقوم بطبع كتابين مختلفين في ترتيب المسائل، وقد سبق بيان أن ترتيب الكتابين ليس على وضع واحد.

وقد اجتهد - حينها - رشيد رضا، فقام بإعادة ترتيب كتب وأبواب ومسائل كتاب « الشرح الكبير »، لتكون على نحوٍ موافقٍ لترتيب مسائل « المغني ».

حتى أنه أشار في بعض المواضع إلى ذلك؛ فقال عند بداية كتاب البيع من « المغني »: (لِيُعْلَمَ أَنَّ كِتَابَ الْبَيْعِ فِي « الشَّرْحِ الْكَبِيرِ »، مَتَأَخَّرَ عَنِ مَوْضِعِهِ هُنَا، فَقَدَّمْنَاهُ لِأَجْلِ مَوَافَقَتِهِ لـ « الْمَغْنِيِّ »؛ لِلاِسْتِفَادَةِ مِنَ الْكِتَابَيْنِ قِرَاءَةً، وَمِرَاجَعَةً)<sup>(١)</sup> .أ.هـ

ومع حرصه على ضم النظر إلى نظيره من الكتابين؛ إلا أنه قد فاته شيءٌ من ذلك؛ ومنه باب الحضانة من « الشرح الكبير »، فإنه نزع من موضعه الأصل (كتاب النفقات)، ليضعه في موضعه المناسب المقابل لنظيره من كتاب « المغني »؛ ففسي - ذلك، واضطر إلى إلحاقه بآخر المجلد الحادي عشر، فأصبح موضعه - الجديد - في كتاب القضاء بين باب القسمة وبين باب الدعاوى والبيانات، ولا علاقة لباب الحضانة بهذين البابين.

---

(١) انظر: « المغني والشرح الكبير » (٢/٤) [ط. المنار].

فلا هو الذي أبقاه في موضعه الأصل، ولا هو الذي وضعه عند موضعه من « المغني »، ولا هو الذي جعله في موضع مناسب له أو قريب منه، وهذه من مساوئ التصرف في « النص التراثي »، ولو كان هذا التصرف على وجه مستحسن.

يقول رشيد - رَحِمَهُ اللهُ - عند باب الحضائنة في موضعه الجديد من « الشرح الكبير »:  
(موضع هذا الباب (ص ٢٩٧) من المجلد التاسع، وقد تُرك وضعه فيه سهواً، سببه اختلاف الترتيب بين « المغني » و « الشرح الكبير »)<sup>(١)</sup> ا.هـ.

قلت: وهذا تصرف غير مرضي في الكتاب، ولكن الله تعالى أدبنا مع أمثال هؤلاء؛ فقال لنا: ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ [سورة التوبة: ٩]، ثم إنَّ اجتهاد رشيد رضا كان له وجه، حيث رأى أنَّ طبع كتابين مختلفين في ترتيب المسائل، في كتاب واحد مفصول بينهما بخط، قد يشوش على القارئ، والأنسب وضع النظر مع نظيره. وهذه وجه معتبر؛ ولكن الطباعة العربية في بداياتها، عند شح الورق، وقلة الدعم، وفقر طلاب العلم؛ ما كانوا يفعلون ذلك، بل كانوا يطبعون الكتابين والثلاثة في كتاب واحد، ويفصلون بين الكتب بجداول، أو بخطوط، أو يضعون الأصل متناً، والكتب الأخرى في صورة الحواشي عليه، ولو لم تكن كذلك، ولم يتصرَّفوا في ترتيب مواد هذه الكتب، لتوافق ترتيب الكتب المطبوعة معها، فاضطروا في آخر كل مجلد إلى وضع فهرساً لكل كتاب، وبعضها ليس له علاقة بالآخر.

---

(١) انظر: « المغني والشرح الكبير » (١١/٥١٨)، وفهارس المجلد نفسه (ص ح).

ولكن أصبح لعمل العلامة رشيد رضا هذا عدة فوائد؛ منها:

- ١ - تيسير المقارنة بين « المغني » و « الشرح الكبير » عن قُرب مسألةً بمسألة.
  - ٢ - معرفة طريقة الشمس في اختصاره لـ « المغني ».
  - ٣ - معرفة « الزوائد » التي زاهدتها الشمس على « المغني »<sup>(١)</sup>.
  - ٤ - النظر - في وقتٍ واحدٍ - إلى شرح متنين عظيمين، هما أجلُّ وأشهر متون المذهب الحنبلي، وهما « مختصر الخِرقي »، و « المُقنع ».
  - ٥ - نظم شرح كبير ونفيس، على متن « المُقنع »، بقلم مؤلفه، حيث أنه لم يشرحه<sup>(٢)</sup>.
  - ٦ - مقارنة الشرحين، ومناقشة بعض الفروقات<sup>(٣)</sup>.
- وهذا مني استظهاراً لفوائد عمل رشيد رضا، في إعادة ترتيبه « الشرح الكبير »، ليوافق ترتيب « المغني »، وليس دفاعاً عن عمله، وإلا فيبقى الأصل في منهجية التحقيق، أن يُبقي المُحقِّق - وكذا الناشر - الأصل كما هو، دون تدخُّلٍ وتصرُّف.
- [المطلب الرابع: الفريق العلمي للمشروع]:

---

(١) وقد انتبه لهذه الزيادات رشيد رضا، في أثناء عمله على الكتابين، وقد أشار إلى هذا في خاتمة الطبع؛ فقال: (تم طبع كتاب « المغني » في فقه الاسلام، ومدارك المجتهدين من أئمة الأعلام، مع كتاب « الشرح الكبير »، المُقتبس منه، مع زيادة بعض الفوائد، والاستدراكات) ١هـ.

(٢) وقد سبق وبيَّنت أن من فوائد الشمس في « الشرح الكبير »، أنه صنع لنا شرحاً لـ « المُقنع »، بقلم مؤلفه الموفق.

(٣) سيأتي - بعد قليل - دوره في بيان ذلك.

اشترك في هذا المشروع العلمي العظيم فريقان، أحدهما من «نجد»، والآخر من خارجها، أمّا الفريق الأول فهم «حنابلة نجد»، وقد تقدّم تسمية أعضاء هذا الفريق العلمي، أمّا الفريق الآخر، فهم علماء من «مصر»، بالإضافة إلى حنبلي من «الشام». وهذا تسمية بعضهم:

١ - العلامة: محمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ.

وهو أبو المشروع، من أوّله إلى آخره، وتقدّم - وسيأتي - دوره فيه. وقد قام بالتقديم للشرحين، والتعليق عليهما، والتعليقات التي رأيتها علمية مفيدة، تجمع بين «الدليل» و «التعليل»، وفيها تحريجٌ، ونقدٌ حديثي للأحاديث، ومناقشةٌ فقهية وأصولية لبعض المسائل، والتعرّض في بعض الأحيان للمناقشة من الجانب «المقاصدي»، وضبطٌ وشرحٌ لغوي لبعض المفردات، ونقولٌ عن علماء الشريعة، ومصنفات حديثة وفقهية وغيرها، بالإضافة إلى إثبات فروق النسخ. والتعليقات على الشرحين كثيرةٌ، وهي له ولغيره، ولكن نَفَسَه - المعروف - ظاهرٌ جدًا في بعض التعليقات، ونَصَّ في بعض المواضع أنّ التعليق له. كقوله في خاتمة الجزء الأول من طبعته الثانية:

(وقف على طبعه، وتصحيحه، وعلّق عليه بعض الحواشي، طابعه على نفقته: محمد رشيد رضا صاحب «المنار الإسلامي» أثابه الله تعالى) (١) ١.هـ

---

(١) «المغني والشرح الكبير» (١/٨٠٧) [ط. المنار].

وقولُه: (على نفقته)، تم التعليق عليه، وبيان كونه لا يتعارض مع طبع الكتاب على نفقة السلطان

قلتُ: وقوله: (علّق عليه بعض الحواشي) فيه إشارة إلى أنّ غيره شاركه في ذلك، ولم أعرف منهم سوى الشيخ أبو السّمح، كما سيأتي.  
وقال في خاتمة حاشية تتعلّق بـ « التقليد »: (وكتبه محمد رشيد رضا)<sup>(١)</sup>.  
وكذا في غيرها<sup>(٢)</sup>.

والكثير من التعليقات لم يُذكر فيها اسم صاحبها، ولَمَّا ذُكِرَ اسمُه في بعضها؛ دلّ على أنّ غيرها لغيره، ولكن نفس رشيد ونفس تلميذه أبو السّمح ظاهرٌ على بعضها.  
وبما أنه أعاد ترتيب كتاب « الشرح الكبير »، لتكون مسائله مقابلة لمسائل أصله - « المغني » -، فإنّه لم يكتفِ بإعادة الترتيب، بل كان يتأمل النصين المتقابلين، وكان يشير إلى بعض الفروقات النصية والعلمية بينهما.

يقول في أحد المواضع من « المغني »، عند قوله: (كان بقُرْبِه بئرٌ أو ماءٌ؛ نظرتُ...):  
(كذا في الأصل، وعبارة « الشرح الكبير » - في المسألة - أظهر؛ فلتنظر)<sup>(٣)</sup> ا.هـ.  
ويقول في أحد المواضع من « الشرح الكبير »، عند قوله: (لم يجز له أخذه منه قهراً):  
(عبارة « المغني »: لم يجز له مكائثرته... إلخ. فهل سقط من كل مكان ما ثبت نظيره

=  
عبد العزيز.

(١) « المغني والشرح الكبير » (١/٤٦٩) [ط. المنار].

(٢) « المغني والشرح الكبير » (١/٤٩٥، ٥٠٦، ٥٩٤، ٧٥١) [ط. المنار].

(٣) « المغني والشرح الكبير » (١/٢٤٢) [ط. المنار].



في الآخر؟ فتأمل) (١) ١.هـ

وله - غير ذلك - مما جرى نحو هذين المثالين.

٢ - العلامة: عبد القادر ابن بدران (٢) رَحِمَهُ اللهُ.

وقد أوكل إليه رشيد رضا التقديم للكتاب، والتعريف بالمؤلفين: الموفق، والشمس، ولم يكن رشيد عاجزاً عن التعريف بهما، ولكن هذه صورة من تقديره لعلماء عصره.

لماذا عبد القادر بدران...؟!!

إنَّ إسنَادَ هذه المِهْمَةَ لهذه الشخصية العلمية الكبيرة، التي جمعت بين سعة العلم، والتَّمَكُّن من الفقه، والانتساب لـ « مذهب أحمد » = يُعد بمثابة تزكية لهذا « المشروع العلمي »، ولا أظن أن هذا الأمر قد خفي على هذا الناشر الذكي - رشيد -، وهذا ما عليه عمل الناشرين إلى اليوم.

وقد كان ابن بدران محباً لـ « حنابلة نجد » جدّاً، علماء وأمرء، وأشاد بهم في عدة مواضع، حتى حُسِب معهم، وصُنِّف منهم، وقيل له « وهَّابي »!

(١) « المغني والشرح الكبير » (١/٢٤٤) [ط. المنار]. وانظر عبارة « المغني » في (١/٢٤٤).

(٢) العلامة، مفتي الحنابلة: عبد القادر بن أحمد، البدراني، الدمشقي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٤٦هـ)، أصولي، فقيه، أديب، مؤرخ، كان على مذهب السلف، له: « المدخل إلى مذهب أحمد » اعتمده من أتى بعده، و « منادمة الأطلال »، وتفسير لم يكمل اسمه: « جواهر الأفكار »، وغيرها.

انظر ترجمته في: « معجم المطبوعات » (١/٥٤١)، و « غاية المرام » (٢/٧٦٢)، و « الأعلام الشريفة » (١/٣٣٤)، و « الأعلام » (٤/٣٧)، و « معجم المؤلفين » (٢/١٨٣).

وسياتي مزدي بيان لهذا الأمر

٣- العلامة: عبد الظاهر أبو السَّمح<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللهُ.

وقد أوكل إليه رشيد رضا التعليق على الكتاب، ولم يُكتب هذا على غلاف الكتاب، ولا في مقدمة طبعته، ولا في خاتمتها، ولكني رأيت اسمه على بعض التعليقات<sup>(٢)</sup>.

٤، ٥، ٦... - وآخرون لا نعلمهم، ولكن الله يعلمهم، فالله يرحم الجميع.

[المطلب الخامس: إتمام المشروع، ونسبة الفضل لأهله]:

[١ - انتهاء المشروع]:

بعد كل هذا الجهد العلمي المُضني، في جمع النسخ، ونسخها، ومُقابلتها، وصف حروف الكتاب، والتقديم له، وطبعاته، تم - بفضل الله ﷻ - للسلطان عبد العزيز والعالم رشيد رضاماً تَمَنِّياه، لإخلاصهما في المشروع، وصدقهما فيه.

(١) العلامة، الفقيه، الواعظ: محمد عبد الظاهر، أبو السَّمح، التُّليني، الأزهري - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٧٠هـ)، استقدمه الملك عبد العزيز - رَحِمَهُ اللهُ - من «مصر» - مع مجموعة من «الأزهريين»، وولاه الإمامة والخطابة بـ «المسجد الحرام»، ومديرًا لـ «دار الحديث الخيرية» بـ «مكة المكرمة». وقد كان إمامًا وخطيبًا في «الحرم» في وقت لم يكن فيه إمام وخطيب غيره، وزوجته هي شقيقة العلامة، المُحدِّث: محمد عبد الرزاق حمزة - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٩٢هـ).

انظر: ترجمته في: «تذكرة أولي النهى» (٣٠٦/٤)، و «الأعلام» (١١/٤)، و «معجم المؤلفين» (١٥٥/٢)، و «سير وتراجم» (ص ٢٢٧)، و «المبتدأ والخبر» (٣٧١/٢).

ولي كتابٌ كبيرٌ في سيرته: «العلامة عبد الظاهر أبو السَّمح - حياته آثاره جهاده محتته»، وانتهيت منه. (٢) دوَّنتُ مواضعها في ورقةٍ ثم ضاعت مني، ولم أبحث عنها مرة أخرى لكبر حجم الكتاب.

وخرج المُجلد الأول سنة: (١٣٤١هـ)، في حلةٍ جميلة (وقتها)، بجهودٍ مُشتركة، بدعمٍ وتمويلٍ « سلطان نجد وملحقاتها »، وبجهود وطباعة « صاحب المنار »، ثم تابعت مجلدات الكتاب، حتى بلغت (١٢) مجلداً، من القطع الكبير، وكان ختم طبعه سنة: (١٣٤٨هـ)، وتم كلُّ ذلك في « مطبعة المنار »، ب: « القاهرة ».

يقول العلامة: رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ:

(وَلَا يَسْعُنَا إِلَّا أَنْ نَعُودَ فِي هَذِهِ الْحَاتِمَةِ إِلَى الثَّنَاءِ عَلَى مُسَدِّي هَذَا الْخَيْرِ الْعَظِيمِ إِلَى الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِالْأَمْرِ بِطَبْعِهِ، وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ بِهِ، إِمَامِ السُّنَّةِ، وَمُحْيِي عَدْلِ الْخُلَفَاءِ، وَعُلُومِ الْأَثَمَةِ، مُؤَسِّسِ « الْمَمْلَكَتَيْنِ »<sup>(١)</sup>، وَخَادِمِ « الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ »، عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَيْضِ آلِ سُعُودٍ، « مَلِكِ الْحِجَازِ وَنَجْدٍ »، وَعَاھِلِ الْعَرَبِ فِي كُلِّ غُورٍ وَنَجْدٍ، أَعَزَّهُ اللهُ - تَعَالَى -، وَأَعَزَّ بِهِ الْعَرَبَ وَالْإِسْلَامَ، وَنَفَعَ بِهِ الْأَنْامَ)<sup>(٢)</sup> ١. هـ. قلتُ: وقد فرح - يومها - فقهاء المسلمين في « نجد » وغيرها، فرحاً عظيماً بخروج هذين الكتابين، واستفاد منه المسلمون، علماء، وقُضاة، وطلبة علم.

[ ٢ - نسبة الفضل إلى أهله ]:

لا شك في أن دور رشيد رضا كبيرٌ جداً، في خدمة هذا المشروع، وهو صاحب

---

(١) يقصد: « مملكة نجد »، و « مملكة الحجاز »؛ لأنَّ الاتفاق بين الملك عبد العزيز ورشيد رضا على طبع الكتابين، تم قبل دخول الأول إلى « الحجاز »، وقبل توحيد البلاد باسم « المملكة »، وكان دخوله « الحجاز » في أثناء الطبع، كما سيأتي.

(٢) خاتمة طبع كتاب: « المغني والشرح الكبير » (١٢/٥١٨) [ط. المنار].

الفكرة الألية، ومرّ دوره فيما سبق، ومع هذا فقد أقرّ - تواضعاً - بالفضل لسلطان نجد،  
الملك الوهابي الحنبلي كما يُقال له.

يقول رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ:

(لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْإِمَامَ، وَالْمَلِكِ الْهَمَامَ، ثَوَابَ الْأُتُوفِ مِنَ النُّسْخِ، الَّتِي يُوزَعُهَا عَلَى  
الْعُلَمَاءِ مَجَّانًا، وَثَوَابَ سَائِرِ النُّسْخِ الَّتِي يَشْتَرِيهَا مِنَّا الْمُتَنَفِعُونَ بِهَذَا الْكِتَابِ الْجَلِيلِ؛ لِأَنَّهُ  
هُوَ السَّبَبُ فِي وُجُودِهِ، وَلَوْلَاهُ [بَعْدَ اللَّهِ تَعَالَى] لَمَا أَقْدَمْنَا، وَلَا أَقْدَمَ غَيْرُنَا عَلَى طَبْعِهِ؛ لِأَنَّ  
التُّجَّارَ لَا يُقَدِّمُونَ عَلَى طَبْعِ (اثنَيْ عَشَرَ - مَجْلَدًا) فِي الْفِقْهِ لِأَحَدِ فُقَهَاءِ «مَذْهَبِ الْإِمَامِ  
أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»، مَعَ قَلَّةِ «الْحَنَابِلَةِ» فِي الْأَمْصَارِ، وَقَفْرِهِمْ، وَقِلَّةِ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا  
الْكِتَابَ، هُوَ فِي «فِقْهِ الْإِسْلَامِ» فِي جُمْلَتِهِ، لَا «فِقْهِ الْحَنَابِلَةِ» وَحْدِهِمْ<sup>(١)</sup> ١٠٥ هـ.

\* \* \* \*

---

(١) خاتمة طبع كتاب: « المغني والشرح الكبير » (٥١٨/١٢) [ط. المنار].

## المبحث الرابع

### عواصف ضد المشروع



وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: [معضلات قبل البدء بـ «المشروع»].

المطلب الثاني: [معضلات عند العمل على «المشروع»].

المطلب الثالث: [محنة رشيد رضا بسبب اتصاله بـ «حنابلة نجد»].

المطلب الرابع: [محنة ابن بدران بسبب ولائه لـ «حنابلة نجد»].

[المطلب الأول: معضلات قبل البدء بـ «المشروع»]:

كما قلتُ سابقاً - وكررتُ -، تعرض هذا «المشروع العلمي»، لعدة مُعضلات، ولولا إخلاص وصدق القائمين عليهم، وإلا لما خرج للناس.

وقد سبق ذكر أن من أهم المعضلات التي واجعت المشروع قبل بدء به، تتلخص في:

١ - عدم وجود نسخة تامة وافية من الكتاين، في مكتبات نجد الخاصة، أو الوقفية،

وذلك حسب إمكانيات البحث المتاحة.

٢ - كبر المشروع من جهتين؛ الأولى كونها كتاين، والثانية: كونها كبيرين.

٣ - قلة الحنابلة، وضعف الموارد المالية لدولتهم، التي لا تزال في طور التكوين.

٤ - عدم وجود مطابع تتجاسر على طبع كتاين كبيرين، لمذهب يعاني قلة الاتباع.

ولن أطيل في هذا لسبق الحديث عنه - تفصيلاً..

[المطلب الثاني: معضلات عند العمل على «المشروع»]:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن المشروع مرّ - في أثناء العمل عليه - بعدة معضلات؛

منها:

١ - عدم توفر ميزانية كافية لدى «مطبعة المنار».

فالمطبعة لا تستطيع - حسب إمكانياتها - البدء في هذا المشروع الكبير، وقد تم مناقشة

هذه المعضلة، حيث تكفّل بذلك السلطان عبد العزيز من ماله الخاص.

٢ - اختلاف ترتيب الكتاين.

فالكتابان شرحان على مختصرين مختلفين في الترتيب، وعند طبعهما في كتاب واحد،

وفي صفحة واحدة، لن يكون هناك اتحاد للمسائل في عدة مواضع، وقد بينت ما فعله

رشيد رضا في نصّ «الشرح الكبير»، ومناقشة فوائد عمله، مع المأخذ عليه.

### ٣- تكدّس الكثير من نسخ الكتاب المطبوعة.

الكتاب كبيرٌ جدًّا، وشرّاهُ يحتاج لميزانيةٍ مُخصّصة له، وحين استلم السُّلطان عبد العزيز من الكتاب (٥٠٠) نسخة، حسب الاتفاق المُبرم بينه وبين رشيد رضا، بقيت لدى رضا نُسخٌ كثيرةٌ جدًّا، وهي التي طبعها على أن يقومَ - هو - ببيعها على حسابه. ولكن كما قلتُ - سابقًا - تمرُّكُزُ «الحنابلة» في «نجد»، وقلّتهم - بل وندرتهم - في غيرها من البلدان، مع فقر العلماء وطلبة العلم، قد حال دون تسويق هذه الكمية الكبيرة، فبقي مكوّنًا في مستودعات «مطبعة المنار».

ولما استولى السُّلطان عبد العزيز على «الحجاز»، وتوسّع مُلكه، طلب - شراءً - أكثر النُّسخ المتبقية لدى رشيد، ليقوم بتوزيعها على العلماء، والقضاة، وطلبة العلم. فكان - بذلك - قد تكفّل بطبع وتوزيع كامل النُّسخ تقريبًا، لتُوزع مجانًا على العلماء وطلبة العلم في «نجد» وخارجها، فأشبهه أن يكون ذلك بندًا ثالثًا للعقد، كما سبقت الإشارة إليه.

### ٤ - اختلال التوزيع الكامل للكتابين.

رغم انتهاء المشروع، وصدور الطبعة وتداولها، إلا أن المُعضلات لا تزال تعوق انتشار الكتاب...!

فما إن صدر المجلد الأول من الطبعة الأولى للكتابين؛ حتى قام رشيد رضا بتوزيع نسخه على العلماء وطلبة العلم في «مصر» و «الشام»، وغيرهما، سواءً بيعًا، أو إهداءً، ثم توال صدور بقية المُجلدات، وكانت تُوزع - إهداءً أو بيعًا - أولاً بأول.

ولكن بعد فترة وجد رشيد رضا حرجاً حين اختلطَ عليه من أخذ المجلدات الأولى بمن لم يأخذ، وحصل له عجزٌ في التوزيع، وهذا يحدث - عادة - حتى يومنا، حين يُطبع الكتاب أجزاءً مُفرّقة على مُددٍ متفاوتة، فيحدث إشكالاً بين الناشرين والموزعين من جهة، وبين العلماء وطلب العلم من جهة أخرى.

فاضطر رشيد حينها لإجراء سريعٍ وعاجل، ذي كلفةٍ عليه، وهو إعادة طبع المجلدات الأولى مُفردة، دون البقية التالية؛ ليضمّها إلى المجلدات الأخرى حديثة الطبع، لكي يُأمّن نسخاً كاملةً من الكتاب، ولتعويض من أخذ المجلدات التالية، وفاتته الأولى.

ولا شك أن مثل هذا العمل، سيُسبّب له تكدّس أجزاء مخرومة من الكتاب، لن تكون قابلة للبيع فيما بعد، والناشرون والموزعون المعاصرون يعرفون هذا جيداً، ولكن رُوّحه الطيبة أبت عليه إلا خدمة العلم وأهله، مهما كلف الأمر.

يقول رشيد رضا رحمه الله:

(كَانَ قَدْ اشْتَهَرَ الْكِتَابُ فِي «مِصْرَ» وَغَيْرِهَا، وَصَارَ يَزِيدُ عَدَدُ طَالِبِيهِ، فَاضْطَرَرْنَا إِلَى زِيَادَةِ مَا كُنَّا نَطْبَعُهُ لِمَكْتَبَتِنَا، عَمَّا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ، لِتَكْمِلَةِ نُسْخِ الَّذِينَ اشْتَرَوْا الْأَجْزَاءَ الْأُولَى، وَمَا زَالُوا يَكْثُرُونَ حَتَّى اضْطَرَرْنَا إِلَى إِعَادَةِ طَبْعِ الْأَجْزَاءِ الْأُولَى) (١) ١٠١ هـ

قلت: هذه المشكلة لا تزال قائمة حتى اليوم، ولا يزال هذا الحرج يواجه الناشرين، الذين يقومون بطبع الكتب الكبيرة على أجزاءٍ مُتفرّقة، ويبيعون ما تم تحقيقه وطبعه

---

(١) خاتمة طبع كتاب: « المغني والشرح الكبير » (١٢/٥١٨) [ط. المنار].



أولاً بأول، والمتضرر الوحيد من ذلك طلبه العلم، وبعض المكتبات، وليتهم ينتهون عن ذلك، ولا يقومون بطبع الكتاب إلا كاملاً، بعد أن يُسلمهم المحقق آخر ورقة من فهارسه<sup>(١)</sup>.

[المطلب الثالث: محنة رشيد رضا بسبب اتصاله بـ « حنابلة نجد »]:

كان المُفكّر المُجدّد رشيد رضا، تلميذاً بارزاً، لمفتي « مصر- »، الشيخ محمد عبده<sup>(٢)</sup>،

(١) أذكر في سنة: (١٤١١ هـ تقريباً)، ذهبتُ إلى إحدى المكتبات لأشتري كتاب « المجموع » للنووي بتكملة المطيعي، وكان - وقتها - قد طُبِع نصفه تقريباً، فطلب صاحب المكتبة مني مبلغاً كبيراً، مع اسمي ورقم هاتفي، فتعجبتُ! وسألته عن السبب، فقال: هذه قيمة الكتاب كاملاً، وحين تصل بقية الأجزاء ستتصل بك، ونسلمك البقية، دون مقابل.

وبهذا قد ضمنتُ تنمة الكتاب، وهم ضمنوا حَقَّهم، وألاً أشتري التتمة من غيرهم، وضمنوا - أيضاً -

حق طلبه العلم، وهذا منهم (أمانةً وديانةً، مشوبتان بدهاءٍ وشطارة)!

(٢) محمد عبده بن حسن خير الله، التركماني ت (١٣٢٣ هـ)، مُفتي الديار المصرية، الملقَّب بالأستاذ الإمام، محسوبٌ على رجال التجديد، والإصلاح، له: « التفسير »، و « رسالة التوحيد »، وإذا قرأتَ في ترجمته تعجب لما قيل فيه من إطراءٍ، وتمجيد، وعند تأمل سيرته وفكره؛ ترتاب منه كثيراً، ولو لم يكن له إلا أنه الابن البار والتلميذ النجيب لجمال الدين الأفغاني ت (١٣١٥ هـ)؛ لكان ذلك كافياً في طرح الثقة والديانة منه.

انظر ترجمة عبده في: « معجم المطبوعات » (٢/١٦٧٧)، و « الأعلام » (٦/٢٥٢)، و « معجم المؤلفين » (٣/٤٧٤)، و « الفكر السامي » (٢/٢٣٢).

وانظر ترجمة الأفغاني في: « معجم المطبوعات » (١/٧٠٦)، و « الأعلام » (١/١٦٨)، و « معجم

الذي كان بدوره تلميذًا بارًّا لجمال الدين الأفغاني<sup>(١)</sup>، وهما - عبده والأفغاني - من كبار دعاة الإصلاح والتجديد في القرن الماضي، ولكنَّه إصلاحٌ وتجديدٌ من طريقٍ آخر، لا يلتقي بطريقة « السلف »، بل لا يلتقي بطريقة « أهل الإسلام » في كثيرٍ من جوانبه. فتأثر رشيد رضا بفكر هذين الرجلين كثيرًا، فأصبح ذو نزعةٍ « تجديدية » و « عقلية »، أوصلته إلى بعض الآراء الشاذة، في العقيدة، والفقه، ولم تصل إليه هذه الآراء، من خلال بحثه بتجرّد، وبعقليته الكبيرة، بقدر ما هي أثرٌ للملازمة والمصاحبة لشيخه محمد عبده.

وقد اجتهد رشيد في التخلُّص من كثيرٍ منها، واتَّجه - بقناعةٍ - نحو طريقة « السلف »، ولكن بقي منها أثره، هي من تبعات التلمذ، والملازمة، والتحوُّل من فكرٍ لآخر. فاستجابةً رشيد رضاء لـ « حنابلة نجد »، وتعاونه معهم، لم تكن مصادفة، بل هي

=

المؤلفين « (١/٥٠٢) »، وفي الباب: « دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام » لغزال. ويُنظر: « منهج المدرسة العقلية الحديثة » للرومي (١/٧٥)، و (١/١٢٤)، فقد قدّم عنها ترجمة علمية، مفصلة وموثقة، وعرَّهما من صفة الإصلاح والتجديد، وبيَّن علاقتها بـ « الماسونية »، وهو من القلائل الذين ترجموا للرجلين، بعلم، وديانة، وإنصافٍ. ونقد فكر الرجلين، لا يتسع له هذا الموضوع، وخلاصته: أنَّهما من أبناء « المدرسة العقلية » - ذات النزعة « المعتزلية » -، وأثرها في هدم « النصوص الشرعية » معلومٌ، كما كانا معولاً هدمٍ لأصول إسلامية وتعليمية، بحجة الإصلاح والتجديد.

(١) انظر شيئاً من ترجمته، ضمن ترجمة تلميذه محمد عبده، السابقة.

امتداداً لعقلية يتمتع بها هذا المفكر المصلح، وإيماناً بصِدْق دعوة الإمام المُجدِّد محمد بن عبد الوهاب ت (١٢٠٦هـ)، أو كما يُسمِّيها المناوئون: « الطائفة الوهابية ».

لذا؛ فتعاونه معهم في طباعة الكتب الشرعية، ومنها « المغني » و « الشر- الكبير »، لم يكن إلا لقناعته، في فكر هذه الطائفة، ودعوتها إلى « التوحيد الخالص »، ومحاربتها لمظاهر « الوثنية »، والدعوة إلى « الاجتهاد »، واتباع « الدليل »، ونبذ « التقليد »، وصدقها فيما تدعو إليه.

ولوجود مناوئين لهذه « الدعوة النجدية »، التجديدية السلفية الإصلاحية؛ فقد سرت العداوة إلى كل من وقف مع هذه الدعوة، وأيدها، ودعا إليها، وتبنّى فكرتها، وكان ممن امتحن في هذا رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ.

لقد وُجِدَت علاقةً متينةً بين رشيد رضا و « الطائفة الوهابية » الصالحة، حكومة وعلماء، وكانت هذه العلاقة على جانبيين.

الجانب الأول (والأهم)؛ وهو رابط الدعوة إلى الإصلاح، وتجديد المُعتقد من أيّ شائبة، تُبعده عن السلف عقيدة ومنهجاً، وتُؤسِّس للاجتهاد والاتباع، وتنبذ التقليد.

والجانب الثاني (تجاري)؛ وهو ما يتم بينهما من اتفاقات تجارية؛ لتحقيق وطبع ونشر- « التراث السلفي » بوجه عام، و « التراث الحنبلي » بوجه خاص، وغير ذلك من « التراث الاسلامي » في التفسير، والعقيدة، والحديث، والفقه، والتاريخ.

وكانت هذه العلاقة مماثلةً لعلاقاتٍ تَمَّت فيما بعد مع أمثال رشيد رضا، مثل علاقة

« حنابلة نجد » مع:

١ - حامد فقي، و « مطبعة أنصار السُّنة المحمدية »<sup>(١)</sup>.

٢ - محب الدين الخطيب، و « المطبعة السلفية، ومكتبها »<sup>(٢)</sup>.

ولم يُعكّر صفو هذه العلاقة المتينة، تلكم النزعة « العقلية »، التي كان يتبنّاها رشيد رضا، واحترام « حنابلة نجد » لرشيد رضا، والتعاون معه من خلال الجانبين السابقين، على ما معه من نزعة عقلية؛ يدل على سعة أفق « حنابلة نجد »، خلافاً لما يُفترى عليهم، في علاقتهم مع المخالف.

ولأجل هذه العلاقة المتينة بين الطرفين؛ هُوِجَمَ رشيد رضا كثيراً، من دعاة الباطل، وآخرون حسدة من « مصر- »، و « الشام »، وكتبوا في ذلك مقالاتٍ في « الصُّحف »،

---

(١) العلامة، الشيخ، الداعي للتوحيد: محمد حامد، الفقي، الأزهري - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٧٨ هـ)، مؤسس « جماعة أنصار السُّنة المحمدية » ب « مصر »، ومن دعاة التوحيد فيها، أنشأ « مطبعة السُّنة المحمدية »، وساهم في تحقيق ونشر - الكثير من كتب « السُّنة »، و « العقيدة السلفية »، و « فقه » الحنابلة، و « تراجم » علمائهم.

انظر ترجمته في: « معجم المؤلفين » (٢٠٧ / ٣).

(٢) هو العلامة، الأديب: محب الدين بن محمد، الخطيب - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٨٩ هـ)، من كبار الكُتّاب، والصحفيين، والناشرين في القرن الماضي، وأسس مجلتي: « الزهراء »، و « الفتح »، ومن أوائل مؤسس « جمعية الشبان المسلمين »، و « المطبعة السلفية ومكتبها »، واشتهر بها، وطبع فيها الكثير من الكتب العلمية القيمة.

انظر ترجمته في: « الأعلام » (٢٨٢ / ٥)، و « معجم المؤلفين » (١٦ / ٣).

واستغل المناوئون له، ولـ « حنابلة نجد »، تلكم الأموال التي كان يتقاضاها من « الحكومة الوهابية »، كما كانوا يُسمونها.

علمًا بأنّ مناوئي رشيد رضا من أهل البدع الوثنية، قد وُجدوا قبل اتّصاله بـ « الوهابيين » بسنين، فقد رحل إلى « الشام » عام (١٣٢٦ هـ)، وألقى درسًا في العقيدة في أحد مساجد « دمشق »، فلم يرق لأحد الحاضرين كلامه السلفي الصّافي، فشغّب على رشيد، بحجة أنّه يعرّض بالأولياء، ويتقصهم، ويميل إلى « مذهب الوهابية »، وألب عليه الغوغاء، وقيل إنّهُ اعتدى عليه، حتى أنّ الحكومة تدخلت، واستدعت المُعترض، وهاجت العامّة لذلك...

وقد ذكر القصة تفصيلاً رشيد نفسه، في مجلته « المنار »، ومن خلال سرده للقصة، فإنّه لم يتعرّض للمُتصوِّفة، ولا للتعلّق بالأولياء، ولا إنكار كراماتهم، ولا التوسل بهم، ولا الطواف بالأضرحة، بل جاء كلامه عامًّا في « تحقيق التوحيد »، وبيان أنّ « العقيدة » تُؤخذ من « الكتاب » و « السنة »، وليس من كتب « أهل الكلام ».

ولكنّ الرجل الثائر - وهو مغربي - لم يرق له كلام المُوحّدين، فقام يتكلّم على مسائل المُخرّفين السابقة، ويؤكّدها، وهذا مما تعجّب له رشيد رضا، حتى أنّه قال للحضور بذكاء:

(إنّ من يسمع كلام هذا الشيخ، ممن حضر في أثناء كلامه؛ يظنّ أنّ ما قاله في درسي ليس إلا ردًّا عليّ، وإنني كنتُ أتكلّم في هذه المسائل، بخلاف ما قاله.

ومن حضر المجلس من أوّله، يعلم أنّي لم أعرّض لهذه المسائل بنفي ولا بإثبات، وليست هي من موضوع كلامي، فإنّ الذي قصدتُ إليه في هذا الدّرس، ووعدتُ به

أمس، هو بيان طريقة تعميم تعليم الدين لجميع المسلمين، بأسلوب سهل، وزمنٍ قليل، يبعثُ فيهم روحَ الدين، ولا يشغلهم عما هم في أشدِّ الحاجة إليه، من أمر الدنيا. وقد أشرتُ - فيما قلتُ - إلى أنَّ هذه الطريقة هي طريقة « القرآن الحكيم »، و « سنة النبي ﷺ »، في تلقين الدين، لا طريقة « المتكلمين » (١). هـ.

وبعد هذه الحادثة مباشرة، تكلموا على الشيخ رشيد، وافتروا عليه في « الصُّحف »، في « بيروت »، و « طرابلس »، و « مصر »، و « الآستانة »، وافتروا عليه، وأنَّه يدعوا إلى مذهب الوهابية (١).

---

(١) انظر: « مجلة المنار » عدد ذي الحجة، لسنة: (١٣٢٦هـ)، (مج ١١ / جز ١٢ / ص ٩٤٤)، في مقالته: (رحلة صاحب المنار في سوريا - ٣)، و « مشاهير علماء نجد وغيرهم » (ص ٤٩٨)، وعزا الثاني إلى « المنار »، و « مذكرات » جمال الدين القاسمي (ص ٤٤٦)، ولم أطلع على المرجع الأخير. قلتُ: في هذه القصة فوائدٌ منها:

١. على داعية التوحيد - في غير معاقله - أن يُؤسِّس لأصول « دعوة التوحيد » من « الكتاب » و « السنة »، أولاً، دون التَّعرض المباشر لمظاهر « الشرك » ودعائه، في المكان الذي يدعوه فيه، ثم يبدأ ببيان « البدع » وصورها بعد ذلك.
٢. عليه - في حال حدوث فتنة، واعتراض عليه - أن يتحلَّى بالحكمة، والصبر، والسَّكينة، وألا يجره الخصم إلى الانفعال، ودفع الثورة بالثورة، فيضُرَّ بنفسه ودعوته، ولا سيما إذا كان في غير بلده.
٣. أن « أهل البدع » المُتسلِّطين في موضعٍ، لا يسرهم وجود صاحب « العقيدة الصافية »، ولو كان مُسالماً مُتساعفاً، ولا يتعرَّض لبدعهم، أو أشخاصهم.

حتى أن الشيخ جمال الدين القاسمي<sup>(١)</sup> - رَحِمَهُ اللهُ - ظن أن أصل هذه الحادثة مُدَبَّرٌ، لينالوا من سمعة الشيخ.

ثم وجد المناوئون لـ « التوحيد » فرصةً جديدةً على رشيد رضا، بتعاونه مع « الدولة النجدية السلفية »؛ وأخذ أموالاً من الملك عبدالعزيز « سلطان نجد والحجاز »؛ فعاودوا الكثرة، ظلماً وعدواناً؛ وحثَّهم أن رشيداً يصله دعمٌ وأموالٌ من « الحكومة الوهابية »، في مقابل الدعاية لهم!  
ولكشف هذه الفرية؛ أقول:

من ينظر إلى الأموال التي كان يدفعها السلطان عبد العزيز « سلطان نجد وملحقاته » إلى رشيد رضا؛ سيجدها على شقين.

---

(١) العلامة: جمال الدين بن محمد سعيد، القاسمي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٣٢ هـ)، عالم دمشقي، سلفي، مُتَفَنِّنٌ، له: « محاسن التأويل »، و « إصلاح المساجد »، و « قواعد التحديث ». انظر ترجمته في: « حلية البشر - (١ / ٤٣٥) »، و « الأعلام » (٥ / ٢٨٢)، و « معجم المؤلفين » (١ / ٥٠٤)، وللشيخ محمد بن ناصر العجمي اجتهادٌ في ترجمته وخدمة آثاره. قلتُ: هو سلفي العقيدة، وقد أثنى عليه رشيد في مجلته « المنار » عدد شعبان، لسنة: (١٣٣٢ هـ)، (مج ١٧ / جز ٨)، وقال عنه (ص ٦٣٢):  
كان يتحرى مذهب السلف في الدين، وينصره في دروسه ومُصَنَّفَاتِهِ (١ هـ). وكذا قال في عدد ذي القعدة، لسنة: (١٣٥٣ هـ)، (مج ٣٤، جز ٨)، (ص ٦١٣).  
لذا؛ ما حصل لرشيد رضا، لاتفاقهما في المسلك الاعتقادي، والعلمي، في المسائل التي طُرِحَتْ في الحادثة.

شُقُّ منها - وهو أكثرها - مقابل أعمال تجارية، كان يقوم بها رشيد رضا في « القاهرة »، وهي تحقيق، وطبع، ونشر، وشحن، الأعمال العلمية التي يقوم بها، بناء على طلب « حنابلة نجد ».

والشق الآخر؛ كان دعماً له، ولدعوته للتجديد والإصلاح، ولا سيما ما كان يوافق دعوة « حنابلة نجد »، السلفية التجديدية، من الدعوة إلى « التوحيد الخالص »، ونبذ « الشرك »، ومظاهره، وخاصة ما له تعلقٌ بالقبور والأضرحة، والاعتقاد في الأولياء. وكانت هذه الأموال التي أخذها رشيد رضا، سبباً في محنة كبيرة له، تكلموا عليه لأجلها في عدة دُولٍ، وكتبوا عنه مقالاتٍ في عدة صحفٍ عربية وتركية، فيها كذبٌ وافتراءٌ واتهامٌ وسخرية، وألبوا عليه، وأسأوا إلى سمعته لإسقاطه! مع أن السببَ الرئيس بينه وبين مُناوئيه، هو دعوته لتجديد الإسلام، مما لحقه من بدعٍ وشركيات، أثرت في « التوحيد الصافي »، إمّا بنقصانه، أو بإزالته، فتعذروا باتصاله بـ « الوهابيين »، إضافة إلى أثر الحسد في قلوب أقرانه؛ لما ناله رشيد من حظوة وإكرام لدى الملك عبدالعزيز.

وهذه الأمر جعلَ رشيداً يكتب عدة مقالات في « مجلة المنار »، يشتكي من هذه المحنة، ويدافع عن نفسه، ويبين في مقالاته هذه، أن رشيد رضا لو أراد جني المال فقط، من خلال « مجلة المنار »، دون مراعاة المبادئ، والحق والباطل، والحلال والحرام؛ لاهتم بنشر - ما يوافق أهواء الجماهير، واختار الهزل على الجدد، والأمور المُسلية، وصور الحيوانات، والحشرات، وغرائب الآلات والمخترعات، وإيثار الفساد على الإصلاح، ولصانع رجال المال، من الأفراد والأحزاب والحكومات... فهذه هي طرق الربح



السريع لـ «وسائل الإعلام».

وتعجّب في «المقالات» نفسها، ممن يظن أنّه لا يوجد أحدٌ ينصر- عقيدةً دينية، أو طريقةً إصلاحية، إلا من أجل منفعة شخصية! وأنّ من يظن ذلك لا عقل لهل.

وقد كتبها في الفترة التي كان يطبع فيها الشر-حين «المغني» و «الشرح الكبير»، وسأضع مقالتين له في الموضوع، في ملاحق بآخر هذا الكتاب لعلاقتها بموضوعنا، وسأنقلها بطولها؛ ففيها الكثير من المعالم من حياة هذا المفكر الكبير، وفي نظرتة وإنصافه لـ «الدعوة السلفية» = «الوهابية»، وفيها أمورٌ كثيرها يجهلا الكثير من طلبة العلم، وفيه يتجلّى أنّ رشيداً لم ينخدع بالسُلطان عبدالعزيز كما زعم مناوئوه، ولا بما تبناه من دعوة «سلفية» إصلاحية، ولم يكن طامعاً فيه، بل كان الأمرُ توافقاً عقائدياً دعويّاً<sup>(١)</sup>.

قلتُ: سبحان الحكيم، الحكّم، المدبّر! فقد انقضت تلك الفترة بحلوها ومُرّها، ومضت السُنون تتبعتها السُنون، وهما نحن- اليوم- نقفُ على أعتاب السّنة (المائة) التالية لهذه المحنة، ونجدُ أنّ التاريخَ قد حفظ لنا العلامة المصلح رشيد رضا، باسمه، ونسبه، وصوره، ومجلته، ومطبعته، وأثره، وآثاره، ولم يحفظ لنا أسماء كثيرٍ من هؤلاء المناوئين أو الحسّدة، ولا صورهم.

ولو تتبّعهم باحثٌ - وهم كثيرٌ -، وأجهدَ نفسه في تتبعهم؛ فلن يخرج من سيرهم إلا بقدر الملح في الطعام، ولو أنّ رشيداً - نفسه - لم يذكر مقالاتهم للرد عليها، وإلا لما عرفها

---

(١) انظر المقالتين في الملاحق (ص).؟؟؟

أحدُ اليوم، والحمدُ لله رب العالمين<sup>(١)</sup>.

(١) هذه هي حكاية « التاريخ » لنا، ولمن سيأتي بعدنا، يُعَلِّمُنَا فيها « التاريخ » نفسه، أَنَّهُ قَاسٍ مَعَ أَهْلِ الظلم، والباطل، والحسد، ولا يرحمهم، وَأَنَّهُ يُسَجِّلُ لَهُم مَوَاقِفَهُم، وَيَحْفَظُهَا؛ لِثَبَّتْ إِدَانَتَهُم، وَخِيَانَتَهُم لِلأمة، وَلَكِنَّهُ يَتَجَاهَلُ أَسْمَاءَهُمْ فِي مَوَاضِع كَثِيرَةٍ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُدَوِّنُ فِيهِ أَسْمَاءَ أَهْلِ الْحَقِّ وَالصَّالِحِ.

ولنرجع - الآن - إلى مئات القرون...

١ - حين نشبت معركة « الفرقان بين الحق والباطل »، « معركة بدر »، فقد حفظ لنا « التاريخ » أسماء كُلِّ مَنْ شَارَكَ فِيهَا، مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ وَالصَّالِحِ، وَكَيْفَ كَانَتْ عَزَّتُهُمْ بِالنَّصْرِ، بَلْ سَجَّلَ لَنَا أَسْمَاءَ الْعِلْمَانِ الَّذِينَ قَتَلُوا سَادَاتِ أَهْلِ الْبَاطِلِ، بَيْنَمَا لَمْ يَحْفَظْ لَنَا التَّارِيخُ مِنْ أَسْمَاءِ أَهْلِ الْبَاطِلِ، إِلَّا نَفْرًا قَلِيلًا مِنْ زَعَمَائِهِمْ، حَيْثُ سَجَّلَ لَنَا كَيْفَ قُتِلُوا بِذُلِّ وَهَوَانٍ، رَغْمَ كَثْرَتِهِمْ، وَقُوَّتِهِمْ، وَكَيْفَ تَمَّ رَمِيهِمْ فِي بَثْرٍ.

٢ - فتنة « القول بخلق القرآن »؛ فَإِنَّهَا حِينَ قَامَتْ كَانَتْ فَتْنَةً عَظِيمَةً، ابْتُلِيَ وَامْتَحِنَ وَعُذِّبَ فِيهَا إِمَامُنَا أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَذَا مَنْ ثَبَّتَ مَعَهُ عَلَى « السُّنَّةِ »، وَقَدْ حَفِظَ لَنَا « التَّارِيخُ » سِيرَتَهُ الْعَطِرَةَ كَامِلَةً، بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ، وَأَثَارِهِ، وَمَرْوِيَّاتِهِ، وَزَوْجَاتِهِ، وَأَبْنَائِهِ، وَكَيْفَ أَنَّ الأمة سَلَّمَتْ لِهَذَا الأَسَدِ الصَّابِرِ قِيَادَتَهَا الْعَقَائِدِيَّةَ، وَلَقَّبَتْهُ بِـ « إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ »، وَحَفِظَ عَامَّةَ النَّاسِ - حَتَّى الْيَوْمِ - اسْمَهُ، وَمَكَانَتَهُ، وَلَمْ يَحْفَظُوا اسْمَ سَجَّانِهِ، وَجَلَّادِهِ، بَلْ لَوْ قَلَّتْ لَهُمُ - الْعَامَّةُ - مَنْ: بَشْرٌ - الْمَرْسِي، وَابْنُ أَبِي دُوَّادٍ، لَمَا عَرَفُوهُمْ وَاللَّهِ، وَيَجْهَلُ تَرَاجِمَهُمْ - أَيْضًا - كَثِيرٌ مِنْ طَلِبَةِ الْعِلْمِ!

٣ - الشَّيْخُ الْحَرَّانِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، أَوْذِي وَسُجِّنَ، وَاضْطُهِدَ، وَمُنِعَ مِنْ أَسْبَطِ حَقُوقِهِ « الْقَلَمِ » وَ « الْقُرْطَاسِ »، وَالْيَوْمَ الأمة لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا بِ « شَيْخِ الْإِسْلَامِ »، وَلَوْ قَلَّتْ لِلنَّاسِ الْيَوْمَ مِنَ الَّذِي سَجَّنَهُ، وَمَنْ الَّذِي امْتَحَنَهُ، وَمَنْ الَّذِينَ تَسَلَّطُوا عَلَيْهِ، وَافْتَرَوْا عَلَيْهِ، وَنَظَرُوهُمْ؟ لَمَا عَرَفُوهُمْ وَاللَّهِ!

ومن يقرأ بإنصافٍ في سيرة رشيد رضا، ويبحث في فكره الذي استقرَّ عليه، وناجح من أجله، ومات عليه؛ سيجد أنَّ طريقتَه في العقيدة والمنهج، هي طريقة « حنابلة نجد » = « الوهابيين »، مع اختلافاتٍ في مسائل، قدَّم فيها رشيد رضا عقله، مُتأثرًا بـ « بالمدرسة العقلية » التي تبنَّاها سنين، ورضعها من أستاذه ومُربيِّه محمد عبده.

هذه هي قصة الطبعة الأولى للكتاب الفقهي العظيم، « المغني » للموفق، ومعه صنوه: « الشرح الكبير » لابن أخيه الشمس، سقتها لكم من أولها لآخرها.

وسياتي في المبحث الثالث، قصة الطبعات اللاحقة، مع تركيز الضوء على أشهرها، وأجودها، وما لها وما عليها.

[المطلب الرابع: محنة ابن بدران بسبب ولائه لـ « حنابلة نجد »]:

كما عُرِف عن ابن بدران أنَّه أحد أركان المذهب في عصره، فقد عرف عنه - أيضًا - ولاؤه لـ « حنابلة نجد »، وهذه بعض النقول عنه تؤكد هذا.

١ - يقول العلامة ابن بدران رَحِمَهُ اللهُ:

(لَمَّا كَانَ مَذْهَبُ إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَقَامِعِ الْبِدْعَةِ، الْإِمَامِ: أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، الْعَرَبِيِّ الْأَصْلِ قَدْ كَادَ ظِلُّهُ يَتَقَلَّصُ، مِنْ بِلَادِنَا « السُّورِيَّةِ » مَعَ أَنَّهُ هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَبْنِيُّ عَلَى « الدَّلِيلِ »، الْحَقَائِقِ عَنِ الرَّأْيِ وَالتَّأْوِيلِ قَامَ بِنُصْرَتِهِ أُمَرَاءُ « جَزِيرَةِ الْعَرَبِ »، وَذَوُو الْيَسَارِ مِنْهُمْ، فَيَأْمَأُ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ نَظِيرٌ مُنْذُ أَعْصَارٍ، فَانْفَقُوا الْأَمْوَالَ الطَّائِلَةَ، فِي نَشْرِ كُتُبِهِ الْمُطَوَّلَةِ، وَطَبْعِهَا؛ كَ:

شَرْحِي « الإِقْنَاعِ »، وَ « الْمُتَهَيِّ »، وَ « الْمُقْنِعِ »، وَ كِتَابِ: « الْمَغْنِيِّ »، وَ « شَرْحِ: (المُقْنِعِ) الْكَبِيرِ »، الْمُسَمَّى بِ: « الشَّافِيِّ »، وَ « الْفُرُوعِ »، وَأَمْثَالِ هَذِهِ الْكُتُبِ.

فَلَيْسَ هَذَا الْمَذْهَبُ بِذَلِكَ فِي عَصْرِنَا، ثَوْبًا قَشِيًّا، وَفُتِحَ الْبَابُ لِلاِجْتِهَادِ فِيهِ فَتَحًا  
عَجِيبًا، وَعَلِمَ الْمَهْرَةُ مِنْ أَصْحَابِهِ كَيْفَ تُؤْخَذُ الْأَحْكَامُ مِنَ « الْكِتَابِ » وَ « السُّنَّةِ »،  
وَكَيفَ تُسْتَنْبَطُ الْفُرُوعُ مِنَ الْأُصُولِ، وَحَصَلَ النَّاطِرُ فِي: « الْمَغْنِيِّ »، وَ « الشَّافِيِّ »، وَ  
« الْفُرُوعِ »، عِلْمًا بِمَسَائِلِ الْمَذَاهِبِ الْمُتَدَاوِلَةِ، وَالْمُنْدَرِسَةِ، وَبِمَسَائِلِهَا.

فَهَبَّ « الْمُتَمَذِّهِيُونَ » بِهِ فِي دِيَارِنَا مِنْ رَقَدَتِهِمْ، وَحَصَلَ لَهُمْ بَعْضُ انْتِبَاهٍ.

وَلَكِنْ بَكَتْ قَيْلِي فَهَجَّجَ لِي الْبُكَاءُ بُكَاءَهَا فَقُلْتُ: الْفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ

عَلَى أَنَا نَشْكُرُ سَعِيهِمْ، وَنَعُدُّهُ فَتْحًا جَدِيدًا.

فَجَاءَ أَكْثَرُهُمْ إِلَيَّ؛ وَقَالُوا:

إِنَّ أُمَّرَاءَ « الْجَزِيرَةِ » قَدْ أَحْيَوُا رُفَاتَ الْمُطَوَّلَاتِ، وَإِنَّا نَأْمُلُ أَنْ نُخْرِجَ<sup>(١)</sup> الْمُخْتَصِرَاتِ

مِنْ دَفَائِنِهَا، وَأَنْ نُظْهِرَهَا مِنْ مَكَامِنِهَا، وَإِنَّا نَرَعِبُ إِلَيْكَ، أَنْ تَكُونَ السَّاعِيَّ بِذَلِكَ.

فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ<sup>(٢)</sup> ١. هـ.

٢ - وقال - رحمه الله - في موضع آخر:

(أَصَابَ هَذَا الْمَذْهَبَ، مَا أَصَابَ غَيْرَهُ، مِنْ تَشْتِيتِ كِتَابِهِ، حَتَّى آلَتْ إِلَى الْإِنْدِرَاسِ،

وَأَكَبَّ النَّاسُ عَلَى الدُّنْيَا، فَنظروا إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ « مِنْهَلُ سُنَّةٍ »، وَ « فِقْهُ صَحِيحٌ »، لَا مَوْرِدَ

مَالٍ؛ فَهَجَرَهُ كَثِيرٌ مِمَّنْ كَانَ مُتَّبِعًا لَهُ، رَجَاءَ طَلْبِ « قَضَاءٍ »، أَوْ « وَظِيفَةٍ »، فَمِنْ ثَمَّ تَقَلَّصَ

ظُلُّهُ مِنْ بِلَادِنَا « السُّورِيَةِ »، وَخُصُوصًا فِي « دِمَشْقِ » إِلَّا قَلِيلًا.

(١) لك في ضبطها: « تَخْرِجٌ »؛ وكلاهما يحتمله السياق، والمثبت أقرب.

(٢) « حاشية: (أخصر المختصرات) » (ص ٧٥).

وأشرق نوره في « البلاد النجدية » من « جزيرة العرب »، وهب قوم كرام منهم لطبع كُتبه، وأنفقوا الأموال الطائلة، لإحياء هذا « المذهب »، لا يطلبون بذلك إلا وجه الله تعالى، ولا يقصدون إلا إحياء « مذهب السلف »، وما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، والتابعون، فجزاهم الله خيراً، وأحسن إليهم.

على أن قوماً من أولي « التقليد الأعمى »، أسراء الوهم والخيالات الفاسدة، والجهل المركب، يطعنون في أولئك، وينفرون الناس منهم؛ وما ذلك إلا أن الله أراد بأولئك القوم خيراً، فظهر لهم أعداء، لينشروا فضلهم، من حيث لا يعلمون، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء] (١).

وما هو لاء إلا على حد ما حكاه الحافظ أبو القاسم علي بن عساكر الدمشقي، في أوائل « تاريخه » (٢):

(١) عند قراءة هذا النص؛ يجب أن نلاحظ أن مسودته كُتبت في: (جمادى الأولى / ١٣٣٨ هـ)، حسب ما جاء في آخر المرجع التي وردت فيه (ص ٥٠١)، وفي هذه الفترة لم يكن سلطان الملك عبد العزيز - رحمه الله - يتجاوز « نجداً »، وملحقاتها ك « الأحساء ».

(٢) « تاريخ دمشق » لابن عساكر (١ / ٣٦٥)، و « مختصره » لابن منظور (١ / ١٣٨).

ونقل ابن بدران كان بالمعنى.

وقد نقد ابن عساكر القصة بعد إيرادها؛ بقوله في « الأصل »: (في إسناد هذه الحكاية، غير واحد من المجاهيل، وقد رويت بإسناد أمثل من هذا، عن أهل « حمص »، وهي بهم أشبه) ١. هـ. وفي « المختصر »: (كلتا الحكايتين ضعيف) ١. هـ.

عَنْ أَبِي يَحْيَى السَّكْرِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ « مَسْجِدَ دِمَشْقٍ »، فَرَأَيْتُ بِهِ حِلْقًا<sup>(١)</sup>، فَقُلْتُ: هَذَا بَلَدٌ دَخَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَمَلْتُ إِلَى حَلْقَةٍ فِي صَدْرِهَا شَيْخٌ جَالِسٌ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ أَمَامَهُ: مَنْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟ فَقَالَ: خُفَافٌ - يَعْنِي ضَعِيفًا - كَانَ بـ: «العراق»<sup>(٢)</sup>، اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ<sup>(٣)</sup>، فَقَصَدَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يُجَارِبَهُ، فَنَصَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

قَالَ: فَاسْتَعْظَمْتُ ذَلِكَ! وَقَمْتُ، فَرَأَيْتُ فِي جَانِبِ « الْمَسْجِدِ » شَيْخًا يُصَلِّي إِلَى سَارِيَةٍ، حَسَنَ السَّمْتِ، وَالصَّلَاةِ<sup>(٤)</sup>، وَالْهَيْئَةِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا شَيْخُ! أَنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ « الْعِرَاقِ »، جَلَسْتُ إِلَى تِلْكَ الْحَلْقَةِ، وَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ؛ فَقَالَ: فِي هَذَا « الْمَسْجِدِ » عَجَائِبٌ، بَلَّغْنِي أَنْ بَعْضَهُمْ يَطْعَنُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَجَّاجِ بْنِ يُونُسَ، فَعَلِيَ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مَنْ هُوَ؟! ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي<sup>(٥)</sup>. انْتَهَى.

فَهُؤُلَاءِ مَا عَرَفُوا إِلَّا عَلِيًّا الْمُرْكُونَ فِي مُحِيلَتِهِمْ، وَلَمْ يَعْلَمُوا عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَقِيقِيَّ.

وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يَطْعَنُونَ عَلَى الْمُتَّبِعِينَ لـ « مَذْهَبِ السَّلَفِ »، يَطْعَنُونَ عَلَى قَوْمٍ، لَا وجودَ لَهُمْ إِلَّا فِي مُحِيلَتِهِمْ الْفَاسِدَةِ، وَتَصَوُّرَاتِهِمْ الْمُخْتَلَّةِ، وَلَوْ فَهِمُوا حَقِيقَةَ الْقَوْمِ؛

---

(١) كذا عند ابن بدران، ومختصر ابن عساكر، وعند ابن عساكر في أصله (خلقًا).

(٢) كذا عند ابن بدران، وعند ابن عساكر في أصله، ومختصره: (خَنَاقٌ كَانَ بـ «العراق»).

(٣) كذا عند ابن بدران، وعند ابن عساكر في أصله، ومختصره: (جميعًا)، و (جميعًا)!

(٤) ذُكِرَ بِكُنْيَتِهِ (أَبُو الْمُهَلَّبِ)، عِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرَ فِي أَصْلِهِ، وَمَخْتَصَرِهِ.

(٥) جملة: (ثم جعل يبكي). كذا عند ابن بدران، ولم ترد عند ابن عساكر في أصله، ومختصره.

لأنقادوا إليهم، وجعلوهم أئمة هداهم<sup>(١)</sup> ١.هـ

قلت: بعد هذه النصوص لابن بدران؛ لا تعجب حين ترى مناوئي « الدعوة السلفية »، قد ناصبوه العدا... .

يقول أحد أدباء « دمشق »، عند كتابته عن وفاته في « الصحف »:

(إِنَّهُ كَانَ خَصَمًا، شَدِيدَ الْخُصُومَةِ لِرِجَالِ الْحَشَوِيِّينَ، الَّذِينَ مَلَأُوا هَذَا الدِّينَ السَّهْلَ، خَرَافَاتٍ، وَسَخَافَاتٍ، هُوَ بَرَاءٌ مِنْهَا، حَتَّى رَمَوْهُ بِأَنَّهُ زَنْدِيقٌ، أَوْ أَنَّهُ وَهَّابِيٌّ، كَمَا كَانَتْ الْوَهَّابِيَّةُ إِثْمًا، زَمَنَ السُّلْطَانَ عَبْدَ الْحَمِيدِ، يَرْمِي بِهَا كُلَّ مَنْ أَتَاهُ اللَّهُ نَصِيبًا مِنَ الْحِكْمَةِ، وَبُعْدِ النَّظَرِ)<sup>(٢)</sup> ١.هـ

قلت: وقفت له - رحمه الله - على عدة أقوال في ولائه لـ « حنابلة نجد »، وإشادتهم بهم، وبجهودهم في نصرته « المذهب الحنبلي »، في وقتٍ كاد فيه « المذهب » أن يفنى، وسوقها - هنا - يُخرِّجنا عن المقصود، وحسبي ما ذكرت<sup>(٣)</sup>.

ومما وقفت عليه قول العلامة الأديب علي الطنطاوي:

---

(١) « المدخل إلى مذهب الإمام أحمد » (ص ٤٥).

(٢) نقل ذلك العلامة، المؤرِّخ: محمد أديب بن محمد، آل تقي الدين، الحصني - رحمه الله - ت (١٣٥٨هـ)، في كتابه: « غاية المرام في منتخبات تواريخ الشام » (٧٦٣/٢).

تنبيه: كُتِبَ على غلاف مطبوعة الكتاب: « كتاب منتخبات التواريخ لدمشق »، وما ذكرته هو الاسم الصحيح، وبه سَمَّاهُ مؤلفه؛ كما في (١٣/١).

(٣) وانظر: « نزهة الخاطر » (٤١١/٢).

(كانت « الوهايبية » تُعدُّ تهمَةً خطيرةً مُخيفةً، وكانوا يُحذِّروننا من الاجتماع بهم، فوقفْتُ مرَّةً في حلقةِ ابنِ بدرانِ العالمِ الحنبليِ المعروف، وكانَ هناكُ طُلابٌ يَمُرُّون في الأسواقِ، فأوَّني في حلقةِ ابنِ بدرانِ، وقدَّموا فيَّ تقريرًا إلى المشايخ؛ فُضِّرتُ فلَقَّةً في رجلي) (١) .١ هـ

\* \* \* \*

---

(١) حدَّث بها الشيخ محمد ناصر العجمي - سماعًا عن الطنطاوي - في كتابه: « علامة السَّام عبد القادر بن بدران » (ص ٢٢).



## المبحث الخامس إعادة طبع الكتابين



وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: [التبكير بصدور الطبعة الثانية للمشروع، مع

تلافي الأخطاء].

المطلب الثاني: [الطباعات التالية لوفاة رشيد رضا].

المطلب الثالث: [فكرة إعادة طبع الكتابين].

لمطلب الرابع: [إعادة طبع كتاب «المغني»].

المطلب الخامس: [إعادة طبع كتاب «الشرح الكبير»].

المطلب الأول: [التبكير بصدور الطبعة الثانية للمشروع، مع تلافي الأخطاء]: انتهى طبع الكتاب - كما سبق - في سنة: (١٣٤٨ هـ)، وخرج للناس مُكتملاً، في اثني عشر مجلداً، وقد خرج أوّل الكتاب في طبعته الأولى مشوباً ببعض الأخطاء؛ لعلّها تعود إلى رداءة بعض النُّسخ المُعتمدة، ولكن لكثرة الطلب على الكتاب، ولشدة حاجة الناس إليه، فقد سارع رشيد رضا بإصدار الطبعة الثانية فوراً، ولكن هذه المرة كانت على نفقته الخاصة<sup>(١)</sup>.

ومما زان الطبعة الثانية، أنّ رشيد رضا كانت قد وصلته نسخةٌ خطيةٌ جيدة، فعالج بها ما ورد من ملحوظات على المجلد الأول من الطبعة الأولى، فخرجت طبعته الثانية مع بقية الأجزاء التي لم يسبق طبعها، بصورة أدق، وتم تصحيح ما سبق طبعه، ووضع جدولاً في آخر المجلد، فيه بيان التصحيح، لما وقع فيه خطأ. وقد صدرت الطبعة الثانية - مُصحَّحة - للمجلد الأول في سنة: (١٣٤٧ هـ)<sup>(٢)</sup>، أي قبل اكتمال طبع الكتاب في طبعته الأولى.

#### المطلب الثاني: [الطبعات التالية لوفاة رشيد رضا]:

بعد وفاة رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ، استمر ورثته في الاهتمام بهذه الكتاب، فأصدروا طبعتهُم الثالثة سنة: (١٣٦٧ هـ)، ثم انفرط العقد، وقامت المطابع ودور النشر - بتصوير هذه الطبعة، والمتاجرة بطبعها وبيعها كما هي، وكلهم قد ربح منها، وأكل

---

(١) صرَّح بذلك في آخر خاتمة الطبعة الثانية للكتاب (١/٨٠٧).

(٢) انظر: « المغني والشرح الكبير » (١/٨٠٧) ط. المنار، [خاتمة المجلد الأول في طبعته الثانية].

رُطبًا، وأكثر من اشتهر بطبعه ونشره: « دار الكتاب العربي » بـ « بيروت ».

المطلب الثالث: [فكرة إعادة طبع الكتابين]:

خرجت « طبعة المنار » للكتابين، وأدت ما عليها في حينها، ثم تتابعت طبعات

الكتابين زمنًا، على الأوجه الآتي:

١ - تصوير « طبعة المنار » كما هي.

٢ - إعادة طبع « طبعة المنار »، بصنفٍ جديد.

٣ - أفراد الكتابين بالطبع، كل كتاب في طبعة مُستقلة، مستفيدين من « طبعة

المنار »، ولكن بصنفٍ جديد.

٤ - إعادة طبع كل كتاب، بعد إعادة تحقيقه من جديد.

ولا جديد يُذكر في كل طبعة، حتى لو ادَّعوا إعادة تحقيقه من جديد، وبقي الفضل

الأول والأخير لـ « طبعة المنار ».

وسياتي مزيدٌ تفصيلٍ وذكرٍ لبعض هذه الطبعات.

المطلب الرابع: [إعادة طبع كتاب « المغني »]:

بعد انتشار طبعة المنار الأولى والثانية والثالثة، للكتابين المجموعين في نسخةٍ

واحدة، خرجت لـ « المغني » - مُفردًا عن « الشرح الكبير » - عدة طبعات؛ منها:

١ - طبعة المنار، وهي أول طبعة مُفردة للكتاب، ولهم الحق في ذلك، فهم أصحاب

السبق في إخراجه، وخرج في تسع مجلدات.

٢ - طبعة مكتبة القاهرة، بتحقيق: د. طه الزيني، ومحمود عبد الوهاب فايد، وصدر

في السَّنوات: (١٣٨٨ - ١٣٩٠هـ).

- ٣، ٤، ٥ - طبعات دار الكتب العلمية (بيروت)، الأولى بتحقيق: عبد القادر محمد عطا، ل « المغني » مُفردًا، والثانية للمُحَقِّق نفسه، ل « المغني » ومعه « الشرح الكبير »، والثالثة: بتحقيق: عبد السَّلام محمد علي شاهين، « المغني » فقط، في تسع مجلدات.
- ٦ - طبعة دار الحديث (القاهرة) ل « المغني »، مجموعًا معه « الشرح الكبير »، كصنيع مطبعة المنار، بتحقيق: د. محمد شرف الدين خطَّاب، ود. السيد محمد السيد، وسيد إبراهيم صادق، مع تخريج الأحاديث، والحكم عليها، ويقع في (١٤) مجلدًا.
- ٧ - طبعة بيت الأفكار الدولية (بيروت)، بتحقيق: رائد صبري أبي علفة، في طبعة مضغوطة بخط صغير ليسهل حمله، وهو في مجلدين كبار.
- ٨ - بالإضافة إلى تصوير طبعة المنار الجامعة للكتابين، كما صنعت: دار الكتاب العربي (بيروت)، وغيرها.
- ٩ - طبعة دار هجر لكتاب « المغني »:
- كما قلتُ - قبل قليل - لا جديد لدى الجميع، وكلهم عالمة على جهد رشيد رضا، ومطبعته، وآكلون من كتفه، سوى هذه الطبعة، وهي طبعة دار هجر.
- وكما شاء الله لرشيد رضا أن يكون صاحب الفضل في إخراج الطبعة الأولى للكتابين، فقد شاء الله أن يكون العالم الوجيه أ. د. عبد الله بن عبد المحسن التركي صاحب الفضل في الطبعة العلمية الجديدة للكتابين، ويخرج بحلة علمية جميلة، تنسخ ما قبلها، ويكون لها الفضل، كما كان ل « طبعة المنار ».
- فإنه - حفظه الله - قد عزم على إعادة طبع كتاب « المغني »، فذهب إلى الأمير: تركي الثاني ابن الملك عبد العزيز - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٤٣٨ هـ)، وأخبره بفضل كتاب

« المغني » على العلماء وطلبة العلم، وأهميته، واحتياج الفقهاء له، وأن طبعاته السابقة فيها قصورٌ، وأنه عازم على تحقيقه، وفق منهج علمي، ويرغب في توزيع آلاف النسخ منه مجاناً، على العلماء وطلبة العلم... ولكن هذا المشروع يحتاج لتمويل مال كبير، يغطي نفقات التحقيق والصف والإخراج والطبع، والتوزيع.

فشرح الله قلب الأمير تركي لهذا الأمر، وتكفل بدعم وتمويل هذا المشروع العلمي، فاجتهد د. التركي في جمع مخطوطات الكتابين، واجتمع بأحد كبار فضلاء المحققين بـ « مصر- » وهو أ. د. عبد الفتاح بن محمد الحلو- رَحِمَهُ اللهُ- ت (١٤١٤هـ)، صاحب « دار هجر »، وأعدَّ خطة علمية لإخراج الكتابين بصورة تسر العلماء وطلبة العلم.

فكان لهما ما أرادوا، وخرجت نشرتهما ناسخة لكل ما سبق من طبعات، بما فيها جوهرة « مطبعة المنار »، خرجت بحلة سرّت العلماء وطلبة العلم كثيراً، وخرجت عن « دار هجر »، وصدرت على دفعاتٍ.

وكان معالي د. عبدالله التركي - من فرحته بنجاح هذا المشروع - يطبع ويوزع من الكتاب ما يتم الانتهاء منه مباشرة - أولاً بأول -، فما إن انتهى من تحقيق المجلد الأول، حتّى باشر في طبعه، وصدر سنة: (١٤٠٦هـ)، وتم توزيعه على القضاة، والعلماء، وأساتذة « كليات الشريعة »، وطلبة العلم، وهكذا في المجلد الثاني، والثالث... حتى اكتمل المشروع في أربعة عشر مجلداً، وكنت ممن فاز باقتنائها حين صدورها.

ولعظمة هذا الكتاب، ولاحتوائه على أعدادٍ كثيرة جدًا من مسائل الفقه، فقد صنع له المحقِّق، مُعجماً كبيراً لموادّه العلمية (المفردات الفقهية)، لتيسير الوصول إلى المسألة بيسر وسهولة، ولتوفير الجهد والوقت على الباحثين، فكان صدور المجلد الخامس عشر متضمناً فهارسه العامة، بالإضافة للمعجم المذكور. وما إن نفدت طبعته الأولى حتى تسابق الأمراء، والوجهاء، والتُّجار، في متابعة الدعم والتمويل لإعادة طبعه؛ فُوِّرِعَ من الكتاب - مجاناً - ما لا يُحصى من النسخ. وممن أمر بطبعه وتوزيعه على نفقته الخاصة:

خادم الحرمين الشريفين، الملك: سلمان بن عبد العزيز، وذلك بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على توحيد « المملكة »، وقد كان حينها أميراً لـ « منطقة الرياض ».

والأمير: الوليد بن طلال، عبر « شركة المملكة القابضة »، في مشروعٍ علمي، خيري، تقوم فكرته على طبع مجموعة علمية كبيرة متنوعة، تشمل العلوم: الشرعية، والعربية، والتاريخية، وتحتوي المجموعة، على (٢٠٠) مجلد، بحيث تكفي غالب احتياجات العالم، والقاضي، وطالب العلم، وكان كل باحثٍ يحصل على مجموعة كاملة.

ومهما أُخذ على هذه الطبعة - « ط. هجر » - الجميلة من مؤاخذاتٍ؛ فإنَّها تبقى عُزَّةً في جبين عصرنا..

المطلب الخامس: [إعادة طبع كتاب « الشرح الكبير »]:

بيئتُ فيما سبق أن ترتيب مسائل الشرح-حين - «المغني»، و «الشرح الكبير»-  
مُختلفٌ، تبعًا لاختلاف ترتيب أصليهما - «الخُرقي»، و «المُقنع» -، وأن الناشر لهما -  
رشيد رضا - اضطر للتصرّف في نصّ «الشرح الكبير»، وإعادة ترتيبه وفق ترتيب  
«المغني»، لتكون كل مسألة مشروحة من «الشرح الكبير» مع ما يُقابلها من  
«المغني»، في صفحة واحدة، حمله على ذلك اجتهاده في تقريب العلم.

ولكن عندما أُعيد طبع «الشرح الكبير» مرة أخرى مُفردًا، طُبِع على الترتيب  
الذي صنعه رشيد رضا، واستمر الحال على ذلك زمنًا، ظلًّا من الناس أن هذه هو  
أصل ترتيب «الشرح الكبير».

حتّى جاءت طبعة «دار هجر»، فأخرجت نصّ الكتاب، وفق أصله الذي تركه  
عليه مؤلفه، وهو وفق ترتيب مسائل أصله «المُقنع».

ومن طبعه عن طبعة المنار:

١ - طبعة الكتب العلمية (بيروت)، بتحقيق: عبد القادر محمد عطا، ومعه

«المغني».

٢ - طبعة دار الحديث (القاهرة)، مجموعًا معه «المغني».

٣ - طبعة دار الكتاب العربي (بيروت)، وهي تصوير لطبعة المنار الجامعة للكتابين.

وسبق - قبل قليل - الكلام على هذه الطبعات، وأتت عالّة على طبعة المنار.

وطُبِع مُفردًا، لدى:

٤ - دار الفكر (بيروت)، في ستة مجلدات، وعنهما: مكتبة الرياض الحديثة

(الرياض)، وجامعة الإمام (الرياض).

٥ - طبعة دار هجر لكتاب «المشرح الكبير»:

عندما عزم د. عبدالله التركي على إخراج الكتاب من جديد، رأى أنّ المناسب إعادة موادّه حسب وضع المصنف لها، وهي وفق ترتيب «المقنع»، كما رأى ضرورة طبع أصله - «المقنع» - معه، وحيث أنّ «الإنصاف» للمردّاوي من أجلّ كتب «المذهب»، وهو تصحيح لمسائل «المقنع»، فقد رأى ضرورة طبعه من هذين الكتابين<sup>(١)</sup>.

وترجع فكرة دمج هذه الكتب الثلاثة في طبعة واحدة، إلى الشيخ محمد بن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٤٢١هـ)<sup>(٢)</sup>.

وتم تحقيقه بالرجوع إلى عدة مخطوطات، وشارك في تحقيقه مركز هجر للتحقيق بإشراف أ. د عبدالفتاح محمد الحلو رحمه الله<sup>(١)</sup>.

---

(١) علماً بأنّ كتاب «الإنصاف»، قد تم طبعه على عدة نسخ، أحدها كُتبت في حياة المصنّف، وقُرئت عليه، وكان طبعه، وتوزيعه على العلماء، والقضاة، وطلبة العلم، بأمر من الملك: سعود بن عبد العزيز - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٨٨هـ)، وعلى نفقته الخاصة، لدى: «مطبعة السنة المحمدية»، بـ «القاهرة»، خلال السنوات (١٣٧٤ - ١٣٨٧هـ)، وخرج في (١٢) مجلداً، بتحقيق العلامة: محمد حامد الفقي - رَحِمَهُ اللهُ - (مضت ترجمته)، أحد تلاميذ رشيد رضا، وعلاقة فقي بـ «حنابلة نجد» قويت حين إقامته بمكة ثلاث سنوات (١٣٤٧ - ١٣٤٩هـ)، وبعد وفاة شيخه رشيد رضا، بدأ «حنابلة نجد» يطبعون عنده، لدى مطبعته «مطبعة أنصار السنة المحمدية».

(٢) انظر: «الشرح الكبير» - مقدمة المحقق - (١/٣٧) [ط. هجر].



ولكن مثل هذه المشروعات العلمية الكبيرة مكلفة من الناحية المادية، يعلم ذلك من خاض فيها، وقد أشرتُ - سابقاً - إلى أنَّ الشَّرْحَ - حينَ في طبعتهما الأولى لم يكن لهما الظهور - بعد الله - لولا دعم الملك عبد العزيز، وكذلك تكفل الأمير تركي بن عبدالعزيز رحمه الله، بدعم بتمويل « المغني »، في طبعته - الأخيرة - المحققة. و شاء الله ألا يخرج تمويل هذا المجموعة، عن « نجد »، فقد خاطب الشيخ ابن عثيمين الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله، وطلب منه التكفل بتمويل هذا المشروع العلمي، فوافق.

وعندما بدأت « دار هجر » بالعمل العلمي على هذه المجموعة، كان يرد إلى الشيخ ابن عثيمين بعض النماذج لمسودات التحقيق والصف، وكان ينظر فيها ويبيدي ملحوظاته العلمية والشكلية<sup>(٢)</sup>.

حتَّى تم الأمر - بفضل الله تعالى - ثم بفضل جهود علمية مشتركة، وخرجت هذه الكتب الثلاثة، بحلة علمية قشبية سنة (١٤١٤ هـ)، وخرج في اثنين وثلاثين مجلداً، الأخيرين منها للفهارس المتنوعة، وأحدها وهو « كشاف » للمسائل والفصول والفوائد والتنبيهات الفقهية في هذه المعلمة الفقهية الحنبلية، مرتباً على مواد وفق حروف المعجم.

(١) مضت ترجمته (ص).؟؟؟

(٢) انظر: « الشرح الكبير » - مقدمة المحقق - (١/٣٧) [ط. هجر].

- قصة طبع كتاب « المغني » و « الشرح الكبير » \_\_\_\_\_ [٧٣]

---

ثم قام صاحبها - د. التركي - بتوزيعها على القضاة، والعلماء، والمختصين من  
أساتذة الجامعات، وطلبة العلم، وكنتُ ممن فاز باقتنائها حين صدورها.

\* \* \* \*

## الخاتمة

خلاصة البحث، والدروس والعبر

وأخيراً؛ هذه هي قصة النجاح الكبير، لطبع هذه الشروح الجليلة: « المغني »، و « الشرح الكبير »، و « الإنصاف »، اجتمع في فصولها ملوكٌ، وعُلماءٌ، ومُحَقِّقِين، ووجهاءٌ، وتجارٌ، وعلى رأسهم:

من الملوك: عبد العزيز، وابناه: سعود، وفهد، رحمهم الله، وسلمان أيده الله بالحق.

ومن الأمراء: تركي بن عبد العزيز رحمه الله، والوليد بن طلال.

ومن العلماء والمُحَقِّقِين:

١ - من « الشام »: عبد القادر بن بدران.

٢ - من « مصر »: محمد رشيد رضا، وعبد الظاهر أبو السمح، ومحمد حامد

الفاقي، ود. محمد عبدالفتاح الحلوي، رحمهم الله.

٣ - من « نجد »: عبدالله العنقري، وسليمان الحمدان، ومحمد البيز، ومحمد بن

عثيمين، رحمهم الله، ود. عبد الله التركي حفظه الله.

ومن المطابع ومراكز الأبحاث: مطبعة المنار، ومطبعة السنة المحمدية، ودار

هجر للبحوث والدراسات، وكلها في « مصر »، لتبقى - أم الدنيا! - على مر التاريخ

أحد أكبر المنارات العلمية في العالم.

- الدروس والعبر:

١ - اهتمام الملك عبدالعزيز بالعبقيدة والفقہ الإسلامي، والاهتمام بطبع ونشر-

التراث العلمي، ودعمه هذا الاهتمام قديماً قبل ظهور النفط، وعند حاجته للمال.

٢ - كتاب « المغني » تعاھده بطبعه ونشره وتوزيعه الملك المؤسس، وابنه الملك سلمان، ومن الأمراء تركي بن عبدالعزيز والوليد بن طلال، ومع ذلك ينادي بعض من يزعمون أنهم من مثقفي البلاد، باستبعاده من الاعتماد الشرعي؛ لأنَّه - بزعمهم - يؤسس للإرهاب.

٣ - الشُّهرة التي نالها العلامة رشيد رضا، لم تأت من فراغ، ولا حتى من أعمالٍ يسيرة، بل بأعمالٍ تطلَّبتُ جُهدًا وجِهَادًا ومُصابرةً، مقرونةً بحِكمةٍ وحُسنِ توكُّلٍ.

٤ - قد يُؤخذ على العالمِ مآخذ، في جوانب فكرية أو عقديّة، ومع هذا لا يُنسى له الفضل والإحسان، ويُذكر فيُشكر، وعلماء « الدعوة السلفية النجدية » كانوا يعلمون أنَّ رشيدَ رضا له ميلٌ لـ « المدرسة العقلية »، وأنَّه من أبرز تلاميذ الشيخ محمد عبده؛ ومع هذا وضعوا يدهم بيده وتعاونوا معه، لعلمهم بصلاحه واهتمامه بالتجديد الديني والدعوي، والعودة بالمسلمين للعقيدة الصافية، والاعتماد على « الدليل » والدعوة إلى « الاتباع » والبُعد عن « التقليد »، وأنَّ آراءه ذات النزعة العقلية، لو طال عمره واجتهد في البحث فيها لقال فيها بقول « السلف ».

٥ - مرَّت فصول القصة بعدة معضلات؛ منها: جمع النسخ المتفرقة، عدم قدرة المطبعة على طباعة الكتب الكبيرة، احتياج الطبع إلى دعم كبير، اختلاف ترتيب الكتابين، قلة الحنابلة المحتاجين للكتابين، فقر غالب العلماء وطلبة العلم (طائفة المشتريين)، عدم وجود من يشتري النسخ المتبقية، اضطراب توزيع النسخ، تراكم النواقص مما طبع أولاً، إعادة تأمين النواقص بتجديد طبعها، اتهم رشيد رضا بـ الوهاية وأخذ المال منهم لتمرير مذهبهم.

ومع كل هذه المعضلات جُمعت نُسخ الكتابين، وطُبعا، ووُزعا وانتشرا، وبقيتُ أسماء من شارك في المشروع: الملك عبدالعزيز بتأييده وماله، و « حنابلة نجد » بجهدهم العلمي في تتبع النسخ وجمعها ونسخها ومقابلتها، ورشيد رضا باقتراحه وسعيه وهِمته ومطبعته، وعبدالقادر بن بدران بمقدمته، وعبدالظاهر أبو السَّمح بتعليقاته.

٦ - بقيت أسماء من وقفوا على الكتاب (السابقين)، واهتموا بطبعه، وأسماءهم إلى يومنا - هذا - لامعةً، ومحي التاريخ أسماء من عادوا رشيد رضا في تلك الفترة، واتهموه ظُلماً، وكذلك من عادوا ابن بدران وسَمّوه الوهابي، ولا يعرف أحدُ أسماءهم إلا إذا تكَلَّف في البحث والتنقيب، وقد لا يجد.

كذا هو التاريخ يُنصف أهل الحق، ولو بعد حين!

وقبل الختام، أوردُ أبياتٍ شعرية، لها صلةٌ فيما نحو فيه، أختتمُ بها هذه القصة الماتعة، أعني قصة طبع « المغني » و « الشرح الكبير ».

ومناسبتها أن الملك عبد العزيز حين أمر بطبع كتاب « روضة المحبِّين » لابن القيم، لدى « مطبعة الترقى » بـ « دمشق »، سنة: (١٣٤٩ هـ)، أي قبل توحيد « المملكة »، فقام الأستاذ الكبير أحمد عبيد<sup>(١)</sup>، بتصحيح الكتاب، والتعليق عليه،

---

(١) المحقق الأديب: أحمد بن محمد حسن عبيد... من ذرية الصحابي الجليل: أنس بن مالك رضي الله عنه، عالمٌ شهيرٌ بالتراث وناشرٌ له، وورَّاقٌ نادر، ومؤسس « المكتبة العربية الهاشمية » بـ « دمشق »، ت (١٤٠٩ هـ)، ونشر فيه جُلَّ كتبه وتحقيقاته، بالإضافة لكتب أصحابه.

وقال الأبيات الآتية، ثناء في الملك عبد العزيز، لأجل اهتمامه بالعلم، وطبع ونشر-  
الكتب، وضمَّنها مقدمته الافتتاحية لكتاب ابن القيم.

فقال رحمه الله:

أعدت للعرب مجداً عزَّ شاهقُهُ وقمتَ تنشرُ- من علم وعرفان  
جمعتَ فيه من الإسلام منشعباً وفي يدَيْك من التوفيق سيفان  
سيفٌ من العلم لا تنبو مضاربُهُ يمضي بعضٍ من الأعداءِ رِيان  
والمُلْكُ إنْ لم يُحطه السَّيفُ مُنْصَلِتًا والعلم كان إلى هون وإهان<sup>(١)</sup>

\* \* \* \*

بِحَمْدِ اللَّهِ

---

انظر ترجمته في: «تتمة: (الأعلام)»: (١/٤٧)، و «ذيل: (الأعلام)»: (١/٣٣).

(١) انظر: «عناية الملك عبد العزيز بنشر الكتب» (ص ٦٩).

الملحق الأول

**مقالتان لرشيد رضا فيما قيل عنه بعد  
اتصاله بـ « حنابلة نجد » ودفاعه عن نفسه**



سبق أن ذكرت في البحث أن العلامة رشيد رضا قد اتصل بالملك عبدالعزيز رحمهما الله، وتواصل معه، وتم بينه وبين «حنابلة نجد» اتصال علمي، وتبنى «الدعوة السلفية»، وناصح عنها، وطبع ونشر كتبها.

وتواصله معهم سبب له حرجًا، وأوقعه في محنٍ، ورُمي باتِّهاماتٍ باطلة، ودعاوى كاذبة؛ فكتب عدَّة مقالاتٍ في «مجلة المنار»، يدون فيها ما جرى، ويجلي الحقيقة، ويدافع عن نفسه، لتكون هذه «المقالات» شاهدةً على ما جرى، وتحفظ حقه - من أي ظلمٍ وافتراء - للأجيال القادمة؛ منها:

١ - (بيان علاقتنا بالإمام عبدالعزيز ملك «الحجاز» وسلطان «نجد»).

٢ - (أموال ابن السُّعود التي اتُّهم بها «صاحبُ المنار»).

وبين المقالتين ستة أشهر، وسأورد - في هذا الملحق - نص المقالتين، رغم طولهما، ودون أي تصرفٍ في كلامه، سوى باختصار ما يتعلق بالاشتراك في المجلة في مقدمة المقال الأول.

\* \* \* \*

[المقالة الأولى]

يقول العلامة رشد رضا رحمه الله:

(بيان علاقتنا بالإمام عبدالعزيز ملك «الحجاز» وسلطان «نجد»)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد صلى الله عليه وسلم، خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه الصالحين المصلحين، والتابعين لهم في ذلك إلى يوم الدين. أما بعد؛ فقد تم لـ «المنار» سبعة وعشرون مجلداً صدرت في مدى (٣٠) سنة هجرية، إذ عجزنا عن إصداره في كل شهر من سني «الحرب العظمى»، وما تلاها من سني الغلاء والعسرة، التي تضاعفت فيها النفقات، ونضبت الموارد التي كانت تسحُّ من الخارج، وشحَّت الموارد التي كانت تنبجس في الداخل، على أننا نرجو أن يوفقنا الله تعالى، وأن يعيننا على إكمال النظام في العمل، والزيادة من الفوائد في العلم. وقد اقترح علينا بعضهم أن نزيد في أبوابه مباحث في الآداب، والتاريخ، وبعض الفنون الحديثة، ومنهم من يريد بذلك ترويجه، وكثرة سواد المشتركين فيه، ورأيهم هذا صحيح، وإننا على علمنا بصحته، كنا نختار أن تملأ صفحات «المنار» بما لا تكاد الأمة تجده في غيره من الصحف إلا قليلاً.

ونحن نستفتي جمهور القراء في ذلك، ونعمل بما يراه الأكثرون أقوى حجةً، وأقوم قياً، وإن كانت فائدته المالية أقل، وقد بينا أننا فيما اخترناه من الخطة الإصلاحية، لا

نرضي إلا القليل من الناس، ﴿ وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١١٦]. لو أنشأنا « المنار » لأجل الكسب؛ لما اخترنا هذه الخطة، أو لما اقتصرنا عليها.

لو كنا نعمل للمال؛ لاتبعنا أهواء الجماهير في اختيار الهزل على الجد، وإيثار الإفساد على الإصلاح، وترجيح أهواء الناس على هداية « كتاب الله »، وهو الحديث على « حديث رسول الله ﷺ »، وصور القِيَانِ والراقصات، والبغايا، والممثلات، ومن وصفهن الرسول ﷺ - فيما كُوشِفَ به من أبناء الغيب - بالكاسيات العاريات، المائلات المُميلات، وما دون ذلك من المُسَلِّيَّات، وصور الحيوانات والحشرات، وغرائب الآلات والمخترعات، التي يصورها أهلها لأغراض عليمَة صناعية، وتجارية، ونصورها للهو، والتسلية.

أو لو كنا نعمل للمال؛ لصانعنا رجال المال من الأفراد والجماعات، كالأحزاب والحكومات، ولُوْجِدَ من الحجج علينا في ذلك ما لا نستطيع رده، ولا كتمانَه، ونحمد الله تعالى أننا لم نسلك طريقاً في الإصلاح الخاص بالحكام الباذلين، والأُمراء والملوك والسلاطين، وجماعات الدينيين والسياسيين، إلا كان نقصاً في دنيانا، وكمالاً في شرفنا وديننا.

وانتهى الجماهير فيه إلى رأينا، وفي مقدمتهم الذين كانوا ينكرونه علينا، تلك سيرتنا في نقد « الحكومة الحميدية »، ثم في التشنيع على « الجمعية الاتحادية »، وخليفتها « الحكومة الكمالية »، وفي جهاد الملك حسين بن علي وأولاده، وفي إنكارنا على متعصبي « المذاهب » من الشيوخ الجامدين، ورجال « الطُّرُق » الخرافيين.

نعم؛ إنه قد عُرِضت في هذه الأيام شُبُهَةٌ علينا في تأييدنا لـ «الحكومة السُّعُودية»، و «الطريقة الوهابية»، فتحدَّث بعضُ الذين لا يعقلون، أنَّه يوجد في البشر- أحدٌ ينصُرُ- عقيدة دينية، أو يؤيد طريقة إصلاحية، إلا لأجل منفعة شخصية = بأننا نأخذُ من «ابن السُّعود» أجرًا على تأييدنا لحكومته، والدفع عن قومه، وشيعته، ثم تجلَّى هذا التصور في صورة الواقع، وظهر هذا الرأي في مظهر الرواية، فصدَّقه من رآه من الناس معقولاً، حتى إنَّ بعض كبار علماء «الأزهر» قال لي في مجلسٍ من مجالس الخواص في هذه الأيام: يُقال: إنَّك أخذت من «ابن السُّعود»<sup>(١)</sup> خمسةَ آلافِ جُنيه.

فقال: أحدُ كبار الوجهاء الحاضرين:

بل أنا سمعتُ في «أورُبَّة» أنَّه أخذ منه عشرةَ آلافِ جُنيه، وليس هذا بكثير، فإنَّ فلاناً خدم «ابن سُّعود» وقومه مُنذ سنين، خدمةً لا تكثُر هذه المكافأة عليها، فما كان أحدٌ يسمع في هذا الرجل، ولا في هؤلاء القوم كلمة خير، قبل «مقالاته» الرنانة في «مناره»، وفي بعض الجرائد اليومية!

[«الوهابية» ودعوة «المنار» إلى «مذهب السلف»]<sup>(٢)</sup>:

أقول: لو صح ما تخيله هؤلاء معقولاً؛ فخالوه أمرًا مفعولاً، فأحدثوا فيه قالاً وقيلاً - وما هو بصحيحٍ -؛ لما صحَّ أن يُجعل حُجَّة على أن «المنار» أنشئ لجمع المال، لا يُبالي

---

(١) أي: الملك عبدالعزيز «سلطان نجد والحجاز».

(٢) هذا العنوان مثبتٌ في أصل المقال نفسه، وليس مني... وكذا العناوين الآتية.

أجمعه من حرامٍ أو حلالٍ، وإنَّما كان يعد مساعدة على خطة دينية قديمة في خدمة الإسلام وهدايته، كما يدعو إلى فنون العصر، وسُنن الخلق في سياسته، وقوته.

ولم يكن في ذلك الوقت مَلِكٌ، ولا سُلطانٌ نتهم بالطمع في مساعدته، بل لم نكن يومئذٍ نعلم أنَّ « الوهابية » يعتصمون بـ « مذهب السلف »، بل كُنَّا نُصدق « الدعاية التركية »، التي أُذيعت في « العالم الإسلامي »، منذ القرن الثالث عشر- للهجرة النبوية، وجدَّدها السُلطان عبد الحميد، منذ أوائل القرن الرابع عشر- لأسبابٍ سياسية من أنَّ « الوهابية » فرقة مبتدعة، مُعادية لـ « السُنَّة » وأهلها.

وأولُّ رجلٍ سمعت منه أنَّ هؤلاء « الوهابية » قومٌ مصلحون أرادوا إعادة « هداية الإسلام » إلى عهدِها الأول، وأنَّه كان يرجى أن يُجدِّدوا مجدَّ الإسلام والعرب، هو محمد مسعود (بك) المصري، الكاتب المؤلَّف المشهور.

ثم قرأتُ ما كتبه في نشأتهم مؤرَّخُ عصرٍ- ظُهورهم: الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الأزهري، ثم ما كتبه محمود فهمي المهندس المصري في تاريخه « البحر الزاخر »، وصاحب « الاستقصاء في تاريخ المغرب الأقصى- »، ثم ما كتبه الشيخ عبد الباسط الفاخوري مفتي « بيروت » في « تاريخ الإسلام » له.

كما أنَّه أتيت لي الاطلاع في أثناء ذلك على « كتاب التوحيد »، وكتاب « كشف الشبهات » للشيخ الإمام المجدد: محمد عبد الوهاب رحمه الله تعالى، ثم على غيره من

كتبهم بالتدريج، وأطلعتُ شيخنا الأستاذ الإمام<sup>(١)</sup> على « كتاب التوحيد » و « كشف الشبهات »، فأثنى عليهما، ورأيته موافقاً لرأي محمد مسعود، وأنه لم تُظلم طائفةٌ من المسلمين في التاريخ، بمثل ما ظلم به هؤلاء القوم، على كثرة طعن أعوان الدول، والمذاهب بعضهم في بعض.

وكنت أسمع من والدي قبل هجرتي إلى « مصر- »، شيئاً مما افتراه على « الوهابية » أحمد زيني دحلان، وأمثاله من صنائع شرفاء « مكة »، و « الترك »، وثناءً على محمد علي باشا، الذي أخرجهم من « الحجاز » بالدين والتقوى، وأنه كنس « الكعبة المعظمة »، ومرغ لحيته بها، أو بكناستها.

وفي شهر سنة: (١٣٢٠هـ) احتفل « ديوان الأوقاف العامة »، بمرور مائة عام على تأسيس محمد علي باشا لـ « الإمارة المصرية »، واحتفلت به مشيخة الأزهر في « الجامع الأزهر »؛ فانتقدت ذلك في « المنار » من حيث صرف أموال « الأوقاف الإسلامية »، وتزيين « المساجد » بذكر أمراء الدنيا، وسلاطينها، و « الأوقاف » إنما وقفت؛ للتقرب إلى الله تعالى، و « المساجد » إنما أنشأت؛ لذكره تعالى، وعبادته.

وذكرتُ يومئذ حرب محمد علي لـ « الوهابية »، واعتقاد عموم المسلمين الجاهلين بالتاريخ، أنّها كانت خدمة لـ « الإسلام »، واعتقاد الخواص العارفين أنّها جناية عليه، وبيّنتُ - فيما كتبه - ما كنتُ وقفتُ عليه من حقيقة أمر « الوهابيين » في اتباعهم لـ

---

(١) أي: شيخه: محمد عبده « مفتي مصر »، وكان يُلقَّب بـ « الأستاذ الإمام »، مضت ترجمته ص ( ).

« السلف »، واعتصامهم بـ « السُّنَّة »، وسبب الطعن فيهم، وكلُّ ما كتبتُه في هذه السنين الأخيرة، يدورُ حوله، لا يزيد في بيان حقيقتهم عليه، فأنا أدافع عن « الوهابية »، وأثني عليهم منذ ربع قرن<sup>(١)</sup>.

كتبت ذلك يومئذ لوجه الله، وخدمة للإسلام، وأنا لا آمن إيذاء أمير البلاد لي على ذلك، وقد فعل بقدر الإمكان في ذلك الزمان، وما كنتُ أرجو أن يكون لي تجاه هذا الإيذاء، أدنى نفعٍ من أحد من « الوهابيين »، ولا أدري أن لهم أميرًا يُحسن أن أرسل إليه ما كتبتُ عنهم، وقد صار لـ « الوهابيين » حزبٌ كبير في « القطر المصري »، من نُجباء علماء « الأزهر »، وغيره من المعاهد الدينية، وغيرها بإرشاد « المنار » لا تشوبه أدنى شائبة دنيوية.

#### [علاقتنا بصاحب « نجد » وسببها]:

بعد هذا التاريخ ببضع سنين بدأتِ المكاتبة بيني، وبين الأمير عبد العزيز بن السعود، في مسألة « العرب »، و « جزيرة العرب »، ووجوب الولاء والتحالف بين أمرائها؛ لأجل حفظها من تدخّل الأجنبي، وإعلاء شأنها بالعمران، والثروة، والقوة. كما كتبتُ في ذلك نفسه الإمام يحيى بن حميد الدين، والسيد محمد علي الإدريسي - رحمه الله تعالى، وأرسلتُ رسالاً إلى كُلِّ منهم، وأنفقتُ في هذه السبيل ما لا يُعدُّ كثيراً عليّ، وأذكرُ أن في أول كُتبي إلى ابن السعود إنكاراً شديداً على شيءٍ بلغني عنه عاتبني

---

(١) يقصد: أن مدحي - الذي أثارهم - للسلطان عبدالعزيز ولـ « الدعوة السلفية » - الوهابية - ليس فيه جديد، بل هذا ما اعتقده فيهم قبل اتصالي بالسلطان عبدالعزيز، وسيأتي مزيد إيضاح لهذا.

عليه، بأنه لا يقبل مثله من غيري، وإنما قبله مني لما بلغه من خدمني لـ « السُنَّة »، واعتقاده أنه صدر عن إخلاص الله تعالى، وتحرُّ لخدمة الإسلام والعرب.

أجابني كُلُّ واحدٍ من هؤلاء الأئمة باستحسانٍ ما دعوتهم إليه، إلا أن الإمام يحيى استثنى الاتفاق مع جاره الإدريسي، مُعلِّلاً ذلك بأنه كان قد عقد معه اتفاقاً؛ فغدر وحالف أعداء الله « الطليان »، وأمّا الإمام عبد العزيز السعودي، فرغب إليّ أن أرسل إليه رسولاً بصيراً عارفاً؛ ليشرح له هذا المشروع من الوجهة الشرعية والسياسية؛ لإقناع أهل الحل، والعقد من قومه به - وقد أرسلتُ إليه رسولاً، وحملتُهُ صندوقاً من الكتب الدينية، وغيرها هدية للإمام.

وفي أثناء ذلك استعرت نار « الحرب العامة الكبرى »، فتعدّرت وصول الرسول إلى « نجد »، وأخذ منه صندوق الكتب في « بُمبي » من ثغور « الهند »، أخذَ لأجل تفتيشه، ثم لم يُعرف عنه شيء، ولعلَّهم أحرقوه.

ثم قضت « الحرب الكبرى » بانقطاع المراسلة بيني وبين أمراء العرب المذكورين، وكان من أحداثها دخول أمير « مكة » الشريف الحسين بن علي في حلف « البريطانيين »، وكنْتُ قد بلغتُ مشروع الاتفاق الحلفي بين أئمة « الجزيرة » بمشاهدة ولده الشريف عبد الله في « مصر »، أطلع طلعه فيه، وقد استحسنه، ووعدَّ بإقناع والده به.

وكان من عواقبها أن صارَ حسين ملكاً، سماه « الإنكليز » - وأحلافهم - « ملك الحجاز »، وسمّى نفسه « ملك العرب »، وقد أظهرنا له الولاء؛ لأجل إقناعه بإتمام مشروع الاتفاق الحلفي مع سائر الأمراء، فلما تعدّرت ذلك، وسار في « الحجاز » تلك



السيرة السوء؛ اضطرتُّ إلى مقاومته بما عَلِمَهُ القُرَّاء، وغيرُ القُرَّاء، وكان قد جدَّد الدَّعوى إلى الطعن في دين « الوهابية»، وتَنَحَّلَ لنفسه دعوى « الإمامة » الرفضية الباطنية، وأقامها في مقام « التشريع » الذي يراه إرثاً للهاشمية العلوية، فأريناه أن بني عمه من أنصار السنة فيهم رماح، وكلنا له الصاع عدة أصواع.

ثم إنني عُدْتُ بعد « الحرب » إلى دعوة إمامي « اليمن » و « نجد » إلى الولاء، وأفتيتُ في أواخر سنة (١٣٤١ هـ)، بوجوب إنقاذ « الحجاز»، من إلحاد حسين بالظلم فيه، وجعله قُطْرًا حُرًّا حياديًّا بضمَّان « العالم الإسلامي » كُلُّه، وكتبتُ في ذلك مقالاً طويلاً نُشر في بعض الجرائد اليومية، وفي « المنار » (ج ٨ م ٢٤)، بيَّنتُ فيه أنَّ المُخاطَبَ بالقيام بهذا الواجب - أولاً - وبالذات الحكومات الإسلامية، وأنَّ أولَّها بذلك أقربها إلى « الحجاز»، ومن جُمْلِهِ:

(إنَّ كُلاً من إمام « اليمن » وسلطان « نجد » قادر على إنقاذ « الحجاز » من هذا الرجل، فكيف إذا اجتمعا؟!).

ثم بيَّنتُ سببَ امتناع كُلِّ منهما، وأنَّه إن لم تفعلِ الحكومات ذلك؛ فالواجبُ على « العالم الإسلامي » أن يسعى له بتأليف « جمعية إسلامية » وضعنا لها نظاماً، بمساعدة بعض الأصدقاء، ونشرناه في « المنار ».

ولم أكتفِ بالنشر، بل سعيْتُ سعيًّا سرِّيًّا لحمل الإمامين يحيى، وعبد العزيز على الاشتراك والتعاون على ذلك، وإلا فليُقم به أحدهما على انفرادٍ.

ثم تصدى الثاني لأداء هذه الفريضة للأسباب الإسلامية العامَّة، والأسباب الخاصة بـ « نجد » التي نشرها في العالم، ونقلناها في « المنار»، فوجبَ علينا تأييده فيها، وهل

يُعقل أن نَفْتِيَه بافتراضِ هذا العمل عليه، حتى إذا ما اصْطَلَى بنا رِه، وشرع يُجَاهِد في سبيله بِمَالِه ورجاله، وانبرى المبتدعون، والمُفْسِدُونَ للطعن فيه وفي قومِه، نتركُ لهم الحبال على الغوارب، ولا نقومُ بقسطنا من الجهاد الواجب، جهاد القلم واللسان، وإقامة الحججة والبرهان؟!!

إنني لم أفضّل « ابن السُّعود » على غيره من أمراء العرب في شيءٍ من ذلك السعي العام لـ « العرب » ولـ « جزيرة العرب »، ولا من هذا السعي الخاص بـ « الحجاز » والإسلام، وقد كان رجائي في غيره - أولاً - أقوى من رجائي فيه، ثم كان ثنائي على الإمام يحيى حميد الدين أكبر من ثنائي عليه، حتى قالت بعضُ « الجرائد المصرية » في أثناء الخوض في مسألة الخلافة:

(إنَّ « صاحب المنار » يدعو إلى الإمام يحيى، ويسعى لتوسيد منصب الخلافة إليه).  
على أنني كنت أعتقد أن الإمام عبد العزيز ابن السُّعود أرجى لخدمة الإسلام، وإعلاء شأن العرب إذا هو خرج من عزلته، وترك القبوع في ربوع إمارته، وإنما كنت أشك في خروجه منها، كما كنت أشكُّ في ميل الإمام يحيى إلى تجاوز حدود « اليمن » إلا إلى « عسير » التي يعدها هو منها.

كان من عناية الله - تعالى - في « ابن السُّعود » أن استعمله وحده في إنقاذ حرمه، وحرم رسوله ﷺ، ممن سمى نفسه المُنْقِذ، وقضى الله أمراً كان مفعولاً، فلم يستجب لنا غيره من أمراء المسلمين وملوكهم، ولا من جماعاتهم، ودهمائهم إلا أننا أسسنا الجمعية بـ « مصر » من رجالٍ مختارين من أُولي الكفاءة، والكفاية علمًا، وعملاً، وهمّةً، فنقَّحوا نظامها في مجالس كثيرةٍ عقدوها لذلك.

وبتنا ننتظرُ سُنوحَ الفُرصة للعمل، فكفانا الله - تعالى - ذلك بهذا الرجل العظيم، الذي أنقذَ « الحجاز »، وأمنه تأمينًا لم يسبق له نظيرٌ إلا في صدر الإسلام، ثم أُلّف فيه « المؤتمر الإسلامي » العام، وقد كان هذا المؤتمر أهمّ مقاصد جمعيتنا هذه، فلم نحتج إلى استيكاف الأكف لجمع المال له، ولا لدعوة رجال الخافقين إليه، فقد أنفق هو بسخائه، وجوده الواسع على إنشاء المؤتمر، وضيافة رجاله هم، ومن كان مع بعضهم من أهلٍ وخدمٍ، منذ وصلوا إلى « الحجاز » إلى أن خرجوا منه، ما لم يكن يتيسر لنا جمع بعضه من « العالم الإسلامي » إلا في عدة سنين.

كيف لا أنصرُ « ابن السعود »، وأناضلُ خصومه من المبتدعين والخرفيين، وقد فعل كل هذا، ويُرجى أن يفعل ما هو أتم منه وأكمل؟! وهو ما أفنيتُ شبابي، وكهولتي في الدعوة إليه.

فإنني أدعو إلى « مؤتمر إسلامي » يُعقد في « مكة » من زهاء ثلاثين سنة، وهو من وسائل « الإصلاح » الذي أدعو إليه من « التوحيد »، وإقامة السنن، وتقويض هياكل « الوثنية » والبدع، وتجديد إصلاح « الإسلام »، ومجد « العرب »، وقد أيقنا بطول الاختبار، وبما ورد في « دلائل النبوة » من الأخبار، أن هذا الإصلاح والتجديد لا يأتي إلا من « الحجاز »، وأن كل ما قمنا به من الدعوة إليهما، لم يكن إلا تمهيدًا لتأييد « العالم الإسلامي » لهما، فقد صح في الحديث: «**إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، وَإِنَّهُ يَأْرِزُ إِلَى الْحِجَازِ -** وفي رواية في « الصحيحين » - **إِلَى الْمَدِينَةِ، كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا، وَإِنَّهُ يَعْقِلُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ مَعْقِلَ الْوَعُولِ مِنْ رُؤُوسِ الْجِبَالِ**».

إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ - تَعَالَى -، وَكُلَّ مَنْ يَطَّلِعُ عَلَى قَوْلِي هَذَا، أَنَّنِي أَشْعُرُ فِي سِرِّي، وَمَا يَكُنُّ قَلْبِي، بِتَقْصِيرٍ فِي الثَّنَاءِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، بِالْجَهْرِ بِكُلِّ مَا أَعْتَقَدُهُ، وَمَا أَرَى فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، وَالنَّصِيحَةِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَكَمْ طَالَ بَتْنِي نَفْسِي - فِي مَجَالِسِهِ الْعَامَّةِ الْحَافِلَةِ، الَّتِي حَضَرْتُهَا بَعْدَ صَلَوَاتِ « الْجُمُعِ » بِ « مَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ » بِإِلْقَاءِ خُطَابٍ فِي شُكْرِهِ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ كَمَا فَعَلَ أَمَامِي بَعْضُ عُلَمَاءِ « الْهِنْدِ »، وَفُصْحَاءِ الْمَصْرِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ.

وَلَكِنِّي كُنْتُ أَسْتَحْيِي أَنْ أَقْفَ مَوَاقِفَهُمْ، وَإِنْ كُنْتُ أَجْدُرُ بِهَا مِنْهُمْ، فَقَدْ أَقَمْتُ بِ « مَكَّةِ » زَهَاءَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ خُطَابَتِي، وَرَبِمَا كُنْتُ أَقْدَرُ عَلَى الْبَيَانِ، وَأَعْلَمُ بِمَا يَحْسُنُ بَيَانَهُ بِالْحَقِّ مِنْ كُلِّ مَنْ سَمِعْتُ، إِذَا كَانَ مِنَ الدَّعْوَى وَالغُرُورِ الْمَذْمُومَيْنِ أَنْ أَقُولَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي - مِنْ كِرَاهَةِ الْإِتِّهَامِ بِالتَّمَلُّقِ وَالتَّزْلُفِ أَنْ يَعْطَقَ بِبَعْضِ النَّفُوسِ الصَّغِيرَةِ، وَأَنَا آمِنٌ أَنْ يَلُوحَ فِي جَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِ نَفْسِهِ الْكَبِيرَةِ.

#### وجملة القول:

إِنَّ مَجْلَدَاتِ « الْمَنَارِ » السَّبْعَةَ وَالْعِشْرِينَ، بَرَهَانٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْقَلُ أَنْ يَكُونَ مَا كَتَبْتُهُ فِي تَأْيِيدِ « ابْنِ السَّعُودِ »، وَالدَّفَاعِ عَنْهُ، لِمَ غَرَضٍ مُنْفَعَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ عَيْنٌ مَا كُنْتُ أَكْتُبُهُ قَبْلَ قِيَامِهِ بِمَا نَصَرْتَهُ فِيهِ، وَقَبْلَ عِلْمِي بِوُجُودِهِ أَيضًا، وَقَدْ لَقِيتُ فِيهِ مِنَ الْأَذَى مَا يَجْهَلُ أَقْرَبُ النَّاسِ مِنِّي كُلِّ ظَاهِرِهِ، وَبَاطِنِهِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ.

اضْطَرَرْتُ إِلَى بَيَانِ هَذَا كُلِّهِ فِي فَاتِحَةِ هَذَا الْمَجْلَدِ؛ تَذَكِيرًا لِقُرَّائِهِ بِفَصْلِ مِنْ فُصُولِ تَارِيخِ « الْمَنَارِ » فِي الْإِصْلَاحِ عَلَى السُّنَنِ الَّتِي نَتَنَاوَبُهُ مِنْذُ أَعْوَامٍ، وَتَقْوِيَةِ لِعَزِيمَةِ إِخْوَانِي أَنْصَارِ « الْكِتَابِ » وَ « السُّنَّةِ »، عَلَى أَنَّنِي لَا أُرِيدُ بِهَذَا التَّنَصُّلِ، وَالتَّبَرُّؤِ مِمَّا قِيلَ بِغَيْرِ حَقٍّ مِنْ أَنْ تُسَاعِدَ هَذَا الْإِمَامَ، أَوْ غَيْرَهُ مِنْ مَلُوكِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْرَائِهِمْ، إِيَانًا عَلَى [عَمَلِنَا] فِي

خِدمة « المِلَّة »، والأمة مما يقبح منهم فِعْله، أو يجرّم علينا قبوله، بل نحن من أحقّ الناس به، ولكنّ الإخلاص لله تعالى، ونزاهة النفس، وتحليلها بأدب الشرع، تحوّل دون استشرافنا له، بله السعي له، أو التّعريض به، وقد قال شيخ الصوفية الأكبر في مال السلاطين الذي يعدّون من شروط طريقتهم التّنزه عنه:

هو عنده للمسلمين أمانة فإذا حباك فخذة إنك صاحبه

لا أقول هذا تعريضاً بطلب المساعدة من أحدٍ، وإنّما افترضتُ هذه المناسبة للردّ على جريدة من جرائد « القاهرة » التي جعلت هجيراًها<sup>(١)</sup> الطّعن في علماء الدّين، واستكثرت كلّ ما يأخذونه من ريع « الأوقاف » الخيرية، مع العلم بأنّ ألوف الجنيّات من أموال هذه الأوقاف يُنفق في أعمالٍ غير شرعية.

فقد ذكرتُ هذه « الجريدة » أنّ شيخ « الأزهر » قد أنفق زهاء ثلاثة آلاف جنيّه في أعمالٍ مؤتمر « الخلافة »، كان منها لفلان من العلماء كذا، ولفلان كذا، من أول هذه الحركة: (كما كان لفضيلة الأستاذ الورع الشيخ رشيد رضا صاحب « المنار » ثلاثون جنيّهاً، حتّى في الوقت الذي كان فيه ب « المدينة المنورة » عند « ابن السعود »).

أقول فيما يعنيني: إنني لم أكن في أول هذه الحركة كما قال، ولم أكن آخذ شيئاً أيام وجودي في « مكة المكرمة » كما توهم، وإنّما بعضُ المؤسّسين لـ « مؤتمر الخلافة » من

---

(١) هجيراًه: دأبه وشأنه... من: « القاموس المحيط » (ص ٤٩٥).

العلماء، كانوا قد دعوني إلى مشاركتهم فيه، فأبيتُ، ثم أقنعني بعضهم بأنه يُمكنني فيه خدمة «الإسلام»؛ فقبلتُ.

وقد دُعيتُ بعدَ الدُّخول في «مجلس المؤتمر» إلى المساعدة على إنشاء مجلة له، تحريرًا، أو تصحيحًا، ونشرًا.

وهو ما تعد هذه المكافأة عليه نزرًا، ولولا أن قيل لي: إنَّ هذه خدمة إسلامية نعدُّها تبرعًا منك؛ لما رضيتُ بها، وقد كنتُ أعطى منذ بضع عشرة سنة (ثلاثة) جُنَيْهاتٍ من إدارة «الجريدة» مكافأةً على كُلِّ مقالةٍ من مقالاتٍ، كلَّفني إياها مديرها، وكنتُ أكتبُ المقالةَ منها في ساعةٍ واحدةٍ، ولم يكن لدي من الأعمالِ في ذلك الوقت، رُبْع ما لدي الآن منها، فهل يَسْتَكْثِرُ عليّ - الآن - زميلي صاحب «البلاغ» الأغر (٣٠) جُنَيْهًا في الشهر، في مثل ما ذكرتُ؟!!

هذا، وإننا ندعو أهل العلم المخلصين، إلى الكتابة إلينا، بما يرون أننا أخطأنا فيه من أمور الدين، أو مصلحة الأمة، كما هو دأبنا في كُلِّ عام؛ ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

منشئ المنار ومحorre

محمد رشيد رضا<sup>(١)</sup> . ١. هـ

(١) مجلة «المنار» عدد شعبان، لسنة: (١٣٤٥هـ)، (مج ٢٨، جزء ١)، فاتحة العدد (ص ١).

[المقالة الثانية]

يقول العلامة رشد رضا رحمه الله:

(أموال ابن السعود التي أُتِّم بها صاحبُ «المنار»

(٥٠٠٠) جنيه مكافأة على خدمته للملك وقومه.

(١٠٠٠٠) جنيه رواية أخرى.

(١٠٠٠) أو (٢٠٠٠) أجرة تعب العمل في المؤتمر.

(٦٠٠٠) جنيه بحيلة طبع المغني وابن كثير.

(٦٠٠) جنيه باسم الجرائد المصرية.

آلاف الجنيهات مبهمه في رواية أخرى.

لا بدع ولا غرابة إذا خَطَرَ في بالِ بعض الناس أنَّ الملكَ العربيَّ عبدالعزيز بن السعود يُكْرِم صاحبَ «المنار»، أو أكرمه بالمال وبغير المال، ولا غرابة في تقدير بعضهم لهذا الإكرام بكذا وكذا من المبالغ بحسب آرائهم، ولا عجب إذا ذكّر بعضُ الناس ما قدّروه من هذا المال؛ فظنَّ آخرون أنَّ هذا التقديرَ روايةٌ لا رأي، وتناقلوه تناقل الروايات.

نقول: إنَّ كلَّ هذا ليس بغريب؛ لأنَّ من شأنِ مثله أنْ يَقَعَ، وقد وقع بالفعل، وكثُر

فيه القيل والقال، وتناقله خواصُّ الناس، كما ذكرنا ذلك في فاتحة الجزء الأول من هذا المجلد من « المنار » (٢٨) <sup>(١)</sup>، نقلاً عن بعض كبار العلماء والوجهاء، ونُسِّمِي - الآن - من كبار العلماء الذين تحدَّثوا به في « مصر ».

الأستاذ الشهير الشيخ محمد بخيت، فهو أوَّل مَنْ سمعنا منه رواية الخمسة الآلاف من الجنهات، التي تحدَّث بها بعض الخواص في « مصر ». وأما صاحبُ رواية العشرة الآلاف التي تحدَّث الناس بها في « أوربة »؛ فقد سمعها الأمير ميشيل لطفُ الله في مدينة « جنيف » - « سويسرة ».

أمثال هذه الأحاديث، إذا دارت بين خواصِّ الناس، لا ينبغي أن يهتمَّ مثلنا بتكذيبها إنْ ذا كانت كاذبة؛ لأنَّ الذين يتحدَّثون بها لا يعدونها عاراً، ولا يقصدون الطعن في عالم يأخذُ مُساعدةً أو مُكافأةً على نشر - العلم والدين، من ملكٍ من الملوك الكرام.

وأما غيرهم من اللئام والحاسدين والسفهاء والخصوم، الذين يفترضون سماع مثل هذه الإشاعات، أو يفترونها للطعن على مَنْ يأخذ أمثال هذه المبالغ التي تُعدُّ عظيمةً في هذا العصر، فيذمُّون آخذها بما شاءت آدابهم، وتحركت به أهواؤهم، فقد اعتدنا أن نحتقر كلَّ ما يقولون ويكتبون، ونعده كالعدم، وماذا يهْمُنَّا إذا سفَّه سفيه، أو احترق قلبٌ حسودٍ؟ لهذا ذكرنا الخبرَ في أهمِّ مكانٍ من « المنار » (وهو فاتحة المجلد)، ولم

---

(١) يُشير إلى ما ورد في المقالة السابقة التي ذكرتها نصّها قبل قليل.



نصده؛ لأنه غير صدق، ولم نُكذِّبه لما ذكرنا آنفًا.

وقد سمعنا وقرأنا في بعض « الصحف » لَعَطًا كثيرًا في ذلك، منذ العام الماضي إلى الآن؛ فلم نحفل به على عادتنا.

ولكنَّ السُّفهاء لم يقفوا عند حدٍّ أخذٍ صاحب « المنار » أُلوفًا من الجُنَيْهات مكافأة من « ملك الحجاز ونجد »، على خدمته السابقة له ولقومه - على قولهم -، أو مساعدة له على خدمته المُستمرة للعمل والدين، على ما يدينُ اللهُ به ذلك الملك، من « كتاب الله » و « سنة رسوله ﷺ »، و « منهاج » سلف الأمة الصالح، وإنَّ عدَّ ذلك بعضهم نقيصةً فينا، ودليلاً على أنَّ هذه الخدمة - التي كادَ يمرُّ عليها ثلث قرنٍ - لم تكن لوجه الله - تعالى -، وإنما كانت لأجل أموال ابن السعود، كأننا كُنَّا نعلمُ الغيبَ، على تقدير صحة زعمهم. لم يقف خصومنا في ديننا ومذهبنا « السَّلفي » من ملاحدة وطننا هذا، ومن روافض العلويين في « جاوه » الداعين إلى عبادة علي ﷺ وذريته، ومن بعض الحاسدين لنا، على مكانتنا عند هذا الملك المُسلم التَّقِي السَّلفي.

لم يقفوا عند هذا الحد، بل أخذوا يخلطون علينا سلبَ مال الملك بالحيلة والسرقة (والنصب)، ويكتبون ذلك في بعض « الصُّحف »، ومنها صحفٌ لا تراها عادةً لعدم المبادلة بينها وبين مجلتنا، أو لأنَّها لا تصدرُ إلا عند الحاجة إليها، وقد كان من سوء تأثيرها أن كَتَبَ إلينا صديق لنا، من خيرة فضلاء « الحجاز »، رقعةً أودعها كتابًا له، يذكُرُ فيها هذه الإشاعات، ويزيدُ عليها قوله: (هذا عدا ما أتخفكم به جلالة الملك من الهدايا والتحف الثمينة). ويقول: (إنَّه دافع عنَّا من حدثوه بتلك التُّهم، على عدم وقوفه على شيءٍ مما قيل... إلخ).

وقد كان لهذه « الرقعة » من سوء التأثير في نفسنا، ما كان هو الحامل المباشر على

بيان الحقيقة في « المنار »؛ فنقول:

أرسل إلينا أحد أصدقائنا في « سورية » نسخةً من عدد جريدة « ألف باء » المشهورة، الذي صدر في « دمشق » في ٩ يوليو (تموز) الماضي، فإذا فيه ما قاله من راسل الجريدة بـ « مكة المكرمة » بإمضاء (أبو هشام) في ذي الحجة الماضي، يثني فيها على « ملك الحجاز ونجد »، ويخاف على أعماله الإصلاحية، أن يتركها لمن لا يهمهم إلا جمع الآلاف من الجنيهاً، أو حب الذات وكرسي الوظيفة، وحيث تبوء مساعيه بالفشل، ثم قال المراسل بعد هذا السياق:

ولنعد - الآن - لموضوعنا، فإننا ذكرنا ما التهم سادتنا المتعممين (كذا) من ألفي جنية وألف جنية أجرة أتعابهم بالمؤتمر، فظن البعض أننا مغالين (كذا).

وربما جاراهم الأستاذ صاحب « ألف باء » بهذا الظن، ولكن ما قولهم وقول

الأستاذ بالتهم ستة آلاف جنية آخر (كذا)؟

وإليك البيان: يوجد في « نجد » كتابان خطيان وهما: شرح « المغني » لابن قدامة،

و « تفسير ابن كثير »، وهما كتابان سلفيان؛ فلما كان « المؤتمر الإسلامي » مُنْعَقِدًا أُطْلِع

جلالة الملك عليهما الشيخ رشيد رضا؛ فتعهد الشيخ بطبعها لقاء ستة آلاف جنية،

وهكذا تم الاتفاق، وتناول المبلغ، وياشر بالطبع، ولكن أتعلم ماذا طبع؟

طبع من كل كتاب جزءاً واحداً، وأهمل بقية الأجزاء، وقد خاطبه جلالة الملك

مراراً بتنفيذ تعهده وما تناوله لقاءه (كذا)، فكان الشيخ يحاول تارةً ويعتذرُ أخرى إلى

أن ضاق دَرْعُ جلالة الملك؛ فطلب أن يرُدَّ الكتابين وهو مسامح بالسته آلاف جنية،

وللآن لم يردهما، ولم يقد بطبعهما مع أنه تناول المبلغ سلفاً.  
فما قول الأستاذ صاحب « ألف باء » الذي مَسَخَ لي مقالِي السابق في هذا  
الموضوع؟ وما قول القراء الكرام؟ وما قول سادتنا العلماء؟  
ولا يظنُّ أحدٌ أن هذه القصة مُتعلّقة، أو تصورتها مُخَيِّلة الكاتب، كلا فأنا مستعدُّ أن  
أناقشَ كُلَّ فردٍ يكذبني؛ لأنَّ الذي أَطَّلَعنا عليها كان هو الواسطة، وهو رجلٌ ثقةٌ أمينٌ  
واقفٌ على كُلِّ شيءٍ حتَّى إنَّه من أنصار الشيخ، ولكنَّه قالها عفواً، وما عِلِمَ أنَّها ستذهبُ  
إلى « ألف باء »، ولولا الخوف على الرجل لذكرتُ اسمَه<sup>(١)</sup>، ولكن لا سبيل إلى ذلك.

حتى إن السيد الطيبي كان حاضرًا ذلك المجلس، ويقول المثل: (إذا أردت أن  
تكذب فبعد شهودك)، ولكن والله الحمد الشهود موجودون.

وهذه الحادثة يعلمها كثيرون من أعضاء « المؤتمر » من أهل « الحجاز » وغيرهم  
من الأعضاء.

ونحن لا نقصدُ التشهير، وإننا نقصدُ أن يعرفَ الناسُ أن هؤلاء العلماء الذين  
يَدْعون الإصلاحَ مرَّةً، والتَّقوى أُخرى، لا يهتمهم من وراء هذه الدعوى الفارغة، إلا  
صيد « القروش ».

ورُبَّ مُعترضٍ يقولُ: إنَّ الشيخَ رشيدًا قام بدعايةٍ عظيمةٍ لابن السُّعود، وخدمتهُ

---

(١) لو كان يفهم الكاتب ما يكتب؛ لعلم أنه بين اسمه لمن لا يخاف عليه من غيره فإنه قال إنه كان  
الواسطة بيننا وبين الملك، ومن أدري من الملك بالواسطة بيننا، إن كان ثم واسطة؟! وهل يخافُ  
عليه إلا من الملك أن يعاقبه؟! [المنار].

أَجَلَ خِدْمَةٍ، فَهُوَ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْمَبْلَغَ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ، فَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ ذَلِكَ، وَلَا نَجْحَدُ خِدْمَةَ الشَّيْخِ لِلْمَلِكِ، وَلَكِنَّهُ لِمَاذَا يُنَادِي بِخِدْمَةِ الْإِسْلَامِ، وَالْإِصْلَاحِ، وَعِزِّ « الْعَرَبِ »، طَالَمَا يَتَقاضَى أَجْرَةَ أَعْيَابِهِ وَدِعَائِيهِ؟ ..... أبو هشام<sup>(١)</sup>.

« المنار » :

لا أعرفُ أبا هشامٍ هذا، ولم أطلع على مقالته الأولى، التي يظهر من هذه الثانية أنه ذكر فيها أنني أخذت من جلالته الملك ألف جنيه أو ألفين، أجره عملي في « المؤتمر »، وكل ما كتبه عني في المقالتين كذب واختلاق، لو كان محرراً في جريدة « السياسة » أو جريدة « حصر موت »؛ لما كنتُ أبحثُ، ولا أتعجبُ من اختلاقه.

ويظهر من تأكيداتهِ للخبر، وتصريحه بأنه يدفعُ بها عن نفسه تهمه الكذب أنه يعلم أن الأستاذ صاحب جريدة « ألف باء » وغيره، يعهدون منه الكذب، كما يظهر من حرصه على تصديقه، ومن استنباطه لما استنبطه منه أن له هوى فيه، إما لأنه مأجورٌ عليه، وهو الراجحُ عندنا؛ قياساً على أمثاله وأقتاله، وإما لسببٍ آخر!

الراجحُ عندنا أنه قد أخذ أصل هذه الفرية، وما قبلها في الحجاز عن ذلك الرجل المصري الذي كان هو المصدر الوحيد لكل ما نُشر في جريدة « السياسة » وغيرها، من

---

(١) من قوله: (ولنعد - الآن - لموضوعنا...) إلى هنا، بعضُ مقالة أبي هشام هذا في جريدة « ألف باء »، والآن يأتي تعقيبُ رشيد رضا عليه، ووضح من المقالة أن الكاتبَ أبا هشام به عُصَّةٌ من المكانة التي تبوأها رشيد لدى « سلطان نجد والحجاز »، والثقة المتبادلة بينهما، وما استفاده كل طرفٍ من الآخر.

الطعن فينا، وفي « السورين » الذين استُخدموا في حكومة « الحجاز »، أو عن أحد أعرانه.

ونحن نعلم من مخازي ذلك الرجل، وخياناته القطعية، ما نستطيع أن ننشره في جرائد « العالم الإسلامي » كله، لو كنا ممن يتصدى لعقاب المجرمين بمثل هذا.

ولكن ما بال أبي هشام - أصلح الله باله - يخرج عن حدود الشرع والعدل، في تأكيد بلاغ هذا المبلغ له، لو لم يكن مُستأجراً له؟! والله - تعالى - يقول للمؤمنين: ﴿ إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [ الحجرات ].

وقد اطلعنا في جريدة « ألف باء » على رسالة لكتابٍ مُطَّلِع، كَذَّب فيها رواية أبي هشام، التي يدعي أنه يراهن على صحتها، فما له لا يبرز للرَّهان؟! أليس لأنَّ التكذيب مؤيَّد بالبرهان؟ وحسبه منه أن كلاً من كتابي « المغني » و « ابن كثير » يُقدَّر بنحو من عشر مجلِّداتٍ كبيرة، وأنه طُبِعَ من كلِّ منهما ثلاثُ مجلِّداتٍ من القطع الكبير، فإن كانت رواية مُخبره (الأمين) بأنَّ صاحب « المنار » أخذ من الملك في أيام « المؤتمر » ستة آلاف جنيه، لنفقة طبع الكتابين صحيحة؛ فكيف يتصوَّر عقله أن يُطبع مثل هذان الكتابان اللذان يُقدَّران كلاهما بعشرين مجلِّداً في أقلَّ من سنة، وإنَّ عدم إنجاز طبعهما في أقلَّ من سنة يُوجب ما ذكره من تبرُّم الملك، وطلبه إعادة الكتابين إليه مراراً؟!!

وأنا أعتقد أنه لا يوجد بـ « مصر » مطبعةٌ يمكنها طبع هذين الكتابين في سنة، ولا في سنتين، ولا ثلاث، لا مطبعة « المنار » ولا غيرها، ولا أستثنى « المطبعة الأميرية » التي تُعدُّ آلات الطبع فيها بالعشرات، إلا أن تترك أكثر أعمالها الأخرى.

وقد طبع القسم الأدبي الخاص بطبع الكتب « صبح الأعشى » في ستِّ سنين،

وهو أصغرُ من أحدِ الكتّابين.

وإذا لم يكن مأجوراً على التشهير في الطعن على صاحب «المنار»؛ فما معنى قوله إنه يقصدُ إعلامَ النَّاسِ أنَّ هؤلاء العلماء الذين يدعون الإصلاحَ مرّةً، والتّقوى أُخرى، لا يهتمُّ من وراء هذه الدّعوى إلاّ صيدَ «القروش»؟! وهذه العبارة هي عبارةٌ مصدرٍ سائر المطاعين، التي أشرنا إليها، وإلى صاحبها آنفاً.

ثم إنّه قال في آخر مقالِهِ: بأنَّ صاحب «المنار» خَدَمَ ابنَ السُّعودِ أجلَّ خِدْمَةٍ، وأنّه يستحقُّ عليها هذا المبلغ، الذي ادّعى أنّه أخذه وأكثر منه، فإذا لم يكن صاحب هوى ومأجوراً على التشهير فلماذا استدرك على هذا بقوله: ولكن لماذا يُنادي بخدمة «الإسلام» و «الإصلاح» و «عز العرب»، طالما يتقاضى أجره أتعابه ودعايته؟! من المعلوم الذي لا يمكن إنكاره، أنّ صاحب «المنار» كتبَ مقالاتٍ كثيرةً،

وألفَ كُتُباً في الرّدِّ على الطاعنين على «الإسلام» من «المبشرين» و «الملاحدة» وغيرهم، وأنّه كتبَ مقالاتٍ كثيرةً في التنفير عن «البدع» و «الخُرافات» والتقاليد والعادات الضارة منذُ أوّل سنةٍ من سنة: (١٣١٥هـ)؟<sup>(١)</sup>، وأنّه يُفسّر «القرآن» نفسياً هو - الآن - عمدةُ أشهرِ مُدرّسي «التفسير» بـ «مصر-»، وأنّه كتبَ مقالاتٍ كثيرةً في سبيل النهضة العربية، فهل كانت هذه الأعمال من سنة: (١٣١٥هـ) إلى سنة: (١٣٤٦هـ)، لأجل تقاضي ابن سعود أجرَ خدمته مُدَّة ثلاثين سنة، لو صحَّ خبرُ

---

(١) كذا في أصل المجلة، وسيأتي - بعد قليلٍ - أنّها إلى سنة: (١٣٤٦هـ).

التقاضي الذي افتراه؟

ماذا يعلم الطاعن المشهور من دين «الإسلام» وعلومه؛ فيسوغ له الحكم على علمائه، ويُفرّق بين المحصلين والأدعياء منهم، وهو لا يُحسنُ ضروريات «اللغة العربية»، حتى التمييز بين البدييات التي يعرفها المبتدئون؟ ثم ماذا يعلم من قوادم النهضة العربية وخوافيها؛ حتى يصح له الحكم على العاملين منهم وغير العاملين؟ دع المخلصين وغير المخلصين؟ أيدي من أسس «جمعية الجامعة العربية» وكان يُكاتب بمقاصدها أئمة الجزيرة يحيى والإدرسي- وابن السعود منذ بضع عشرة سنة، ويُرسَل إليهم الوفود؟ هل قرأ رد «المنار» على ما كتب أشهر كتاب «الترك» في «مصر» سنة: (١٩٢١م) في تفضيل «العرب» على «الترك»؟ هل قرأ تلك المقالات التي نُشرت في «الآستانة» بعنوان (العرب والترك) مع ترجمتها (عربلر تركلر)<sup>(١)</sup>، التي شرعت في نشرها جريدة «إقدام» التركية، ثم لم تتمها؛ لعجزها عن الرد عليها وقيام الحجة فيها لـ «العرب» على «الترك»؟ هل يعلم على أي الرجال كان يُعوّل شُبَّان «العرب» عند قيامهم بإنشاء «النادي العربي» بـ «الآستانة»؟ وهل يقول إذا كان يعلم شيئاً من ذلك: إنَّ صاحب «المنار» لم يكن مُخلصاً لقومه فيما كان له من المساعدة في تلك الأعمال؛ لأنَّه تقاضى في العام الماضي أجره من ابن السُّعود على خدمته الخاصَّة، على تقدير صحَّة رواياته المُختلقة؟

(١) وصيغت عنوان المقالة بالتركية: [Araplar ve Türkler]، وكُتبت في نسخة «الشاملة»:

(عربار تركار)، وهو خطأ.

لو كان مُنصِفًا بريئًا من الهوى لما عدَّ مُساعدة ابنِ سُعودٍ له، على خدمته الخاصة،  
تتناول أعماله الدّينية والعربية، التي بدأ بها شابًا، ثم اكتهل وشاخ في سبيلها، وتكون  
مُنافيةً لدعوى خدمة دينه وقومه بها، وهو يُصرِّح بأنَّ كُلَّ ما قيل إنَّ صاحبَ « المنار » قد  
التَّهمه هو دُون ما يستحقّه على خدمة ابن السعود وحده؟

وبعدَ هذا - كُلُّه - ألم يكن العقل وحده كافيًا للحُكم على أن الذي يقفُ حياته على  
خدمةٍ عامّة؛ له حقُّ أن يقبلَ كُلَّ مُساعدةٍ ماليةٍ له على ذلك، إذ لا يمكنُ العمل ولا  
الحياة بغير مالٍ، وأحقُّ الناسِ ببذلِ هذا المالِ المُلوك والأُمراء؛ لأنَّ مثلَ هذه الخدمة  
العامّة، تستغرقُ العُمُرَ فلا تدعُ لصاحبها من الوقتِ ما يكتسبُ به من طريقٍ آخر!!  
كُلُّ هذا معروفٌ بالضرورة، ولكنَّ الصَّروريَّات تكونُ أخفى من المجهولات عن  
نظرِ أهلِ الأهواء.

هذا وإنَّه قد جاءني في « البريد » قصاصةٌ لمقالة افتتاحية في جريدة تُسمّى  
« الأمانى »، لم أرها ولم أسمعُ بها من قبل، عنوان المقالة: (شكوى واحتجاج من الحُجاجِ  
المصريين) إلى « ملكِ الحجاز ونجد »، موضوعها عينُ موضوع تلك المقالات المتعدّدة  
التي كانت تُشرها جريدة « السياسة » لمكاتبها في « مكة المكرمة » - وهو أحدُ الأفرادِ  
الذين أشرتُ إلى مصدرِ عملهم آنفًا - موضوعها الطَّعنُ في « السُّوريين » المستخدمين في  
« الحجاز » عامّة، والشيخ يوسف ياسين خاصّة، وشُكري بك القوتلي من غيرِ  
المستخدمين، وكان لصاحب « المنار » حظٌّ منها، وهو قولُ الكاتب:



(فكم من ألوف الجنهات حملها ذلك للشيخ رشيد رضا، النشيط يوسف ياسين، وغيرهم من أبالسة النفاق، وطوحوا<sup>(١)</sup> بها حيث تفت مطامعهم، وتضل في وادي المادّة المحسوس<sup>(٢)</sup>) اهـ

نقلت هذه الكلمة من « المقالة »؛ لأنّها تدلّ في الجملة على أنني مُشاركٌ لأولئك « السوريين » في أكل الألوف من الجنهات بزعم الكاتب، وإن كنت لم أفهم معنى العبارة لأنّها ليست عربية صحيحة، ولا عرفية عامية.

وفي آخر هذه « المقالة » أن صوراً منها أرسلت إلى « الوزارة المصرية »، وأعضاء « مجلس الشيوخ والنواب »، وزعماء الإسلام وأمراءه، وجميع الصحف في البلاد الإسلامية، ولكن لم نعلم أن شيئاً من صحف العالم نشرها غير هذه الجريدة المجهولة، التي ذكرت أنه جاء في آخرها (٣٧) توقيعاً.

ولكل عاقلٍ اطّلع عليها أن يقول: ما للحجاج وللطعن في « السوريين » الموظفين بـ « الحجاز »؟ هل ذهبوا لأداء النّسك وعبادة الله، أو لمعصية بالبحث عن عُيوب الناس، وعوراتهم، والتشهير بهم؟ ثم إن كانوا قدّموها لـ « ملك الحجاز » ناصحين له، فما شأن « الحكومة المصرية » ونوابها، وشيوخها، وأمراء الإسلام وزعمائه، وصحفه في ذلك؟! ومن ذا الذي أطلعهم على عناوين أولئك الأمراء عقب عودتهم من

---

(١) كذا أظنّها في مطبوعة « المنار »؛ كونها مصورة قديمة، وتحتل أيضاً: (وطرحوا)، ومعنى

(طوّح): نوّه، ورمى... وينظر: « القاموس المحيط » (ص ٢٣٢).

(٢) سيأتي استشكال هذه الصياغة وركاكتها.

« الحجاز »، و مَنْ تَوَلَّى مُكَاتِبَتَهُمْ، وَ النَّفَقَةَ عَلَيْهَا؟!!

هذه التواقيع تشبه تلك البرقيات العشرين، التي وردت على سمو الأمير سعود<sup>(١)</sup>، عندما كان بـ « مصر » احتجاجاً و اعتراضاً على ما كان عَزَمَ عليه من زيارة صاحب « المنار »، كاشف الأمير صاحب « المنار » قبيل صلاة « الجمعة »، بأنَّه يُريدُ زيارته في داره غداً، فما جاء المساء إلا وكان قد وَرَدَ عليه عشرون برقيةً أو أكثر، من أقسام « القاهرة » المختلفة، المتباعدة الأطراف، في استنكارِ هذه الزيارة، والاحتجاج عليها! فمنْ ذا الذي أعلمَ هؤلاء بذلك الوعد، وماذا أهمهم منه؟

الحقُّ الواقعُ أنَّ القائمَ بهذه السخافاتِ رجلٌ واحدٌ صارَ معروفًا، وله أفرادٌ من الأعران بـ « مكة » و « مصر- »، فمصدرٌ ما يُسمَّى شكوى « الحجاج المصريين »، واحتجاجهم على « السوريين » الموظفين في « الحجاز »، ومصدرٌ تلك البرقيات للأمير سعود واحدٌ، هو بعينه مصدرٌ ما نُشِرَ بهذا المعنى في جريدة « السياسة » و « ألف باء » وغيرها، والغرضُ منها واحدٌ، وهي التأثيرُ الذي يطلبون أن يكون لهم عند جلالة « ملك الحجاز ونجد »، والانفرادُ بالنفوذِ عنده، وأبغضُ الناسِ إليهم أشدُّهم إخلاصًا له، وهم يعلمون أنَّه يُمَيِّزُ حقَّ التمييزِ بين المُخلصينَ والمنافقين، ولكنَّهم يظنون أن هذا التهويشُ في « الجرائد » يُقلِّقه؛ فلا يجدُ له بُدًّا من تضحيةِ أخلصِ المُخلصينَ له، للاستراحةِ منه.

---

(١) الملك: سعود بن عبدالعزيز، وقد كان - آنذاك - وليًّا للعهد.

فإنَّ صحَّ زعمهم؛ فإنَّ الرجلَ لن يَستريحَ له بألِّ طوَلِ حياتِه، سواءَ ضحَّى  
أصدقاءه أم لا، فقد علمنا من تاريخِ السُّلطانِ عبد الحميد، أنَّ إصغاءَه للجواسيسِ  
والدَّسَّاسين، ولما كانوا يَنشرونَه في «الجرائدِ» في مدحِه وذمِّه، هو الذي سَلَبَ راحتَه  
وحرَمَ «الدولةَ العُثمانيَّة» من مواهبِه، أعاذَ اللهُ ابنَ السُّعودِ من ذلك.

وجملَةُ القولِ: أنَّ كلَّ تلكِ الإشاعاتِ باطلةٌ، وأمَّا مسألةُ المطبوعاتِ، فكلُّ ما ذَكَرَه  
فيها أبو هشامٍ، فهو افتراءٌ، وإنَّما الحقُّ أنَّ ابنَ السُّعودِ يطبعُ عندنا كُتُبًا كثيرةً، منها  
«المغني» مع «الشرح الكبير»، و «تفسير ابن كثير» مع «تفسير البغوي»، ولم نُقاوَله -  
ولا أحدًا من أتباعه - على شيءٍ منها، وإنَّما نطبعُ، ونُقَدِّمُ لجلالَتِه - عند إتمامِ بعضِها -  
كشْفًا (فاتورة) بنفقتِها، ونطلبُ منه مَبْلَغًا من الدِّراهمِ على الحسابِ سلفًا أو متأخرًا،  
فيُرْسِلُه، وكلُّ ذلكِ يُقيَّدُ في «دفاترِ المطبعة»، على الطريقةِ المعروفةِ فيها يُسمَّونه  
«الحسابِ الجاري»، وإدارةُ «المطبعة» أعلمُ مِنَّا بتفصيلِ هذا الحسابِ؛ لأنَّنا نأخذُ عنها.  
وأما مسألةُ «الهدايا» التي كَتَبَ إلينا صديقنا، أنَّها مما تناوله حديثُ النَّاسِ في  
«الحجاز»، فالخوَصُ فيها من الغرائبِ بمكانٍ؛ إذا من المعلومِ عندهم وعندَ أُلوفٍ من  
النَّاسِ أنَّ هذا الملكَ كثيرُ الهدايا، وأنَّه قلَّمَا عَرَفَ أحدًا - من أيِّ جنسٍ ومِلَّةٍ كان - ولم  
يُهدِه شيئًا، فما نالَ صاحبُ «المنار» من هداياه، مع الصِّداقةِ القديمةِ واتحادِ العقيدةِ،  
والمشربِ، ليس غريبًا فيذكرُ، لولا الحسدِ من قومٍ، وحبُّ الإفسادِ من آخرين.

إنَّني أَعْتَبُ بِأَيِّ هديةٍ منه لأنَّني أرى فيها آيةَ المودَّةِ والإخلاصِ، لا للانتفاعِ بها،  
فإنَّها مما لم أكن أستعملُه عادةً كالعباءِ الرِّقيقةِ الصَّيفيَّةِ، ولا لأنَّها من ملكٍ، وقد أبتُ عليَّ  
نفسِي أن أقبلَ من الملكِ فيصل في «الشَّام» أن يفرِّشَ لي الدَّارَ الواسعةَ التي استأجرتُها،

وكان قد عرّض عليّ ذلك، وأنا أعلم أنّ قيمة ما كان يفرّشها به من « السّجاد العجمي » و « الأرائك » و « الزرابي » و « السّرر » و « الآنية » له قيمة عظيمة. وإحسان بك الجابري سمع ذلك منه، وما أراه نسيه، وقد أحضرت الأثاث لها من « طرابلس » قبل أن يشعُر فيصل باستتجاري لها.

كُتبتُ هذا كلّهُ وإن كان الأخيرُ منه غير لائقٍ في العُرفِ، ولولا ما كتبه إليّ ذلك الصديق لم أكتبه.

وأزيدُ على ذلك أنّي لمْتُ هذا الإمام بلسانِ الشّرعِ قولاً، وكتابةً، على بسطِ يده إلى الحدّ الذي اشتَهَر عنه مِنَ الصّلاتِ، والهدايا، للزائرين من « حجاج الآفاق »، وغيرهم، وبيّنتُ له أنّي أعتقدُ أنّه محرّمٌ شرعاً.

فهل هذا مما يفعله ويقولهُ، مَنْ كان طامعاً في مالِهِ بحقٍّ، أو بغيرِ حقٍّ؟ كلا.

إنّني أحمدُ اللهَ أنّ نفسي لا تستشرفُ لأخذِ مالٍ من أحدٍ، بدونِ استحقاقٍ شرعي، على أنّي أثقُ بما في يدِ هذا الأخِ في الله، كما أثقُ بما في يدي، ولكنني بما في يدي الله - تعالى - أوثقُ.

وليعلمَ الحاسدُ والمفسدُ أنّ الرابطةَ بيننا هي رابطةٌ دينيةٌ رُوحيةٌ خالصةٌ لوجهِ الله - تعالى -، لا تزيدُها المعاملةُ الماديةُ ولا تُنقصُها - كما زعموا -؛ لأنّها ليستُ للمالِ، ولا لجاهِ الملكِ، وأنّ كلّ تلكِ الإشاعاتِ والتّفوّلاتِ لا تزيدُها إلا قُوّةً وثباتاً، هي رابطةٌ لا يقدرُ على حلّها أو نكثِ فتّلها إلا الله - تعالى.

والمرجو من فضله أن يحفظها، بالإخلاصِ، والعقلِ، وهدايةِ الشّرعِ، ولا يطمعُ فيها إلا الشّيطان، وأعوانه من بني الإنسانِ، ولكنّ الله - تعالى - قال في الشّيطان: ﴿لَيْسَ

لَهُ سُلْطٰنٌ عَلَى الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا وَعَلٰى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُوْنَ ﴿٩٩﴾ اِنَّمَا سُلْطٰنُهُ عَلَى الَّذِيْنَ  
يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِيْنَ هُمْ بِهٖ مُّشْرِكُوْنَ ﴿١٠٠﴾ [النحل]، ونحنُ بحمدِ اللهِ منَ المؤمنيْنَ  
المُتَوَكِّلِيْنَ<sup>(١)</sup> .ا.هـ

\* \* \* \*

---

(١) مجلة «المنار»؛ المجلد الثامن والعشرون؛ عدد صفر؛ لعام (١٣٤٦هـ)؛ فاتحة العدد (ص ٤٦٥).

الملحق الثاني

مقالة لرشيد رضا في المقارنة بين

«المغني» و «المحلّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[بين كتابين عظيمين = «المغني» لابن قدامة و «المحلي» لابن حزم<sup>(١)</sup>]

بقلم العلامة: محمد رشيد رضا

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد...

فيقول الفقيرُ إلى عفو ربه: عبدالله بن محمد الحوالي الشمراني:

هذه «مقالة علمية»، لـ «صاحب المنار»، العلامة، السيد، الشريف: محمد رشيد

رضا، الحسيني - رحمه الله - ت (١٣٥٤ هـ)، يُقارَنُ فيها بين كتابين عظيمين؛ هما:

١ - «المحلي»؛ لأبي محمد ابن حزم الظاهري - رحمه الله - ت (٤٥٦ هـ).

٢ - «المغني»؛ للموفق ابن قدامة الحنبلي - رحمه الله - ت (٦٢٠ هـ).

وكان قد كتبها قبل أن يُطبع الكتابان، ويظهر أن للنور، وذلك من خلال بحثه عنهما

في خزائن الكتب بـ «مصر»، وبعد النظر في مخطوطاتهما.

وقد سطرها سنة: (١٣٤١ هـ)، في مقدمة طبعته للجزء الأول من كتاب «المغني»،

ولم يطبع باقيه بعد، وكان ذلك قبل - ما يُقارب - (المائة) عام من الآن؛ ثم قام - بعد

ثلاث سنواتٍ - بإعادة نشرها - كما هي - في مجلته الشهيرة «المنار»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) هذه أوراق علمية لي، كنتُ قد نشرتها قبل سنواتٍ على «الإنترنت»، ورأيتُ - حتى لا تضيع -

نشرها ملحقاً بهذا الكتاب؛ لظهور مناسبة بينها.

(٢) ثاني مقالٍ في «مجلة المنار»، عدد محرم، لسنة: (١٣٤٤ هـ).

ومن خلال تأمل هذه « المقالة »؛ نجدُ فيها:

- ١ - مدخلاً تشويقياً للموضوع.
- ٢ - موازنةً علمية بين الكتابين.
- ٣ - طريقةً كُلُّ كتابٍ، ومنهجَه في الاستدلالِ.
- ٤ - بيانَ ما امتازَ به كُلُّ كتابٍ.
- ٥ - طريقةً بعضِ كتبِ الفقه المذهبية (المُقارنة).

ومن يتأمل هذه الكلمة العلمية؛ يجد أنها بقلم عارفٍ بدقائق هذين الكتابين، بل بسائرِ كتبِ فقهاءِ الإسلام، ومناهجها، وطرقها في الاستدلالِ.

وهو - رَحِمَهُ اللهُ - في كُلِّ ذلك مُلتزمٌ الأدبَ فيما يقول وينقد، ظهرَ ذلك جلياً؛ حين تعرَّضَ لبعض كتب الفقه المذهبي « المقارنة »، التي انتقدَ مسلكها في الاستدلالِ، فلم يُسمِّها، ولم يُشرِ حتَّى إلى مذاهب أصحابها، وهذا منه ذوقٌ علميٌّ، يحتاجه كثيرٌ من الباحثين اليوم.

ولقوة هذا « المقالة »، ولما فيها من فوائد؛ أحببتُ أفرادها بالنَّشرِ، مع العناية بها، والتعليقِ عليها، وهي طويلةٌ، وفيها عدة مباحث فقهية، وأصولية، لكنني اكتفيتُ منها بما يتعلَّق بكتابي « المغني »، و « المحلِّ » فقط.

والآن مع هذه الكلمة...

\*\*\*\*\*



(يقول محمد رشيد رضا صاحب « منار الإسلام »:

كنت رأيتُ كلمة « سلطان العلماء » في عصره، الشيخ: عز الدين بن عبد السلام<sup>(١)</sup> -  
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - في تفضيلِ كتابي « المحلّي » لابن حزم، و « المغني » للشيخ الموفق، على  
غيرهما من كتب « الفقه الإسلامي »، قبل أن أراها.

فدعتني الرَّغْبَةُ في تعرّف قيمة هذه الشّهادة، إلى الاختلافِ إلى خزانة الكُتب الكُبرى  
« المكتبة المصرية » مراراً؛ للنظرِ في الكتابين، وقرأتُ عدّة مسائلٍ من كُلِّ منهما، رأيتها  
كافيةً في معرفة قيمة الشّهادة، وصحّة الحُكم، وعلمتُ أن العلماء الذين قالوا: (إن ابنَ

---

(١) فقيه شافعي، من كبار علماء الأمة، بل من شيوخ الإسلام، وسادات « الفقه الإسلامي »، و  
« قواعده »، و « مقاصده »، تُوفي سنة: (٦٦٠ هـ).

قال الإمام الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ - في « سير أعلام النبلاء » (١٨ / ١٩٣):

(قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام - وكان أحد المجتهدين -: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم  
مثل « المحلّي » لابن حزم، وكتاب « المغني » للشيخ موفق الدين.

قلتُ: لقد صدق الشيخ عز الدين) ١ هـ.

وقال ابنُ رجبٍ - رَحِمَهُ اللهُ - في « ذيل: (طبقات الحنابلة) » (١ / ١٤٠):

(قال الشيخ عز الدين: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل « المحلّي » و « المجلّي »، وكتاب  
« المغني » للشيخ موفق الدين بن قدامة في جودتها وتحقيق ما فيها.

ونقل عن ابن عبد السلام - أيضاً - أنه قال: لم تطب نفسي بالفتيا، حتّى صار عندي نسخة « المغني »

١ هـ.

تنبيه: النقل عن ط. ت. الفقي، أما ط. ت. العثيمين (٣ / ٢٩٤)، ففيها سقط في الموضع المنقول.

عبد السلام وصل إلى رتبة «الاجتهاد المطلق»، لم يقولوا إلا الحق.  
[أولاً: كتاب «المحلّي»، ومنهجه، وما تميّز به، وما أخذ عليه]<sup>(١)</sup>:  
فأمّا كتاب «المحلّي»؛ فهو كتاب اجتهادٍ مُطلقٍ، وصاحبه أبو محمد بن حزم، إمام  
«الظاهرية» في عصره، وهو صاحبُ:

- القلم السيّال.

- واللّسان الفصيح.

- والحجّة الناهضة.

- والعارضّة التي تأبى المعارضة.

لولا سلاطة لسانه، في الردّ على مخالفيه، من أئمة «أصحاب الرأى»، و «أهل  
القياس»، لاتّسع نطاق مذهبه، وكثر الانتفاع بـ «المحلّي»، وغيره من كتبه<sup>(٢)</sup>.  
فهو:

- يذكر المسألة.

- ويستدلّ عليها.

- ويردّ على المخالفين فيها، على «قواعد الظاهرية»، من الأخذ بـ:

«النصوص الماثورة».

---

(١) هذا العنوان الذي بين معكوفتين، من عندي، وكذا ما يأتي.

(٢) ما ذكره عن شخصية ابن حزم العلمية، ووصف كتابه «المحلّي»، كما سيأتي؛ أمرٌ مسلمٌ، ولا يُناقش فيه.

أو « البراءة الأصلية » .

- ولكنّه لا يكتفي بمقارعتهم بـ « الدليل » ، بل يرميهم بـ :

الجهل .

والتضليل .

غير هيّابٍ لعلو أقدارهم ، ولا وجيلٍ من كثرة أتباعهم ، وأنصارهم<sup>(١)</sup> .

وإذا أراد الله - تعالى أن - يتجدد « فقه الإسلام » ؛ فلا بُدَّ :

- أن يعرف المُجدِّدون له من قدر كتابه ، ما عرف العزُّ بن عبد السَّلام .

- ولا بُدَّ أن يطبعوه في يومٍ من الأيام<sup>(٢)</sup> .

[ثانيًا: كتاب « المغني » ، ومنهجه ، وما تميَّز به]<sup>(١)</sup> :

(١) على جلالة كتاب « المُحلِّي » ؛ إلا أن أقوامًا من مُحبِّيه من معاصرينا ، أدعوا « حُبَّ الأثر » ، والتزموا

« المُحلِّي » ، ولكن لم يخرجوا منه بقوة الحجَّة ، بقدر ما خرجوا منه بـ: سلاطة اللسان ، ورمي

مخالفهم بالجهل ، والتضليل ، دون مراعاتٍ لعلو أقدارهم .

فترى طريقة أحدِهِم ، وهو يردُّ على أحدِ العلماء الكبار ؛ وكأنه يناقش « بقالاً » عند بيته ، اختلف معه

في السُّلعة ، دون أدبٍ ، ولا حياءٍ من علماء الأمة ، ولو انتقدته في ذلك ؛ قال لك في استكبارٍ : « هم

رجالٌ ونحن رجالٌ ! »

(٢) تَمَّ الله ما أراده العلامة رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ ؛ فتصدَّى لتحقيق كتاب « المُحلِّي » ، العلامة ،

المُحدِّث : أحمد بن محمد شاكر - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٧٧ هـ) ، وأخرج مُجلِّده الأول ، في طبعته الأولى

« دار الطباعة المنيرية » سنة : (١٣٤٧ هـ) ، أي قبل وفاة رشيد رضا بسنتين ، فأقرَّ اللهُ به عينه قبل

موته ، ثم توالى أجزائه بعد ذلك ، علمًا بأنَّ تحقيق أحمد شاكر توقف بانتهاء المجلد السَّابع .

وأما «المغني»؛ فصاحبه الموفق فقيه حنبلي، وهو مع ذلك محدث أثري، وقد ألف عدة كتب في «فقه الحنابلة»<sup>(٢)</sup>، وأراد أن يكون كتابه «المغني» في فقه المسلمين كافة.

فهو:

- يذكر «أقوال» علماء الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين، وعلماء الأمصار المشهورين، كالأئمة المتبوعين.

- ويحكي «أدلة» كل منهم.

- وإذا رجح «مذهب الحنابلة»، في كثير من المسائل، فهو لا ينتقص غيرهم.

- ولا يحمله التعصب على كتمان شيء من «أدلتهم»، ولا على تكلف الطعن فيها، كما

يفعل أهل الجمود من «المقلدين».

فالمرية الأولى لكتاب «المغني»؛ أنه لخص لنا مذاهب فقهاء المسلمين المجتهدين،

بأدلتها في أمهات الأحكام، ومهمات المسائل.

فأغناها عن:

- مراجعة كتب المذاهب الكثيرة، فيما نحتاج إلى الوقوف عليه منها.

- وعن مراجعة «كتب السنن»، و «الآثار»؛ لمعرفة أدلتها، ومذاهب الصحابة رضي الله عنهم،

---

(١) يُلاحظ أنه في أثناء حديثه عن كتاب «المحلّ»، تحدّث عمّا أخذ عليه في الكتاب، ولم نجد هذا

عند حديثه عن كتاب «المغني»، وقد أصاب - رحمه الله - في كلا الموضوعين.

(٢) يقصد: «الكافي»، و «المُتّنع»، و «العُمدة»، و «عمدة الحازم»، بالإضافة للكتاب محل الكلام

«المغني».

والتابعين، ومسائل « الإجماع »، والخلاف.

على أن المصنفات التي تتوسّع في رواية هذه الآثار، لم تُطبع، ونُسختها الخطية قليلة الوجود؛ ك: مصنفات:

- « ابن أبي شيبة ».

- و « عبد الرزاق ».

- و « الأثرم ».

- و « ابن المنذر »<sup>(١)</sup>.

ومن المعلوم أن كتب « فقه المذاهب » المتبعة، والخلاف:

- منها ما لا تُذكر فيه الأدلة.

- ومنها ما يُذكر فيها ما يُؤيد مذاهب مصنفاتها، ويُضعف المذاهب المخالفة لها، ولو

بضر-وب من التأويل، والتّحريف، وتضعيف الأحاديث، التي لا تُوافق مذهب

المؤلف، وإن كانت صحيحة، أو حسنة إن أمكن، وتقوية الأحاديث التي تُوافقها، وإن

كانت ضعيفة، أو السكوت عن نقل الطعن فيها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ثم طبع - بحمد الله - الكثير من هذه المصنفات، الحديثية، والأثرية، واستفاد منها العلماء، في

الاستدلال لمذاهبهم، ومع هذا لم يُقلل وجودها من شأن كتاب « المغني » للمؤلف، ولا من كونه

ثري بالنصوص الشرعية، والأثرية، وأقوال السلف، ولا يزال العلماء وطلاب العلم، من سائر

المذاهب، يعكفون عليه، ويستفيدون منه.

(٢) كلامه عن طريقة النوع الأول من كتب الفقه؛ صحيح لا إشكال فيه، وهذه طريقة كتب

وصاحب « المغني » لا يتعمد مثل هذا، فهو:

- يُرَجِّحُ ما يعتقِدُ رُجْحَانِهِ من أدلة « الحنابلة ».

- ولا يتكلَّفُ الطَّعْنَ في أدلَّةِ مَنْ خالفهم<sup>(١)</sup>.

ولولا هذا وذاك؛ لما فضَّله ابنُ عبدِ السَّلامِ على « كُتُبِ الشَّافعية »، وكان من أجلِّ علمائهم، وهي التي يشهد لها، من لم يعرف من مزايا تحريرها، ما يعرفه هو، بأنَّها فاقت كُتُبَ سائرِ المذاهبِ، في دِقَّةِ التَّحْرِيرِ، والاستدلالِ، والجزمِ بالصَّحيحِ من الأقوالِ.

« المتون » و « المختصرات »، فهي لا تُعنى بذكر الدليل أصلاً، ولا تذكر أدلة مذهبهم، ومن باب أولى أنَّها لا تذكر أدلة المخالف، فضلاً عن تصحيح أدلة مذهبهم، وتثبيتها، وتضعيف أدلة مخالفهم، أو تأويلها.

أمَّا كلامه عن طريقة النوع الثاني من كتب الفقه (المقارن)، فلا شك أنَّ كلامه لا يُقرَّ له بإجماله، فالأصل أنَّ الفقيه لا يُصحِّح حديثاً، أو يُضعِّفه، أو يقول بنسخه، أو تأويله... = أنه لا يفعل ذلك إلا ديانةً، وأنَّ طريقته في استدلاله لمذهبه، ومناقشته لدليل المخالف، لا تكون بالتشهي، أو بالهوى، وهذا الظنُّ بفقهاء الإسلام، فهم يعتقدون - ديانةً - أنَّ مذهبهم صوابٌ يمتلئ الخطأ، وأنَّ مذهبَ غيرهم خطأٌ يمتلئ الصوابَ.

ووجود حالات استثنائية، حملها التعصُّبُ والهوى، على قولٍ ضعيفٍ، والاستدلالِ له؛ لا يمكنُ - بحالٍ - أنْ تُحسبَ على « الفقه الإسلامي »، فلا تُنكر وجود هذه الحالات، في عصور الخمول والتقليد، التي مرَّ بها « الفقه الإسلام »، ولكن تُنكر تعميمها.

(١) ليست هذه الخاصية قاصرة على كتاب « المغني »؛ فتوجد عشرات الكتب الفقهية على هذا النحو.

وكان يعتمد على مراجعته في الفتوى<sup>(١)</sup>، إذ صار يفتي بـ «الدليل»، ويسلك سبيل الاجتهاد).

انتهى ما أردت نقله، مع التعليق عليه من «مقالة» العلامة رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ،  
وبالله التوفيق،،،

أعدّه

عبدالله محمد الجوالي الشتراني

\* \* \* \*

---

(١) يقصد كتاب «المغني».

الملاحق الثالث

صور لبعض من ذكروا في الكتاب





العلامة محمد رشيد رضا الحسيني  
مُنشئ مجلة المنار ومطبعتها



السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل  
سلطان نجد والحجاز وملحقاتها



العلامة الفقيه سليمان الحمدان



العلامة الفقيه عبد الظاهر أبو السمح  
إمام الحرم المكي ومدير دار الحديث  
الخيرية



العلامة محب الدين الخطيب



الشيخ محمد بن علي البيز



الشيخ محمد حامد الفقي  
رئيس جماعة انصار السنة المحمدية



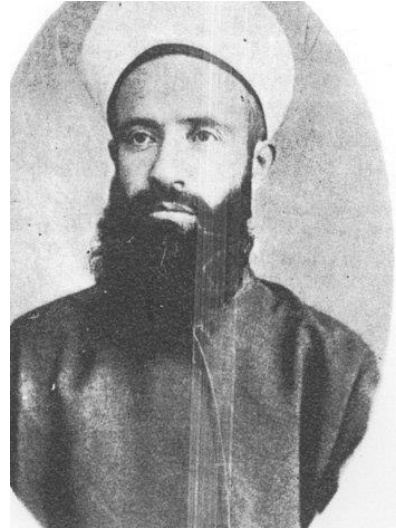
جلالة الملك سعود بن عبد العزيز



معالي أ.د. عبد الله بن عبد المحسن التركي  
عالم ووجيه وأحد رجالات الدولة



أ.د. عبد الفتاح محمد الحلو  
صاحب دار هجر



العلامة المحدث  
محمد جمال الدين القاسمي

الملاح الرابع

صور لأغلفة الكتب المعنية بالبحث



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريكاً في الملك  
 ولم يكن له ولي من الدن ككبراً ، فحمدنا بأحده فنهى  
 للبعد العاجز أن يصح التساه على ربه ، ونسأله التفضيلة والوسيلة ،  
 والوجوه الرفيعة ، والقام المحمود الذي وعده ، لصفوة خلقه ، وخاتم  
 رساله ، الذي يشه من عرب مضر ، للابيض والاحمر ، والاسود  
 والاصفر ، ليصلح ما فسد من أمر البشر ، ويزيل من بينهم فوارق  
 التقاليد والوتر ، ويجعلهم أمة واحدة ، بعقيدة صحيحة معافرة للعقل ،  
 وآداب عالية مزاكية للنفس ، وعبادة خالصة مخصصة للروح ، ولغة

المجيد الثاقب  
 من  
 الأضفان

تَفَضَّلَ بِالْأَمْرِ يُطِيعُهُ وَتَوَزَّيَهُ عَلَى نَفَقَتِهِ  
 ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ، وَرَجَاءَ الْمُثُوبَةِ فِي دَارِ كَرَامَتِهِ  
 نَحْيَ آثار السلف الصالحين ، المهتدي بهدي سيد المرسلين  
 صاحب الجلالة أمير المؤمنين  
 وأمام المؤمنين ملك العالمين وغالب الملوك  
 الملك سَعُودَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُعْتَمِرِ  
 أَمَّعَ اللَّهُ بِطَوْلِ حَيَاتِهِ الْمُبَارَكَةِ

الإضفان

في نسخة الأضفان على يد صاحب الإمام الجليل محمد بن سَعِيدِ بْنِ  
 تَأليف مصحح الذهب ومنتقحه ، شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق  
 علاء الدين أبو الحسن علي بن شَيْخَانَ المشهور  
 ٨١٧ — ٨٨٥ هـ  
 تكملة الله برحمته  
 صححه وحققه  
 محمد حامد الشبلي  
 حقوق الطبع محفوظة  
 الطبعة الأولى  
 ١٣٧٤ هـ — ١٩٥٥ م

**المَغْنِيُّ**  
 مؤلفه: الموقن أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي  
 ٥٤١ - ٦٢٠ هـ

و:  
**الشرح الكبير**  
 لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي  
 ٥٩٧ - ٦٨٢ هـ

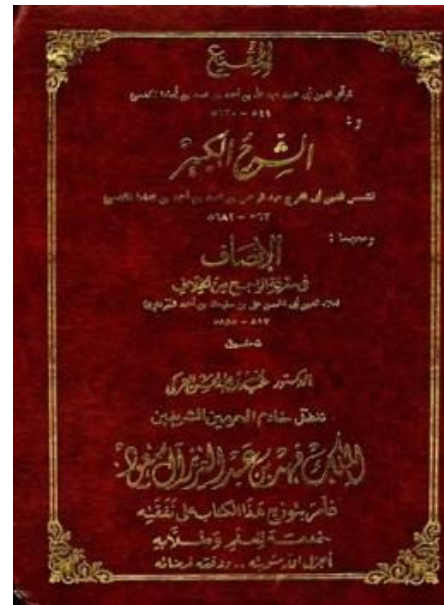
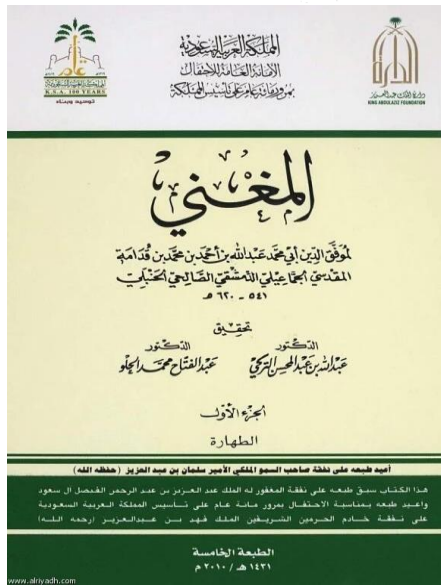
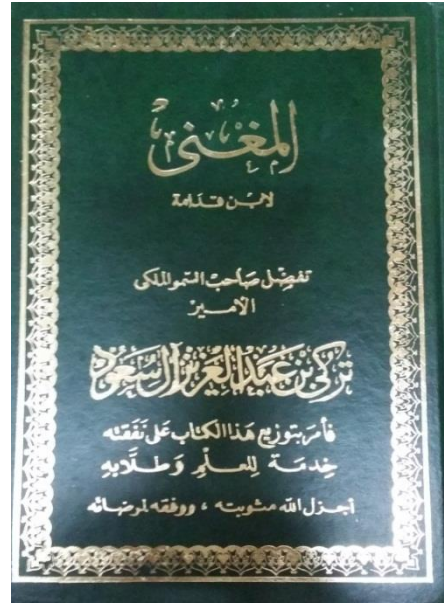
ومعهما:  
**الإيضاح**  
 في مرقاة الإرجح من الخلاف  
 لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد التزديني  
 ٨١٧ - ٨٨٥ هـ  
 تحقيق

الدكتور  
 علي الفتح محمد المحمدي

الدكتور  
 علي بن محمد بن علي بن يحيى

الجزء الثاني  
 الطهارة

**هجر**  
 لصاحبها شركة هجر



## فهرس المصادر والمراجع

[أولاً: الكتب]:

- (١) الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) - خير الدين محمود الزركلي ت (١٣٩٦هـ) - دار العلم للملايين (بيروت) - ط السادسة (١٩٨٤م).
- (٢) الأعلام الشريفة في المائة الرابعة عشرة الهجرية - محمد زكي بن محمد مجاهد ت (١٤٠٠هـ) - دار الغرب الإسلامي (بيروت) - ط الثانية (١٩٩٤م).
- (٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - علي بن سليمان المزدآوي ت (٨٨٥هـ) - ت. أ. د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وزميله - هجر للطباعة والنشر - والتوزيع والإعلان (القاهرة) - ط الأولى (١٤١٤هـ).
- (...) تاريخ دمشق = تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها.
- (٤) تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّ بها من الأماثل واجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها - علي بن الحسن الدمشقي (ابن عساكر) ت (٥٧١هـ) - ت. عمر ابن غرامة العمروي - دار الفكر (بيروت) - ط الأولى (١٤١٥هـ).
- (٥) تنمة: «الأعلام» للزركلي (وفيات: ١٣٩٦ - ١٤١٥هـ) - محمد خير رمضان يوسف - دار ابن حزم (بيروت) - ط الثانية (١٤٢٢هـ).
- (٦) تذكرة أولي النهى والعرفان بأيام الله الواحد الديان وذكر حوادث الزمان - إبراهيم بن عبيد آل عبدالمحسن - مطابع مؤسسة النور (الرياض) - ط الأولى.



- (٧) تراجم لتأخري الحنابلة - سليمان بن عبدالرحمن الحمدان ت (١٣٩٧هـ) - ت.  
د. بكر بن عبدالله أبو زيد - دار ابن الجوزي (الدمام) - ط الأولى (١٤٢٠هـ).
- (٨) تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة - صالح بن عبدالعزيز العثيمين ت  
(١٤١٠هـ) - ت. د. بكر بن عبدالله أبو زيد - مؤسسة الرسالة (بيروت) - ط  
الأولى (١٤٢٢هـ).
- (٩) تكملة: «معجم المؤلفين» - محمد خير رمضان يوسف - دار ابن حزم (بيروت)  
- ط الأولى (١٤١٨هـ).
- (١٠) حاشية «أخصر المختصرات» - عبدالقادر بن أحمد (ابن بدران) ت (١٣٤٦هـ)  
- ت. محمد ابن ناصر العجمي - دار البشائر الإسلامية (بيروت) - ط الرابعة  
(١٤٢٣هـ).
- (١١) حلية البشر - في تاريخ القرن الثالث عشر - عبدالرزاق بن حسن البيطارات  
(١٣٣٥هـ) - مجّمع اللغة العربية (دمشق) - ط (١٣٨٠هـ).
- (١٢) دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام - مصطفى فوزي بن عبداللطيف  
غزال - دار طيبة (الرياض) ط الأولى (١٤٠٣هـ).
- (١٣) ذيل: «الأعلام» (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب  
والمستعربين والمستشرقين) - أحمد العلاونة - دار المنارة (جدة) - ط الأولى  
(١٤١٨هـ).

- (١٤) الذَّيْلُ عَلَى «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» - عبدالرحمن بن أحمد بن رجب ت (٧٩٥هـ) -  
ت. محمد حامد الفقي ت (١٣٧٨هـ) - مطبعة السنة المحمدية (القاهرة) - ط  
(١٣٧٢هـ) - [تصوير: دار المعرفة (بيروت)].
- (١٥) الذَّيْلُ عَلَى «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» - عبدالرحمن بن أحمد بن رجب ت (٧٩٥هـ) -  
ت. أ. د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين - مكتبة العبيكان (الرياض) - ط  
الأولى (١٤٢٥هـ).
- (١٦) رَوْضَةُ النَّاطِرِينَ عَنْ مَآثِرِ عُلَمَاءِ «نَجْدٍ» وَحَوَادِثِ السَّنِينَ (١/٢) - محمد ابن  
عثمان القاضي - مطبعة الحلبي (القاهرة) - ط الثالثة (١٤٠٣هـ).
- (١٧) زَهْرُ الْخَمَائِلِ فِي تَرَاجِمِ عُلَمَاءِ «حَائِلٍ» - علي بن محمد الهندي ت (١٤١٩هـ) -  
مطابع دار الأصفهاني وشركاه (جدة).
- (١٨) سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ - محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) - ت. شعيب الأرنؤوط  
ت (١٤٣٨هـ)، وآخرين - مؤسسة الرسالة (بيروت) - ط السادسة  
(١٤٠٩هـ).
- (١٩) سِيرٌ وَتَرَاجِمٌ بَعْضُ عِلْمَائِنَا فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ - للهجرة - عمر عبدالجبار ت  
(١٣٩١هـ) - تهامة (جدة) - ط الثالثة (١٤٠٣هـ).
- (٢٠) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (شَرْحُ: «الْمُقْنَعِ») - عبدالرحمن بن محمد بن قدامة ت (٦٨٢هـ) -  
ت. محمد رشيد رضا - مطبعة المنار (القاهرة) - ط الثانية (١٣٤٧هـ) [مطبوع  
معه كتاب: «المغني»].

- (٢١) علامة الشَّام عبدالقادر بن بدران الدمشقي؛ حياته وآثاره - محمد بن ناصر العجمي - دار البشائر الإسلاميَّة (بيروت) - ط الأولى (١٤١٧هـ).
- (٢٢) علماء الحنابلة [من الإمام أحمد إلى وفيات عام (١٤٢٠هـ)] - د. بكر بن عبدالله أبو زيد - دار ابن الجوزي (الدمام) - ط الأولى (١٤٢٢هـ).
- (٢٣) علماء «نجد» خلال ثمانية قرون - عبد الله بن عبد الرحمن آل بسَّام ت (١٤٢٣هـ) - دار العاصمة (الرياض) - ط الثانية (١٤١٩هـ).
- (٢٤) عناية الملك عبد العزيز بنشر الكتب - عبد العزيز بن أحمد الرفاعي - مجلة الدَّارة [دارة الملك عبد العزيز (الرياض)]؛ السنة الحادية عشر؛ العدد الرابع؛ رجب؛ (١٤٠٩هـ).
- (٢٥) غاية المرام في منتخبات تواريخ دمشق الشَّام<sup>(١)</sup> - حمد أديب بن محمد آل تقي الدين الحصني ت (١٣٥٨هـ) - دار البيروتي - الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ) - [تصوير].
- (٢٦) الفكر السَّامي في تاريخ «الفقه الإسلامي» - محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي ت (١٣٧٦هـ) - ت. أيمن صالح شعبان - دار الكتب العلمية (بيروت) - ط الأولى (١٤١٦هـ).

---

(١) كُتِبَ على غلاف الكتاب: «كتاب منتخبات التواريخ لدمشق»، وما ذكرته هو الاسم الصحيح، وبه سمَّاه مؤلفه؛ كما في (١/١٣).

(٢٧) القاموس المحيط والقابوس الوسيط - محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت (٨١٧هـ) - مؤسسة الرسالة (بيروت) - ط السادسة (١٤١٩هـ).

(٢٨) المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم - إبراهيم بن محمد السيف - ت. حسان بن إبراهيم السيف - دار العاصمة (الرياض) - ط الأولى (١٤٢٦هـ).

(٢٩) مختصر «تاريخ دمشق» لابن عساكر - محمد بن مكرم بن منظور ت (٧١١هـ) - ت. د. محمد مطيع الحافظ وآخرين - دار الفكر (دمشق) - ط الأولى (١٤٠٤هـ).

(٣٠) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد - عبدالقادر بن أحمد (ابن بدران) ت (١٣٤٦هـ) - ت. أ. د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي - مؤسسة الرسالة (بيروت) - ط الثالثة (١٤٠٥هـ).

(٣١) مشاهير علماء «نجد» وغيرهم - عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ ت (١٤٠٦هـ) - دار اليمامة (الرياض) - ط الأولى (١٣٩٢هـ).

(٣٢) معجم مصنفات الحنابلة (من وفيات ٢٤١ - ١٤٢٠هـ) - أ. د. عبدالله بن محمد الطريقي - الناشر: المؤلف (الرياض) - ط الأولى (١٤٢٢هـ).

(٣٣) مُعْجَمُ المَطْبُوعَاتِ العَرَبِيَّةِ وَالْمَعْرَبَةِ (وهو شاملٌ لأَسْمَاءِ الكُتُبِ المَطْبُوعَةِ فِي الأَقْطَارِ الشَّرْقِيَّةِ وَالغَرْبِيَّةِ، مَعَ ذِكْرِ أَسْمَاءِ مَوْلُفِيهَا، وَلَمَعَةٍ مِّن تَرْجُمَتِهِمْ، وَذَلِكَ مِّن يَوْمِ ظَهُورِ الطَّبَاعَةِ إِلَى نَهَايَةِ السَّنَةِ المَهْجَرِيَّةِ ١٣٣٩هـ) - يوسف بن إليان بن

- موسى سر كيس ت (١٣٥١هـ) - مطبعة سر كيس (القاهرة) - ط (١٣٤٦هـ) -  
[تصوير: دار صادر (بيروت)].
- (٣٤) مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ - عمر رضا كحالة ت (١٤٠٨هـ) - مؤسسة الرسالة (بيروت) -  
ط الأولى (١٤١٤هـ).
- (٣٥) المغني (شرح: « مختصر الحرقى ») - عبد الله بن أحمد بن قدامة ت (٦٢٠هـ) -  
ت. محمد رشيد رضا - مطبعة المنار (القاهرة) - ط الثانية (١٣٤٧هـ) [مطبوع  
معه كتاب: « الشرح الكبير »].
- (٣٦) المغني (شرح: « مختصر الحرقى ») - عبد الله بن أحمد بن قدامة ت (٦٢٠هـ) -  
ت. أ. د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وزميله - هجر للطباعة والنشر -  
والتوزيع والإعلان (القاهرة) - ط الثانية (١٤١٢هـ).
- (٣٧) المغني (شرح: « مختصر الحرقى ») - عبد الله بن أحمد بن قدامة ت (٦٢٠هـ) -  
ت. عبد السلام محمد علي شاهين - دار الكتب العلمية (بيروت) - ط الأولى  
(١٤١٤هـ).
- (...) منتخبات التواريخ لدمشق = غاية المرام.
- (٣٨) منهج المدرسة العقلية في التفسير - أ. د. فهد بن عبد الرحمن الرومي - الناشر:  
المؤلف - ط الثانية (١٤٠٣هـ).
- (٣٩) نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب « روضة الناظر وجنة المناظر » - عبد القادر بن  
أحمد (ابن بدران) ت (١٣٤٦هـ) - دار الحديث (بيروت)، ومكتبة الهدى  
(رأس الخيمة) - ط الأولى (١٤١٢هـ).

[ثانيًا: الصحف والمجلات]:

(٤٠) صحيفة الجزيرة - صفحة «ورآق الجزيرة»، الأحد (١٠/١٠/١٤٢٨هـ)، عدد

(١٢٨٠٦).

(٤١) صحيفة الرياض - عدد: (١٥٩٠٤)، ليوم الاثنين، بتاريخ:

(١٥/٢/١٤٣٣هـ).

(٤٢) مجلة المنار (مجلة شهرية إسلامية إصلاحية علمية متنوعة) - محمد رشيد رضات

(١٣٥٦هـ) - ابتداءً من (١٣١٥هـ) - مطبعة المنار (القاهرة).

\* \* \* \*

## فهرس الموضوعات والفوائد

## فهرس الموضوعات الرئيسية



الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة .....
٦	خطة البحث .....
١٠	المبحث الأول: لمحةٌ علميةٌ عن الكتابين .....
١١	المطلب الأول: لمحةٌ علميةٌ عن « المغني » .....
١٢	المطلب الثاني: لمحةٌ علميةٌ عن « الشرح الكبير » .....
١٢	المطلب الثالث: العلاقة بين الكتابين .....
١٤	المطلب الرابع: القيمة العلمية لـ « الشرح الكبير » .....
١٦	المبحث الثاني: أسباب طباعة الكتابين .....
١٧	المطلب الأول: حال « الحنابلة » قبل طباعة الكتابين .....
١٨	المطلب الثاني: ظهور بيئة علمية تحتاج الكتابين .....
٢٠	المطلب الثالث: شيمة الملك عبد العزيز، وذكاء رشيد رضا .....
٢٥	المطلب الرابع: التعاقد بين الطرفين .....
٢٧	المبحث الثالث: طباعة الكتابين .....
٢٨	المطلب الأول: مرحلة جمع النسخ الخطية .....
٣٤	المطلب الثاني: مرحلة صف الحروف والطباعة .....
٣٥	المطلب الثالث: التصرف في ترتيب « الشرح الكبير » .....
٣٧	المطلب الرابع: الفريق العلمي للمشروع .....

- ٤١ ..... المطلب الخامس: إتمام المشروع، ونسبة الفضل لأهله
- ٤٤ ..... المبحث الرابع: عواصف ضد المشروع
- ٤٥ ..... المطلب الأول: معضلات قبل البدء بـ « المشروع »
- ٤٥ ..... المطلب الثاني: معضلات عند العمل على « المشروع »
- ٤٨ ..... المطلب الثالث: محنة رشيد رضا بسبب اتصاله بـ « حنابلة نجد »
- ٥٨ ..... المطلب الرابع: محنة ابن بدران بسبب ولائه لـ « حنابلة نجد »
- ٦٤ ..... المبحث الخامس: إعادة طبع الكتابين
- المطلب الأول: التذكير بصدور الطبعة الثانية للمشروع، مع تلافي الأخطاء
- ٦٥ ..... الأخطاء
- ٦٥ ..... المطلب الثاني: الطبعات التالية لوفاة رشيد رضا
- ٦٦ ..... المطلب الثالث: فكرة إعادة طبع الكتابين
- ٦٦ ..... المطلب الرابع: إعادة طبع كتاب « المغني »
- ٦٩ ..... المطلب الخامس: إعادة طبع كتاب « الشرح الكبير »
- ٧٤ ..... الخاتمة؛ وفيها خلاصة البحث، والدروس والعبر
- ٧٩ ..... الملاحق
- الملاحق الأول: مقالتان لرشيد رضا فيما قيل عنه بعد اتصاله بـ « حنابلة نجد » ودفاعه عن نفسه
- ٧٩ ..... المقالة الأولى: بيان علاقتنا بالإمام عبدالعزيز ملك « الحجاز » وسلطان « نجد »
- ٨١ ..... « نجد »

٩٤	..... المقالة الثانية: أموال ابن السُّعود التي أُتِّمَّ بها « صاحبُ المنار » .....
١٠٩	..... الملحق الثاني: مقالة لرشيد رضا في المقارنة بين « المغني » و « المُحَلَّى » ...
١١٩	..... الملحق الثالث: صور لبعض مَن ذُكروا في الكتاب .....
١٢٣	..... الملحق الرابع: صور لأغلفة الكتب المعنية بالبحث .....
١٢٦	..... فهرس المصادر والمراجع .....
١٣٤	..... فهرس الموضوعات والفوائد .....
١٣٥	..... فهرس الموضوعات الرئيس .....

\* \* \* \*